

مكتبة المغرب العربي

الدكتور: الحبيب تامر



مطبعة الرسالة

[www.storiamaroc.com](http://www.storiamaroc.com)

المضرب  
Storiamaroc

تاريخ



المغرب  
Storiamaroc

تاريخ



للمزيد من الكتب:

[www.storiamaroc.com](http://www.storiamaroc.com)



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124/> تاريخ-المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

المغرب  
Storiamaroc

تاريخ



مكتبة المغرب العربي

---

الدكتور المصطفى بن عبد الله

# هذه تونس

طبعة الرسالة



# مكتب المغرب العثماني

---

الدكتور الحبيب قلبي

# هذه تونس



حضرة صاحب الجلالة محمد المنصف ملك تونس الشرعي المنفي بمدينة « بو » في فرنسا



حضرة صاحب السمو الأمير عبد الكريم الخطاطبي بطل المغرب العربي



حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد الكريم الخطاطي



الزعيم الحبيب أبو رقية  
رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي





## مقدمة

تأب مكتب المغرب العربي على إصدار رسائل بين الحين والآخر ، تهدف إلى التعريف بقضايا أقطار المغرب والحركات الاستقلالية التي نشأت بها ، منذ أن فقدت استقلالها ورزحت تحت أقال الاستعمار الأجنبي . وقد تناولت هذه الرسائل نواحي مختلفة من حياة هذه البلاد التي كالتحت وما تزال تكافح في سبيل خلاصها واسترجاع سيادتها . فسدت بذلك فراغاً ظالماً شعر به إخواننا العرب ، خصوصاً في هذه الظروف التي ترعرع فيها الوعي القومي بين الشعوب العربية ، وأصبحت قضايا المغرب تشغل قادة العرب وزعماءهم بمثل ما تشغلهم قضايا الأقطار العربية الأخرى . ولا شك أن التعرف على قضايا الشعوب العربية ودراسة مشكلاتها المختلفة وتحديد أهدافها هو الخطوة الأولى في سبيل رسم الخطة لتحريرها وتطمين مستقبلها . وإذا كان هذا أمراً ضرورياً بالنسبة للأقطار العربية عامة ، فهو أوجب بالنسبة لأقطار المغرب التي ظلت مجهولة من العالم العربي سنين طويلة ، وكان إذا عرف عنها شيئاً فإنما يعرفه بواسطة المصادر الأجنبية التي تحرص على إخفاء الحقيقة أو تلوينها بما يوافق مصلحتها الاستعمارية . ولم يكن السبب في هذا راجعاً إلى تقصير المغاربة في التعريف بقضايا بلادهم ، ولا إلى تهاون إخوانهم في الشرق العربي ، وإنما يرجع إلى النطاق الحديدي الذي ضربته الدول الاستعمارية على أقطار المغرب العربي سنين طويلة ؛ محاولة بذلك فصلها عن بقية العالم ، وبخاصة عن البلدان العربية ، حتى يتم لها تحقيق الأفراس التي ترمى لها من استعمار هذه لبلاد في غفلة عن العالم أجمع .



وهذا ما حدا بمكتب المغرب العربي إلى إصدار سلسلة من الكتب  
تتناول بالدراسة المفصلة أقطار المغرب الثلاثة ( تونس والجزائر ومراكش )  
كلّاً على حدة .

و « هذه تونس » هو الكتاب الأول من هذه السلسلة ؛ وهو يتناول  
بإجمال حياة هذه البلاد من خلال عصورها التاريخية مع إبراز معالم الحضارة  
التي نشأت بها في عهد الاستقلال ، وحركة تجديد الدولة التي بدأت قبيل  
الحماية ، وكيف تسرب التدخل الفرنسي إلى البلاد ففضي على هذه الحركة  
وأخذ أنفاسها وانتهى بالاستيلاء على مقاليد الحكم بها تحت ستار الحماية .  
كما يتناول تاريخ الكفاح الشعبي في طوريه الحربي والسياسي ضد الاستعمار  
الفرنسي . ثم يتناول الكتاب بتفصيل أحوال تونس السياسية والاجتماعية  
والثقافية والاقتصادية .

وسيعرف القارئ العربي من فضول هذا الكتاب أن الحماية الفرنسية  
ألحقت أبلغ الضرر بتونس وبالشعب العربي فيها ، وأن مهمتها كانت دائماً  
هي عرقلة تطور هذا الشعب وإغفال مصالحه وهضم حقوقه والعمل على تقوية  
العنصر الفرنسي بمختلف الوسائل على حساب العنصر العربي صاحب الحق  
الشرعي في البلاد ، وأن الفرنسيين ساروا على سياسة استغلالية لا تقيم وزناً  
لمصالح الأهالي ولا تحفل بتقدمهم ، وأن الغاية التي سعت إليها خلال سبع  
وستين سنة منذ فرضت حمايتها على هذه البلاد هي إفقارها وتجهيلها والعمل  
على إدماجها في العنصر الفرنسي ؛ لكي يتسنى لها إبقاؤها في قبضتها  
الحديدية ، وحتى لا تصل في يوم من الأيام إلى أن تحكم نفسها بنفسها .  
ومكتب المغرب العربي إذ يقدم الكتاب الأول من هذه السلسلة يرجو  
أن يكون قد وفق لإرضاء رغبات القراء في العالم العربي الذين طالما رغب  
إلينا الكثير منهم في وضع هذه السلسلة التي تعرفهم بجزء لا يتجزأ من  
وطنهم العربي الكبير .

القاهرة في ٩ أبريل ١٩٤٨



## الفصل الأول

### جغرافية تونس

كان لموقع تونس في مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط ولوضعها الجغرافي بصفة عامة أثر كبير فيما طرأ عليها من أحداث على عمر الأيام مما طبع تاريخها وأوضاعها السياسية والاجتماعية بطابع خاص .

وتمتاز تونس باتساع سواحلها المنبسطة ووفرة سهولها وسلسلة جبالها التي لا تمنع اتصال الشمال بالجنوب مما جعل البلاد معرضة لكثير من الفتوحات كما شهد بذلك تاريخها القديم والحديث . ويتجاذب طبيعتها الجغرافية بصفة عامة شاملان الصحراء في جنوبها والبحر في شمالها وشرقها .

#### الطبيعة :

وتبلغ مساحة تونس ١٢٥١٨٠ كيلومتر مربعاً ، وهي تمثل القسم الشرقي من المغرب العربي الواقع في شمال قارة أفريقية ، تحدها من الغرب الجزائر ، ومن الجنوب الشرقى ليبيا ومن الجنوب الغربى الصحراء ، وتربطها بالجزائر سلسلة جبال الأطلس التي تعتبر الممر الفقري لأقطار المغرب العربي ، وقد جملت من هذه الأقطار وحدة جغرافية متمسكة ، وتمتد هذه الجبال في تونس من الجنوب الغربى بجوار تبسة إلى الشمال الشرقى حيث جبل زغوان وبوقرنين ، ويزيد ارتفاعها بالقرب من حدود الجزائر على ١٥٠٠ متراً ، ثم يقل شيئاً فشيئاً صوب الشمال إلى أن يبلغ التلال الحصبة الهضبة بينزرت وماطر ويتخلل هذه السلسلة ممرات كثيرة تسهل الاتصال بين الشمال والجنوب . وتنتهي هذه الجبال أشجار الفلين وصنوبر حلب ، وفيها مناخ الرصاص والحديد والفسفات



وتتخلل هذه الجبال سهول كبيرة مشهورة بإنتاجها للحبوب .  
أما الشواطئ في تونس فهي منخفضة على العموم ماعدا في الشمال ، ولا  
يتمدى عمق البحر ٢٠٠ مترا في هذه الشواطئ ، مما جعلها صالحة لصيد السمك .  
وبأزاء مدينة صفاقس تمتد جزر قرقنة التي اشتهر أهلها بصيد الأسفنج ، وفي جنوب  
خليج قابس توجد جزيرة جربة التي اشتهرت ببساتينها وواحاتها الجميلة . وتتصل  
سهول منطقة الساحل بسهول الشمال بواسطة مضائق زغوان وقرنبالية ، كما أن  
مضائق قابس تربطها بسهول شواطئ الجنوب ، وتمثل السهول ٨٦٪ تقريبا من  
مجموع مساحة القطر التونسي .

ولا يوجد في تونس من الأنهار الجديرة بهذا الاسم إلا نهر مجردة وفروعه ،  
وهو ينحدر من الغرب إلى الشرق صوب خليج تونس ؛ على أن مياهه تقل  
كثيراً زمن الصيف . أما نهر ملبان فإنه عبارة عن نهر بسيط تنضب مياهه في  
الصيف في كثير من الأحيان . ويوجد كذلك منحدرات أشهرها زرود ومرج  
الليل ، وهي تفيض من غير موسم وتصب في سبخات أو تضيع في الفيافي .

ومناخ تونس على العموم دافئ معتدل . أما الأمطار فهي غير منتظمة إذ  
يختلف سقوطها من ناحية إلى أخرى ومن سنة إلى سنة ، وكذلك يختلف  
باختلاف ارتفاع الأرض وقربها من البحر أو من الصحراء ، مما جعل كل منطقة من  
المناطق التونسية مختصة بإنتاج معين . ويمكن تقسيم المناطق كما يأتي :

في شمال سلسلة جبال الأطلس وبخاصة على ضفاف نهر مجردة توجد أخصب  
الأراضي التونسية الصالحة لإنتاج الحبوب . وقد اشتهرت فيها الكاف وباجة  
وتبرسق وسليانة والفحص وسوق الأربعاء وسوق الخميس وطبرية وماطر ، وهي  
من أهم المراکز الفلاحية بتونس .

وفي جنوب جبال الأطلس بمتد « إقليم المنبسطات » ( La Region des  
Steppes ) بين مدينة قفصة من الغرب وواحات الجريد من الجنوب والساحل  
التونسي من الشرق ، ولا تقطعه إلا تلال قليلة . وينطى هذه المنبسطات من  
الناحية الغربية مساحات شاسعة من الحلفاء ، وبها مزارع كبيرة وصراع شاسعة ؛  
وتقل الأمطار في هذا الإقليم حتى تنقطع تماماً في الجنوب ، وليس به من القرى



إلا القليل باستثناء مدينة القيروان .

وتتمتاز منطقة الجريد ومنطقة نفزاوة في الجنوب التونسي بإحاطتها الجبلية الغنية ووفرة مياهها .

وفي الشمال الشرقى تمتد شبه جزيرة بين خليج تونس وخليج الحمامات تسمى « دخلة المارين » وهي من أخصب الأراضي التونسية بما فيها من غابات الزيتون وأشجار البرتقال ، وتكثر فيها القرى العاصرة .

أما ما يبر عنه « بالساحل » فهي منطقة تبدأ من ناحية سوسة وتنتهي إلى ناحية صفاقس ، ويقطى هذه المنطقة غابات الزيتون منذ أقدم العصور .

#### المرور :

وتوجد في تونس مدن كثيرة وبخاصة في الشمال وعلى السواحل وفي الجنوب . وقد لعب كثير منها دوراً هاماً في تاريخ تونس .

وأهم هذه المدن : تونس والقيروان وصفاقس وسوسة وبزرت وقابس والمهدية ونوزر ومساكن والمنستير والقلمة الكبرى وماطر وباجة والكاف .

ومدينة تونس الواقعة على خليج تونس هي العاصمة الإدارية والثقافية والاقتصادية للمملكة التونسية . وقد لعبت أدواراً هامة في تاريخ البلاد ، وكان تاريخها قبل الفتح الإسلامي مجهولاً ؛ إذ أن العاصمة في ذلك الحين كانت مدينة قرطاجنة ، وبعد الفتح المريني أخذت العرب من مدينة القيروان عاصمة لهم ، وبعد أن استولوا على مدينة قرطاجنة سنة ٦٩٨ م بدأت مدينة تونس تنافس القيروان حتى أصبحت عاصمة من الموحدين الإسلامية التي ازدهرت فيها الحضارة العربية . ومنذ عهد الدولة الحفصية أصبحت قاعدة للمملكة التونسية ، وقد أخذت مدينة تونس شكلها الحالي ابتداء من القرن الرابع عشر م .

ومدينة صفاقس الواقعة في شمال خليج قابس هي عاصمة الجنوب التونسي الإدارية ، وتمتد أهم مراكز اقتصادي لتونس ، وقد أحاطت بها مزارع الزيتون الشاسعة منذ القدم ، وينتهي إليها خط حديدي أنشئ لنقل الفسفاط من قفصة إلى البحر .



ومدينة بنزرت الواقعة في الشمال على خليج بنزرت هي من الموانئ المشهورة في البحر الأبيض المتوسط منذ عهد قديم ، وكانت معقلا من معازل القراصنة المسلمين ؛ ولهذا توالى عليها غارات الإفرنج في القرن السادس عشر ، ودمرها الفرنسيون بقنابلهم صارتين في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، ثم ازدهرت من جديد منذ أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أصبحت من أهم القواعد الحربية في البحر الأبيض المتوسط .

ومدينة قابس هي عاصمة منطقة « الأعراض » ، وتحيط بها حدائق النخيل الشاسعة ، وهي في الوقت الحاضر مراكز من مراكز القيادة العليا العسكرية الفرنسية لمنطقة الجنوب التونسي .

ومدينة توزر في الجنوب التونسي هي عاصمة « واحات الجنوب » ، وتحيط بها القرى المشتتة بين الواحات ، وقد اشتهرت بما فيها من عيون كثيرة توزع مياهها بين البساتين بطرق هندسية دقيقة التنظيم وضمها العالم المشهور ابن الشباط التوزري في القرن السادس الهجري ، ولا تزال معمولا بها حتى الآن ، وهي مدينة عتيقة ازدهرت فيها المدنية قرونًا متوالية منذ عهد الرومان .

وهناك مدينتان أثريتان أهل نجمهما في المصور الأخيرة وهما : القيروان والمهدية أما القيروان فهي أول مدينة بناها العرب في المغرب وسط منطقة صحراوية بعيدة عن البحر ، وقد أنشأها عقبة بن نافع سنة ٥٠ هـ . وكانت عاصمة العرب قرونًا متوالية ، وتمتد اليوم أهم مدينة أثرية في المغرب لما اشتملت عليه من المساجد والبنى الأثرية الفنية التي ما تزال قائمة الذات .

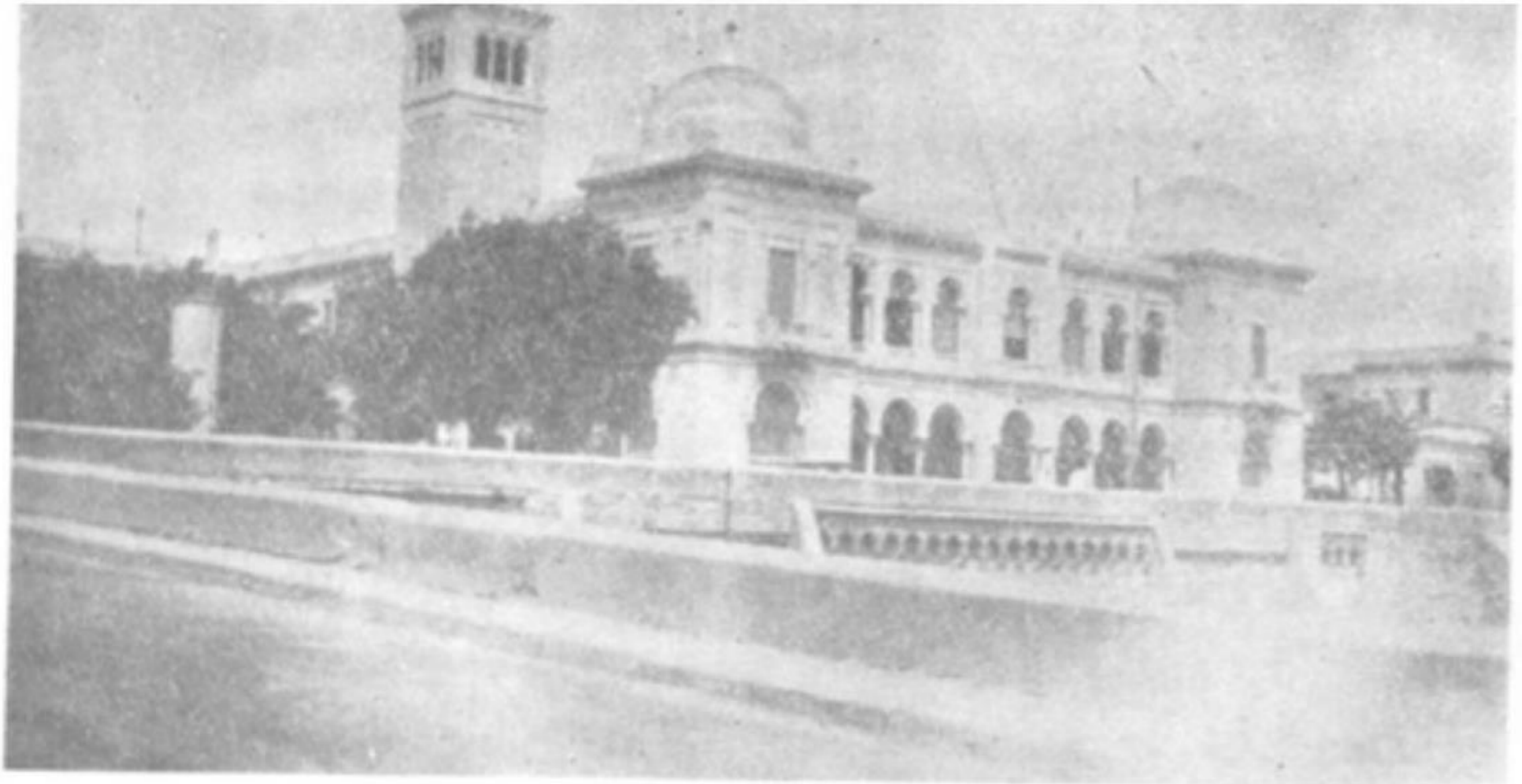
أما المهدية فهي من عواصم الساحل التونسي أسسها المهدي عبيد الله الشيبلي سنة ٩١٦ م وصارت منذ ذلك العهد قاعدة الخلافة الفاطمية ، ثم أصبحت فيما بعد قاعدة من قواعد القرصنة في البحر الأبيض المتوسط . وقد احتلتها القوات المذالفة من أهل جنوة وبيزة وصقلية سنة ١٠٧٧ م . ثم احتلتها النورمان ثم الأسبان ، ولم تخلص من أيدي هؤلاء إلا في عهد الأتراك .

السطح :

يبلغ عدد سكان تونس بحسب إحصاء سنة ١٩٤٥ ١٧٠ ١٥٠ ر ١٥٠ ٣



منظر عام لمدينة تونس



المدرسة الصادقية



نسمة ومعظمهم من العرب المسلمين ، ونعد تونس من أكثر أقطار المغرب العربي استمرابا بعد هجرة بني هلال إليها في القرن الحادي عشر م ، ولم يبق أثر للعنصر البربري الأصلي ولا للقرطاجنيين والرومان الذين احتلوا البلاد قرونا متوالية قبل العرب ، كما انمحي أثر الأتراك من تونس ، وقد تغلب العنصر العربي على كل هذه العناصر وابتلمها .

أما لغة السكان فهي العربية ، وتمتبر اللهجة التونسية العامية من أقرب اللهجات للعربية الفصحى ، وقد اختفت اللهجات البربرية القديمة ولا تجد بقاياها اليوم إلا في منطقة قفصة ومطاطة الجبلية والدويرات وشنقي بأقصى الجنوب التونسي . ويدين جميع السكان العرب بالدين الإسلامي ويتبع معظمهم المذهب المالكي .

وقد انتشرت الحياة الحضرية في تونس منذ عهد قديم وهي في تقدم مستمر ، ويبلغ عدد سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان ١٨ ٪ ، وتكثر في تونس الطبقة المتوسطة في المدن والقرى ، إلا أن الفقر الذي عم طبقات الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية قد أضر بهذه الطبقة أكثر من غيرها ، وانتشرت الطبقة الفقيرة في البوادي وعددها يتزايد كل سنة .

ولا توجد القبائل الرحل إلا في المنطقة الوسطى للقطر التونسي ، على أنهم لا ينحلون إلى مناطق الشمال إلا في مواسم معينة وفي سنوات القحط والجاعة ، ولو اعتنت السلطة في تونس بمسائل الري لاستقرت القبائل نهائيا في هذه المناطق الشاسعة .

ويوجد في تونس أقلية من اليهود يبلغ عددها ٧٢٠٠٠ نسمة ، وقد استوطنوا تونس من أقدم العصور وخاصة بعد أن طردوا من الأندلس ، كما كانوا يلجأون إليها هربا من الاضطهاد الذي كانوا يلاقونه في أوروبا . فظلوا في تونس يتمتعون بحرية كاملة في القيام بشعائر دينهم والمشاركة في التجارة والصناعات ، وتقلد بعضهم مناصب عالية في الدولة التونسية . ويتكلم يهود تونس لهجة تونسية محرفة ولهم عوائدهم الخاصة وتقاليدهم .

أما الجاليات الأوروبية فيبلغ تعدادها ٢٤٣٠٠٠ نسمة بحسب إحصاء سنة ١٩٤٥ وهي تعيش بالمدن في أحياء خاصة وتتمتع برقاهية لا يتمتع بها السكان





العرب وذلك بسبب المساعدة التي تبذلها لهم السلطة الفرنسية لتمكينهم من الاستيلاء على خيرات البلاد واستغلالها لمصالحهم الخاصة .

### المنتجات والمعادن :

وقد اشتهرت تونس منذ عهد قديم بزراعتها ، وكانت تسمى في عصر الرومان « مخازن رومة » لما كانت تنتجه من الحبوب والزيوت والتمر ومختلف الفواكه . وبالرغم من ثروتها المدنية الكبيرة فهي قبل كل شيء بلاد زراعية ، ومعظم سكانها يعيشون من الزراعة بصورة مباشرة ، وتبلغ منتجات أرضها نصف تجارتها مع الخارج ، وكل الحركة الصناعية والتجارية تتركز على حالة الزراعة وتتأثر بأزماتها .

وأكثر المنتجات الزراعية التونسية هي الحبوب ، وتزرع منها سنويا مساحة تبلغ ٥٠٠ ر ٥٩٠ هكتار<sup>(١)</sup> بينما لا تتعدى المساحة المفروسة بأشجار الفواكه ٦٣٠ ر ٥٠٠ هكتار ، ويحتل القمح والشعير ٩٣ ٪ من مجموع المساحات المزروعة حبوبا ، ويبلغ متوسط انتاج القمح السنوي ٣ ر ٨٦٠ ر ٥٠٠ قنطار ويبلغ متوسط المساحة المزروعة سنويا ٨٠٠ ر ٧٣٣ هكتار ، أما ما يصدر منه سنويا فيتجاوز مليون ونصف قنطار . ويبلغ متوسط انتاج الشعير سنويا ٤٠٠ ر ٣٠٠ قنطار ويبلغ متوسط الصادرات منه من خمسمائة ألف قنطار إلى مليون قنطار<sup>(٢)</sup> .

ومن أهم محصولات البلاد الزيتون الذي يبلغ عدد أشجاره ٢٧ مليون شجرة ولا يزال في ازدياد ، ونأى تونس في الدرجة الرابعة بعد اسبانيا وإيطاليا واليونان فيما يتعلق عليه من أشجار زيتون ، وهي الثالثة فيما تصدره إلى الخارج من الزيت ويبلغ ما تصدره من الزيت ٥٠٠ ر ٦٠٠ قنطار من متوسط انتاج سنوي قدره ٨٠٠ ر ٥٠٠ قنطار .

وقد اشتهرت تونس بصناعة الشاشية ( الطربوش ) والسجاد والخزف ، ونسيج الحرير والصوف ، ونقش النحاس والفضة .

وأرض تونس غنية بمعادنها المختلفة ، وتمتد ثانی أقطار العالم المنتجة للفسفات ، كما يستخرج منها الحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم واليوتاس وتعتمد تجارة تونس مع الخارج على تصدير القمح والزيت والفسفات

(١) إحصاء سنة ١٩٣٩ .

(٢) كل الأرقام المذكورة مأخوذة من متوسط خمس سنوات



## الفصل الثاني

### عصور تونس التاريخية

#### تونس قبل الفتح العربي :

كان يسكن تونس في القديم المنصر البربري الذي لا يعرف عنه التاريخ إلا القليل ، ومحدثنا المؤرخون أنه كان للبربر نصيب من الحضارة لاتصالهم بمصر الفرعونية وبلاد اليونان .

وفي القرن الثاني عشر ق . م . ابتدأت تنتشر على سواحل تونس مراكز تجارية قام بتأسيسها الفنيقيون الذين قدموا إليها من الشام ، وهم الذين أنشأوا مدينة قرطاجنة في القرن التاسع ق . م . التي ما لبثت أن أصبحت تسيطر على بقية المدن والمراكز التجارية الجديدة على طول سواحل بلاد المغرب ، وتكونت في قرطاجنة في ذلك العصر أعظم دولة بحرية امتد نفوذها من برقة إلى المغرب الأقصى ، وزاحت الدولة اليونانية في السيادة على البحر الأبيض المتوسط .

وبعد أن سيطرت قرطاجنة على السواحل بسطت سلطانها على المناطق الداخلية واستعمرتها وأجبرت البربر على دفع الضرائب والانخراط في الجيش .

وقد انبثقت من مدينة قرطاجنة حضارة شرقية زاهرة ، وأخذ البربر بأسباب هذه الحضارة ، ونقلوا عن الفنيقيين أصول التجارة والصناعة والفلاحة ، واعتنقوا عقائدهم الدينية وعاداتهم الاجتماعية .

وفي منتصف القرن الثالث ق . م . اشتد التنافس بين رومة وقرطاجنة في السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط وأدى ذلك إلى نشوب « الحروب الفنيقية الثلاثة » بين الفريقين ، وقد دامت أكثر من قرن وانتهت بتدمير قرطاجنة الفنيقية سنة ١٤٣ ق . م . وإقامة قرطاجنة الرومانية على أنقاضها .



وقد تركت الحضارة الفنيقية التي دامت أكثر من عشرة قرون آثاراً هائلة في البلاد .

وبعد العصر الفنيقي دخلت تونس تحت سيطرة روما من سنة ١٤٦ ق . م . إلى سنة ٤٣٠ . ولم يمتن الرومان بادي الأمر باستعمار البلاد إذ كانوا منهمكين في الحروب الداخلية . وقد بسطوا نفوذهم المباشر على « أفريقيا » ( أفريقية ) التي كانت تشمل مناطق المملكة التونسية الحالية ، بينما وكلوا أمر « نوميديا » ( وهي منطقة قسنطينة الحالية التابعة للجزائر ) إلى أمير من أمراء البربر وضعوه تحت حمايتهم .

وشرعت الدولة الرومانية في تنظيم استعمارها وتوطيد أقدامها في البلاد ، بعد أن استقر الحكم للقيصرية سنة ٣١ ق . م . فأقطعت الأراضي الشاسعة إلى قدماء المحاربين والأغنياء من الرومان وخطت الطرقات في طول البلاد وعرضها . فانتشرت المزارع والبساتين وعم العمران وتسدت المدن الزاهية حتى أصبحت تونس من أخصب ممتلكات الإمبراطورية الرومانية وأكثرها عمراناً . وقد جعل الرومان من مناطق البلاد الفاحلة مناطق خصبة بما أحدثوه من نظام محكم للري وما حفروه من آبار .

وكانت سيطرة الرومان على البلاد عسكرية واقتصادية ، ومع ذلك فقد ازدهرت حضارتهم في البلاد وبلغت أوجها بين بقية ممتلكاتهم ، وأخذ البربر بأسباب هذه الحضارة وسامحوا في ازدهارها ، ووصل بعضهم إلى أعلى الرتب والوظائف في الدولة الرومانية . إلا أن بعض القبائل البربرية لم تقبل على هذه الحضارة وبقيت محافظة على تماثرها ولقمتها ، وتحصنت في الجبال وصارت تربيص الفرص للانتفاض على السلطة الرومانية .

ولما ظهرت الخلافات الدينية بين المسيحيين ساعد البربر على انتشارها في إفريقيا ، وكانت نتيجة ذلك أن اختلت الأحوال في إفريقيا وسادت البلاد الفوضى وضمف نفوذ الحكام وتكررت ثورات البربر ، وانتهى هذا العصر الذي دام ستة قرون باحتلال الوندال للبلاد في القرن الخامس الميلادي .

وأسس الوندال بأفريقية مملكة مستقلة دامت نحو المائة سنة ، وكان احتلالهم



للبلاد احتلالاً عسكرياً ، وقد احتفظوا بنظام الإدارة الرومانية ، وقضوا على الاستعمار الروماني للأراضي ، فاستمالوا بذلك البربر وتعاونوا معهم وأشركوهم في الغزوات التي شنوها على سواحل البحر الأبيض المتوسط .

ولما ضعف سلطان الوندال خرج جزء كبير من بلاد البربر عن طاعتهم ، ولم يبق بأيديهم سوى شمال بلاد إفريقية ( تونس ) ، وانتفى بهم الأمر إلى أن طردهم روم بيزنطة سنة ٥٣٤ م . الذين الحقوا إفريقية بإمبراطوريتهم بعد أن كسروا شوكة البربر . ثم شرعوا في تنظيم البلاد وإقامة الحصون بها لرد غارات القبائل البربرية .

وبعد أن عاد الأمن للبلاد وتمتت بحياة الرخاء مدة قرنين متواليين اضطربت الأحوال بسبب ضعف سلطان الروم واستفحال النزعات الدينية ، وأفضى ذلك بولادة الروم إلى الاستقلال بالحكم في المناطق الإفريقية التي كانوا يديرون شؤونها ، وقويت شوكة رؤساء قبائل البربر فخرجوا عن طاعة الدولة وصاروا يناهضونها في كل المناسبات .

### الفتح العربي :

بعد أن استولى العرب على مصر سنة ١٧ هـ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب اتجهوا بفتوحاتهم نحو الشمال ، فانتزعوا برقة وطرابلس من يد الروم ، ثم حولوا أنظارهم إلى بلاد المغرب ، وغزوا إفريقية لأول مرة سنة ٢٧ هـ ، ثم رجعوا إليها سنة ٤٥ هـ ، ولكنهم لم يستقروا بها ولم يتركوا وراءهم أثراً يذكر .

فكانت هاتان الحملتان تمهيداً للفتح النهائي الذي تم على يد عقبة بن نافع سنة ٥٠ هـ . وقد رأى عقبة أن أحوال إفريقية لا يمكن أن تستقر للعرب إلا إذا أنشأوا لهم مركزاً قاراً بها ومعسكراً يخرجون منه لفتح بقية المغرب ، فصرف عنايته لبناء مدينة القيروان . ومنذ اليوم الذي أصبح فيه للعرب عاصمة في إفريقية اهتموا بفتح بلاد المغرب فتحاً نهائياً ، وصاروا يعتبرون إفريقية ولاية مستقلة الشخصية بعد أن كانت تابعة لمصر .



وقد وقف كل من الروم والبربر في وجه استيلاء العرب على أفريقية وبقية المغرب وتحالفوا لمقاومة العرب . ولكن عقبة عرف كيف يقضى على هذه المقاومة في بادئ الأمر ، واستطاعت جيوشه أن تستولى على البلاد إلى أن وصلت حتى المحيط الأطلسي . غير أن جيوشه انهزمت في طريق رجوعها من المغرب الأقصى أمام جيوش البربر التي كان يقودها « كسيلة » . فخرجت أفريقية من يد العرب للمرة الأولى بعد أن احتل البربر القيروان ، وأقاموا دولة بربرية في جنوب أفريقية ، بينما كان الروم يحتفظون بشمالها ، ومتحصنين في قرطاجنة وبقية المراكز المحصنة . غير أن انهزام الجيوش العربية لم يمح أثر العرب في أفريقية إذ بقي الكثير منهم مقبلاً بالقيروان تحت حكم كسيلة ، وكانت تناصرهم قبائل بربر الجنوب الذين دخلوا الإسلام منذ الغزوة الأولى .

وفي عهد عبد الملك بن مروان توجه العرب إلى القضاء على دولة الروم ودولة البربر ، وكسر شوكة قبائل بربر الشمال المتصممين في الجبال . فاستطاع زهير بن قيس البلوي القضاء على المقاومة البربرية سنة ٦٤ هـ . وجاء بعده حسان بن النعمان إلى أفريقية سنة ٧٦ هـ ، وكانت مهمته القضاء على مقاومة الروم ، فتمكن من الاستيلاء على حصونهم وطردهم من عاصمتهم قرطاجنة .

ولكن أفريقية خرجت من يد العرب مرة ثانية ، إذ انتظمت مقاومة البربر بزعامة امرأة منهم تلقب « بالكاهنة » ، بينما جاءت النجدات إلى الروم من بزنطة نفسها .

وطاد حسان إلى أفريقية سنة ٨١ هـ ، وبقضائه على جيوش الكاهنة قضى على آخر مقاومة قام بها أهل البلاد ، ثم اتجهت عنايته إلى الروم فاستولى على قرطاجنة بعد أن حاصرهما برا وبحرا .

وهكذا تم الفتح العربي في أفريقية ، وبقى على العرب أن ينظموا شؤون ولايتهم الجديدة وأن يستقروا فيها ، وأن يفتحوا بقية المغرب حتى يتم لهم أمر البلاد كلها .

وكانت إدارة البلاد موكلة إلى الوالي الذي يعين من قبل الخليفة . واتخذ العرب مدينة القيروان مركزاً إدارياً ، وأنشأوا بها الدواوين المختلفة ، وعينوا العمال



للاشراف على شؤون الولاية .

ويادر حسان بإنشاء ميناء جديد يحل محل قرطاجنة ، فبنى مدينة تونس التي ما لبثت أن أصبحت المنفذ الذي خرج منه العرب لفتح صقلية وإيطاليا .

ويرجع استفراق الفتح العربي لبلاد أفريقية طول هذه المدة لأسباب : منها بعد البلاد عن مراكز الخلافة ، ووعورة الأراضي ، واتساع مناطقها . ثم إن ظروف العرب في ذلك الحين وما نزل بهم من أحداث وقتن كان من شأنها أن تقلل من الجهود التي كان على العرب أن يبذلوها لفتح المغرب .

وكانت المعاملة الحسنة التي كان العرب يمارسون بها البربر مما ساعد على فتح أجزاء المغرب الأخرى ، إذ بمجرد ما دخل البربر في الإسلام اعتبروا متساوين في الحقوق والواجبات مع الغزاة العرب ، وأصبحوا يشاركونهم في الفتوحات ومناصب الإدارة وغيرها .

وقد أدت هذه السياسة في بلاد أفريقية إلى نهوض البربر وأخذهم بأسباب الحضارة العربية وتعلقهم بلغة العرب ودينهم ، واندماجهم شيئاً فشيئاً في المنصر العربي ، فأنشأوا عدة دول وأقاموا حضارة زاهرة متميزة في تاريخ الحضارة الإسلامية .

### تونس في القرن الثاني الهجري :

كان للخلافات السياسية التي حدثت في المشرق أواخر القرن الأول الهجري والتي أدت إلى ظهور « الخوارج » صدها في بلاد المغرب . فانتشرت حركة الخوارج بسرعة بين قبائل البربر وحتى في بلاد الأندلس التي كانت في ذلك الحين تابعة لإمارة القيروان . وصارت إفريقية بدورها ميداناً للفتن الداخلية . فلم تستقر فيها دولة قوية إذا استثنينا دولة بني المهلب ، إلى أن ظهرت الدولة الأغلبية في أواخر القرن الثاني هـ .

وكان لدعاية الخوارج أثر عظيم في انتشار الإسلام واللغة العربية بين القبائل البربرية . وفي هذا العهد أيضاً وجه الخليفة عمر بن عبد العزيز عنابته إلى نشر الإسلام في المغرب . فأرسل جماعة من مشاهير التابعين لتنظيم هذه المهمة ، وبناء صرح المغرب الإسلامي ، فأسسوا المساجد في سائر أنحاء البلاد لنشر مبادئ الدين



الإسلامي ، وأنشأوا الكتاتيب لتعليم اللغة العربية (١) . ويرجع تاريخ بناء جامع الزيتونة إلى هذا العهد ( سنة ١١٤ هـ ) .

وبالرغم من الفتن والاضطرابات فقد بدأت تظهر في إفريقية بوادر ازدهار الحضارة العربية ، وشرعت إفريقية في ظل الإسلام تأخذ طريقها إلى الحياة السياسية والعلمية الخاصة بها ، إلى أن تكونت فيها دول قوية لها شخصيتها وحضارتها . وأولى هذه الدول هي الدولة الأغلبية .

### دولة الأغلبية :

لم تستقر الأحوال في إفريقية إلا في عهد الخلافة العباسية عند ما عين هارون الرشيد سنة ١٨٤ هـ إبراهيم بن الأغلب والياً عليها ، جاعلاً الإمارة وراثية في بيته . وهكذا نشأت في تونس أول دولة عربية قوية مستقلة داخلياً عن الخلافة ، ونعاقب أمراؤها على الحكم أكثر من قرن بلا انقطاع .

وقد اتخذ الأغلبية القيروان عاصمة لمملكتهم التي كانت تشمل المملكة التونسية الحالية ، كما تشمل مقاطعة قسنطينة ( بالجزائر ) وطرابلس الغرب .

وفي ظل الأمن الذي استطاعت الدولة تحقيقه ساد البلاد الرخاء ونمت ثروتها الطبيعية ، فانتشرت الزراعة كما كانت في عهد الرومان ، وانتظمت وسائل الري في البوادي ، وأنشئت المدن ، وظهرت فيها الصناعات ، وبخاصة صناعة نسيج الصوف والحريز . وعنت الدولة بالمناجم فاستخرجت منها المعادن ، وقويت الحركة التجارية في الموانئ مع الموانئ الأروبية .

وانصرفت الدولة إلى الأعمال العمرانية فجددت مسجد القيروان وأنشأت المساجد في سوسة وصفاقس ، وأقامت الأسوار حول المدن والحصون على السواحل ، وبنيت السدود والأحواض في أنحاء البلاد لجمع مياه الأنهر والأمطار ، وأشهر هذه الأحواض « مهربج الأغلبية » في القيروان الذي ما يزال موجوداً حتى الآن .

وكانت مدينة القيروان في هذا العصر معقلاً من معاقل الحضارة الإسلامية ومنبعاً من منابع إنتاج الفكر العربي ، فانتظم التعليم في الكتاتيب والمساجد والجمامع ، وتكونت المكاتب العامة لجمع الكتب الأدبية والعلمية ، وأنشئ

(١) ابتداءً تأسس الكتاتيب منذ أنشئت مدينة القيروان



بالقيروان معهد لدراسة الرياضيات والطب والصيدلة وترجمة الكتب اللاتينية ،  
وسمى هذا المعهد « بيت الحكمة » . وقد ظهر في ذلك العصر من مشاهير الرجال  
القاضي أسد بن الفرات ( التوفي سنة ٢١٣هـ ) والقاضي سحنون المتوفي ( سنة ٢٤٠هـ )  
من أئمة المذهب المالكي ، ومن الأطباء أحمد بن الجزار .

واعتنى الأغالبة بالفن المهارى الذى امتاز فى عهدهم بطابع خاص . واشتهر  
بلاط الأغالبة فى القيروان بمظلمته وأهنته وكانت لهذه الدولة مسلات ودية  
بالامبراطور شرلمان . واعتنى الملوك الأغالبة إلى جانب هذا بالفتح فبسطوا نفوذهم  
على البحر الأبيض المتوسط وكانوا ورثة قرطاجنة وروما . وقد احتلوا جزيرة  
صقلية سنة ٢١٢هـ واستولوا على جنوب إيطاليا سنة ٢٨٩هـ ، وهكذا أرسلوا  
الثقافة العربية إلى أوروبا وصار الأساتذة العرب فى صقلية ينشرون العلوم مبهدين  
السبيل للنهضة الأوروبية التى ظهرت فيما بعد فى إيطاليا .

وبالجملة فإن عصر الأغالبة كان عصر نهضة اقتصادية وحرانية وفكرية تركت  
أثراً عميقاً فى بلاد أفريقية .

### الفرقة الفاطمية :

كان للمذاهب المختلفة الناشئة عن الخلاقات الدينية والسياسية القائمة فى الشرق  
العربى أثرها فى الدولة التى نشأت فى المغرب . وقد كانت هذه البلاد حتى أواسط  
القرن الثالث الهجرى يسودها المذهب المالكي الذى وطد أركانه بها كل من  
الفقيهين المالكيين أسد بن الفرات وسحنون .

ولكن شيئاً فشيئاً بدأ البربر يتصلون برجال المذاهب الأخرى ، ووجدوا  
فى فرقة الخوارج وصلابتها فى الدين تلاءماً مع طبيعتهم ، ومرحان ما أقبلوا على  
اعتناق مذهبها ، وما كاد القرن الثالث يوقى على نهايته حتى كان مذهب الأباضية  
سوى فرقة من فرق الخوارج — قد انتشر انتشاراً كبيراً فى القبائل التى تسكن  
جنوب المغرب .

أما قبائل الشمال كتامة وسنهاجة وما بينهما فقد اعتنقت المذهب الشيعى الذى





قام بالدعوة إليه في الشرق عبيد الله المهدي ، وأرغد في ذلك الحين الداعي أباعبد الله ليتولى نشر مذهبه ببلاد المغرب .

وكانت دولة الأغالبة قد أشرفت على نهايتها . فنظم أبو عبد الله الدعوة ضدها ، كون الجماعات لنشر المذهب الشيعي وخلع طاعة الأغالبة ، والمعمل على تكوين خلافة شيعية بالمغرب .

وعندما رأى عبيد الله المهدي أن الدعوة قد انتشرت بالمغرب ، وأن جيوش داعيته قد أصبحت قاب قوسين من النصر ، انتقل من دمشق إلى سجلماسة وظل مختفيا بها إلى أن انتهى الأمر بانهزام جيوش الأغالبة ، وفر آخر أمير منهم وهو زيادة الله الأغابي بمد أن يئس من وصول نجدة العباسيين إليه . فدخل عبيد الله إلى القيروان حيث يوبع بها سنة ٢٩٧ وافب بأمر المؤمنين .

وهكذا تكونت بإفريقية خلافة الفاطميين ، بينما كانت الخلافة العباسية ما تزال قائمة ببغداد ، والخلافة الأموية بالأندلس . وبعد ذلك أخذ الفاطميون يوطدون أركان دولتهم ببلاد المغرب ، فأسسوا عاصمتهم الجديدة سنة ٣٠٨ وأسماها المهديّة ، واستطاعوا أن يخضعوا لسلطانهم كافة بلاد المغرب ، بمد أن قضوا على الدولة الأباضية في تهرت ( الجزائر ) والصفيرية في سجلماسة ( المغرب الأقصى ) والأدرسية في فاس .

وبعد ذلك أتجه الفاطميون بدعوتهم إلى منبعها الأول في الشرق العربي ، وأرادوا أن يسيطروا لسلطانهم عليه ، فوجهوا جيوشهم بقيادة مولايم جوهر الصقلي الذي ما لبث أن استولى على مصر ودخل عاصمتها الفسطاط ، وأسس بجوارها مدينة القاهرة سنة ٣٥٨ التي أصبحت منذ ذلك الحين حاضرة الخلافة الفاطمية التي امتد نفوذها من الشام إلى أقصى المغرب .

وبالرغم من الثورات التي انقابت تونس في هذا العهد فان الحضارة العربية قد ازدهرت بها من جديد ، ونشطت النهضة العلمية وانتشرت الماهد الثقافية ليس في تونس فقط بل حتى في مدن صقلية التي كانت خاضعة لسلطانهم . وإلى جانب هذا احتفظ الفاطميون بالسيادة العربية على البحر الأبيض المتوسط ، فكان لاسطولهم يبوب البحار ويغن الفارات على المدن الافرنجية وعلى جزر اليونان ،



واستطاعوا أن يضموا إلى خلافتهم كلا من جزيرة أفریطاش ( كريت ) وسردينيا  
وقسما من جزيرة كورسيكا .

### الدولة الصنهاجية :

لما انتقلت عاصمة الخلافة إلى القاهرة أصبح المغرب ولاية تابعة لمصر يدبر  
شؤونها أمير من أصل بربري اسمه بلسكين بن زيري بن مناذ الصنهاجي . وهكذا  
تأسست الدولة الصنهاجية ، وكانت مرتبطة بالخلافة ارتباطاً صورياً محضاً .  
واستطاع ملوكها الاحتفاظ بمملكتهم الواسعة التي ورثوها عن الفاطميين .  
ثم خرج عن طاعتهم المغرب الأوسط حيث تكونت به دولة بني حماد في  
نجر القرن الخامس هـ . ، وبقيت مملكة بني زيري محصورة في إفريقية وعاصمتها  
القيروان .

وتعتبر الدولة الصنهاجية أول دولة بربرية في إفريقية بعد الفتح الإسلامي ،  
وبعد عصرها من أزهر عصور الحضارة التونسية ، وقد مهد لهم السبيل الأقاليم  
والفاطميون في نهضتهم بالبلاد من الوجهة الاقتصادية والعمرائية والثقافية . فشارك  
الصنهاجيون بأوفر قسط في بناء صرح الحضارة العربية ، وبلغت تونس في عهدهم  
القدرة العليا في الرقي والتقدم . فانتشرت الزراعة في أنحاء البلاد بفضل انتشار  
وسائل الري ، وارتفع مستوى الصناعة الوطنية ونشطت التجارة مع الخارج .

أما النهضة الأدبية والفكرية فإنها وصلت إلى درجة لم تبلغها تونس من قبل .  
فامتلاً بلاط ملوكها رجال العلم والأدب ، وعنى أغلبهم بالفن المهارى فأنشأوا القصور  
الفخمة والنازه الجميلة وتنافسوا في تشييد المعالم كالجسور والطرقات وصهاريج  
الياه والحصون والأسوار .

### غزوة بني هلال :

وحوالي سنة ٥٤٣٥ هـ . أظهر الملك المعز بن باديس الصنهاجي أنحيازه إلى أهل السنة  
في القيروان ، وأصبح يناصر الخلافة العباسية في بغداد مملناً خروجه عن طاعة



الخليفة الفاطمي المستنصر سنة ٤٣٩ هـ .

ف رأى المستنصر أن ينتقم من المرز ، وأرسل إلى إفريقية قبائل بني هلال وبني سليم ورياح التي كانت تقيم في الصعيد المصري ، فوصلوا إفريقية سنة ٤٤٠ هـ . وقد أحدث هذا الزحف العربي العظيم انقلاباً عميقاً في مختلف نواحي الحياة بإفريقية ، إذ تم بفضل استعرا ب البلاد بصورة نهائية ، إلا أنه كان من نتائجها أن عمت البلاد الاضطرابات وتمزقت أوصال الدولة الصنهاجية ، ونشأت دويلات صغيرة في أنحاء البلاد كانت أشبه بملوك الطوائف بالأندلس كما وقع في سائر البلاد التي كان يحكمها العرب شرقاً وغرباً وقتذاك ، وبقي بنو زيري محتفظين بالمهدية والناطق المجاورة لها .

وفي تلك الفترة انتزع النورمان من العرب جزيرة صقلية بعد أن كانت تابعة لتونس مدة تقرب من ثلاثة قرون ، وصاروا يفتنون المهدية بين الحين والآخر حتى استولوا عليها . . . . . كانت مدن الداخل تخضع لحكم القبائل المرية . وهكذا انقضت الدولة الصنهاجية في تونس .

### الدولة الموهرية :

استنجد الملك الحسن بن علي الصنهاجي بعبد المؤمن بن علي ، مؤسس الدولة الموحدية في المغرب الأقصى لإنقاذ تونس من أيدى الأفرنج ، وكان عبد المؤمن في ذلك الحين قد أخضع لسلطان المغرب الأقصى كما ضم إلى مملكته بلاد الأندلس ، فاستجاب عبد المؤمن لاستنجد الصنهاجيين ، وسار إلى إفريقية محتلاً في طريقه المغرب الأوسط ، ثم أخذ يحتل بلاد إفريقية ، وبعد أن استولى على المناطق الداخلية سار إلى مدن الساحل وطرد منها النورمان . فم له أمر البلاد سنة ٥٥٥ هـ وهكذا نأست دولة مترامية الأطراف تضم أقطار المغرب العربي الثلاثة ، ودامت أكثر من سبعين سنة استطاع فيها الموحدون أن يخمّدوا الثورات العديدة التي كانت تقوم ضدهم بين الحين والآخر .



### الدولة الحفصية :

عمل ملوك بني حفص على إصلاح البلاد من جراء العهد المضطرب الذي مر على إفريقية ، وساروا على منوال الموحدين في تنظيم دواوين الدولة . واستطاع أبوزكرياء مؤسس الدولة وكذلك المستنصر الذي خلفه توطيد دعائم الأمن في تونس وإخماد نار الفتن بين القبائل والقضاء على الثورات التي نشبت في مختلف أنحاء البلاد . وقد اتسمت المملكة الحفصية حتى شملت طرابلس والجزائر ومراكش التي انضم ملوكها بنومرين إلى الحفصيين وقدموا لهم فروض الولاء ، كما بايعهم أمير مكة وأهل الحجاز سنة ٦٥٨ هـ .

وفي عهد المستنصر أغار لويس التاسع ملك فرنسا على تونس في الحملة الصليبية الثامنة ، ونزل الطاعون بجيشه فأفنى معظمه ، واتي الملك لويس نفسه حتفه بتونس سنة ٦٦٩ هـ . ( ١٢٧٠ م ) .

ثم شهدت الخلافة الحفصية عهداً مضطرباً دام حوالي مائة سنة ، وكان التنافس بين أسراء البيت الحفصي وتطلبتهم إلى الخلافة من جهة ، والخلافت القائمة بين القبائل من جهة أخرى باعثاً لكثير من الفتن التي اضعفت سلطة الخلافة المركزية ، فخرج عن طاعة الخليفة أطراف المملكة ، واستقل بالحكم بنو بلول في توزر ، وبنو خلف في نفطة ، وبنو مكي في قابس ، وبنو ثابت في طرابلس . وقد شجع التدهور الذي لحق الخلافة الحفصية في ذلك العهد ملوك بني مرين في المغرب الأقصى على الاستيلاء على إفريقية مرتين دون أن يستقر لهم الحكم بها زمناً طويلاً .

وفي أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجري عادت البلاد إلى وحدتها القديمة ومجدها السالف ، وساد فيها الأمن بفضل أعمال الخليفة أبي العباس والخليفة أبي فارس ، فتدعمت أركان الدولة من جديد وامتد نفوذ بني حفص إلى المغرب الأوسط بعد أن سقطت تلمسان في أيديهم ، ثم إلى المغرب الأقصى والأندلس . وقد عني كل من هذين الخليفين بإقامة الحصون على السواحل لرد الحملات التي ابتدأ يشنها الصليبيون على تونس ، بيد أن الخلفاء الذين تولوا بعدهما



لم يستطيعوا أن يحافظوا على مكانة الدولة ، فساروا بالبلاد إلى الفوضى ، وخرج  
عن سيادتهم كثير من الأنحاء حتى لم يبق تابعا لهم في أواخر القرن التاسع الهجري  
وأخذت كل واحدة منها تلاب دورا هاما في البحر الأبيض المتوسط .  
وفي عهد الدولة الحفصية رأت البلاد عسورا زاهرة بالرغم مما انتاب البلاد من  
اضطرابات وضعف سلطة الخلفاء المركزية ، وقد عقدت الدولة الحفصية عدة  
معاهدات لتنظيم الملاحة وتأمين العلاقات التجارية والسياسية بينها وبين البلاد  
الأوروبية كبرشلونة وجنوة وبيزة وصقلية والبندقية ومرسيليا ، واشتهرت بين  
التجار الأوروبيين أسواق تونس والمهدية وقابس وعنابة وأصبحت قبلة تجار  
البحر الأبيض المتوسط . وأبنت الحياة الأدبية والعلمية في هذا العصر ، وكان  
زوح الرب من الأندلس وصقلية إلى تونس من العوامل التي كان لها أكبر الأثر  
في انتشار العلوم والفنون ، فظهر أثر الفن الأندلسي فيما أنشئ من المباني كجامع  
القضاء بعاصمة تونس وصومته المشهورة وأسواق المدينة وأبوابها التي ما تزال  
موجودة إلى الآن . كما عمل اللوك الحفصيون على تشجيع العلم والأدب في البلاد ،  
فأسسوا المدارس لسكنى الطلبة ونظموا التعليم بجامع الزيتونة ، ومن مشاهير  
رجال هذا العصر ابن خلدون وابن عرفة والأطباء من آل الصقلي .

### تونس في القرن العاشر الهجري :

شهد القرن العاشر ذلك النزاع الكبير الذي كان قائما بين الاسبان والأتراك  
للتحكم في البحر المتوسط والسيطرة عليه ، وقد ابتدأ نفوذ الاسبان يمتد إلى  
سواحل المغرب بعد أن طردوا العرب من الأندلس ، بينما ظهر في الحوض الشرقي  
للبحر الأبيض المتوسط بعض القواد الأتراك مثل بابا عمروج وأخيه خير الدين  
الذين كانوا يعملون باسم السلطان العثماني .

وهكذا أصبح العثمانيون والاسبان يتسابقون للاستيلاء على سواحل تونس  
بعد أن هجز أمراء بني حفص على ردهجياتهم . واستطاع أمراء الأفرنج احتلال  
أهم مراكز السواحل التونسية ، وسقطت مدينة تونس سنة ٩٢٥ هـ . في أيدي



الأراك الذين احتلوها بعد استيلائهم على مدينة الجزائر . ثم انتزعا منها منهم الأمير الحفصي الحسن وعاد إلى حكمها تحت الحماية الاسبانية سنة ٩٤٢ هـ . وفي النهاية استطاع الأراك طرد الاسبان من مدن السواحل بفضل الحملات التي شنّها عليهم القائد التركي الشهير درغوث بمساعدة القبائل العربية .

وبقيت الحرب بين الاسبان والأراك قائمة مدة طويلة ، وبعد أن استرجع الأراك مدينة تونس سنة ٩٧٧ بقيادة علي باشا أمير الجزائر عاد إليها الحكم الاسباني الحفصي سنة ٩٨٠ ، ثم غزاها أسطول تركي جاء من الأستانة بقيادة سنان باشا ، بينما زحفت إليها قوات تركية أخرى من طرابلس والفيروان سنة ٩٨١ هـ .

وهكذا أصبحت تونس ولاية تابعة للسلطنة العثمانية وجزءاً من ممتلكاتها في شمال افريقية الممتدة من الجزائر إلى القطر المصري .

### العهد التركي :

عمل سنان باشا قبل مغادرته تونس على تنظيم إدارة شؤون البلاد حسب النظام المعمول به في سائر البلاد التركية .

فكان بحكم ولاية تونس نيابة عن السلطان العثماني وال يحمل لقب « الباشا » ويساعده ديوان يتألف من ضباط الجيش ، وكانت قيادة الجيش بيد « آغا » ، وقيادة كل فرقة عسكرية بيد « الداى » ، وعين لجباية المال موظف يسمى « الباي » وقد أخذ نفوذ الديوان يتسع شيئاً فشيئاً إلى أن أدى الأمر بالبلاد إلى قيام ثورة سنة ٩٩٩ هـ ( ١٥٩٦ م ) كانت نتيجتها إعطاء مقاليد الأمور إلى أحد « الدايات » ، ثم أخذ نفوذ الداى يتسع شيئاً فشيئاً ، بينما كان يتضاءل نفوذ « الباشا » الممثل الرسمي للدولة العثمانية في تونس .

وقد نظمت شؤون هذه الولاية في عهد عثمان داى الذي عمل على تقوية الجيش وإعطاء قيادته إلى « باى » . وسار على منواله يوسف داى الذي تولى الحكم سنة ١٠١٩ هـ ( ١٦١٠ م ) ، فاستتب الأمن في عهدهما ونهضت البلاد من جديد ثم سادت الأحوال في تونس بعد ذلك ، لأن الدايات الذين تعاقبوا على



الحكم من سنة ١٠٤٧ هـ (١٦٣٧ م) إلى سنة ١١١٧ هـ (١٧٠٥ م) لم يستطيعوا أن يحتفظوا لأنفسهم بالنفوذ ، وقد تضادت سلطاتهم أمام سلطة « البايات » التي أخذت تتسع يوماً بعد يوم طول القرن الحادى عشر الهجرى .  
ومن العوامل التي قوت نفوذ البايات ما عمد إليه الباب العالى من إعطائهم لقب « باشا » ، وجعل منصب الباي وراثياً .

وقد امتاز الثلث الأخير من القرن الحادى عشر وأوائل القرن الثانى عشر بما انتاب البلاد من حروب واضطرابات ناتجة عن التنافس على العرش . فنشبت للفن الداخلية ، وقامت حروب بين إمارة الجزائر وإمارة تونس ، فعمت بذلك الفوضى ، وتمزقت أوصال الدولة ، وضعفت السلطة المركزية ، مما شجع أساطيل الدول الأوروبية على ضرب سواحل تونس بالقتال مراراً عديدة .

وعلى أثر غزوة قام بها والى الجزائر سادت البلاد اضطرابات شديدة ، وتمكن آغا الجيش حسين بن على من الاستيلاء على الحكم بمساعدة الجيش التركى وموافقة الأهالى سنة ١١١٧ هـ (١٧٠٥ م) . وهكذا تأسست الدولة الحسينية التي توارثت الحكم فى تونس إلى يومنا هذا . فماد الأمن للبلاد بعد حالة من الاضطرابات دامت أكثر من أربعين سنة . وقضت الدولة الحسينية منذ أوائل عهدها على الثورات التي كان يقوم بها الجيش من حين لآخر لقلب نظام الحكم ، وجعلت الولاية وراثية فى العائلة الحسينية .

واستطاع حسين بن على مؤسس الدولة الذى دام عهده خمساً وثلاثين سنة إصلاح شؤون البلاد ، فانتشر العمران فى تونس ، ونشطت الفلاحة والصناعة والتجارة ، وتأسست المنشآت العلمية .

ومن بين ملوك البيت الحسينى الذين اشتهروا بأعمالهم وما آثرهم يجب أن نذكر على باى (١١٤٨ هـ - ١١٦٩ هـ) (١٧٥٦ م - ١٧٣٥ م) الذى استطاع أن يحقق لتونس عشرين سنة من الرخاء والطمأنينة . أما حمودة (١١٩٦ هـ - ١٢٢٩ هـ) . (١٧٨٢ م - ١٨١٤ م) فقد اشتهر فى التاريخ بتمتين علاقته مع أوروبا ، وخاصة مع نابليون سنة ١٨٠٢ م ، وبحربه مع البندقية التي دامت ثمانى



سنوات ( ١٧٨٤م - ١٧٩٢م ) .

\*\*\*

وقد امتاز الحكم التركي في تونس -- شأنه في ذلك كشأنه في كل الممالك التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية -- بأنه كان يقوم على القوة وعلى الجيش . وكان هم الدولة العثمانية الاستيلاء على أزمة الحكم في ممتلكاتها مستندة في ذلك على الجيش . ولم يكن لها اتجاه معين في سياستها ، ولا مبادئ تسيير عليها في تنفيذ هذه السياسة ، وبقدر ما يستطيع الجيش أن يحافظ على الأمن تزدهر الحياة الاقتصادية وتنمو التجارة والصناعة والفلاحة والملاحة والفنون .

وكان يتحكم في البلاد قوتان عظيمتان هما : الجيش من جهة ، ويعتمد عليه البوالي في حفظ الأمن وجباية الأموال ، وطائفة « الرياس » من جهة أخرى ، وهم الذين يتولون عمليات القرصنة ، وهي نوع من العمليات الحربية التي كان يقوم بها الجانبان المتحاربان من الدول الأوروبية والشرقية .

وقد رأت تونس تحت الحكم التركي عهداً زاهراً بالرغم مما انتاب البلاد من اضطرابات بفضل ما بذله بعض الأمراء الصالحين من مجهودات جبارة للنهوض، بالبلاد في سائر نواحي حياتها . وفي أوائل هذا العهد كان نزوح عدد كبير من العرب الذين طردوا من الأندلس سنة ١٠١٦ هـ ( ١٦٠٩ م ) من العوامل التي نشطت التجارة والفلاحة والصناعة .

وقد استوطن عرب الأندلس في سهول بنزرت ومجردة والدخلة ، وشيدوا فيها القرى الفلاحية كطبرية ومجاز الباب وتستور والمالية وقلمة الأندلس وقرنباية وزغوان وسليمان والجديدة ، وأنشأوا الأزارع والبساتين ، حتى عادت إلى البلاد رفايتها القديمة .

وكانت الغنائم التي يذمها الفرسان في البحر الأبيض المتوسط من عوامل آراء السكان ، وقد قوت القرصنة حركة البلاد التجارية وجعلت أسواق المدن مزدهرة . على أن أعمال القرصنة لم تكن حائلا دون ربط الصلات بين تونس وأروبا ، واستئناف علاقاتها التجارية مع الدول كاسبانيا والدانمارك والولايات المتحدة ، فبمجرد ما انتظمت أحوال الدولة ، نشطت تجارتها مع مرسيليا وليفرون وبقية المدن الأوروبية ، وقد تكونت علاقات رسمية بين تونس وفرنسا سنة ١٥٧٧م





وأرسل ملك فرنسا هنري الثالث قنصلاً إلى تونس بعد الحصول على موافقة الدولة العثمانية التي أعطت لفرنسا امتيازات كبيرة في سائر ممتلكاتها .

وقد ابتدأت تونس تسير شيئاً فشيئاً نحو شكاتها الحاضر وبخاصة منذ تولى حسن بن علي الحكم وجعله وراثياً في بيته . وكانت الروابط التي تربط الأمراء الحسينيين بالدولة العثمانية ثلاثي على عمر الأيام ، وضمف سلطان تركيا في تونس حتى كاد يكون عديم الوجود . وهكذا ابتدأت تنمو في تونس قومية تونسية بالمعنى الحديث وظهرت للوجود دولة تونسية اعترفت الدول الأوروبية بكيانها وعقدت معها المعاهدات .

والحقيقة أن المنصر التركي الذي نزل بارض تونس وأقام الحكم فيها قروناً عديدة لم يدخل تغييراً جوهرياً في أحوال البلاد ، ولم يعتبر أهل تونس الغزاة الأتراك أجانب عنهم إذ كانوا يحكمون البلاد نيابة عن السلطان خليفة المسلمين جميعاً . على أن المنصر التركي لم يحتفظ بشخصيته بل أندمج بمرور الزمن في المنصر العربي .

واستمرت النهضة التونسية التي ابتدأت في عهد الدولة الحفصية وأخذت طابعها الخاص بلا انقطاع تحت الحكم العثماني ، وأخذت تونس تسير بخطى سريعة نحو التطور المعصرى لما طلع عليها فجر القرن التاسع عشر الميلادي .

### تونس في القرن التاسع عشر :

في أوائل القرن التاسع عشر بدأت تونس تستيقظ متدرجة في طريق النهضة المصرية ، وكان يربطها بالدولة العثمانية مجرد روابط روحية ، فبادرت بالتحرر من هذه القيود الصورية ، واعترفت الدول الأوروبية كفرنسا وانكلترا والنمسا باستقلالها وعقدت معها المعاهدات والاتفاقات . ثم اتجهت همه أمراتها إلى إدخال الإصلاحات على مرافق البلاد الحيوية ، وفي مقدمتها إصلاح نظام الحكم بما يتفق والنظام الدستوري السائد في الأمم المتقدمة .

فقبيل فرض الحماية الفرنسية بنحو أربعين سنة نجد على عرش تونس الباي المصاح الشهير أحمد باشا ( ١٨٣٧م - ١٨٥٥م ) الذي كان حريصاً على إدخال



إصلاحات واسعة النطاق في جميع النواحي ، وهيأت له الزيارة التي قام بها إلى أوروبا سنة ١٨٤٦ م فرصة الاطلاع على تقدم المدنية الحديثة والاقتناع بإدخال انقلاب جديد في حياة الشعب ، وبمجرد عودته إلى تونس وضع مشروعات هذا الانقلاب الذي كان يرجو من ورائه تدعيم أركان دولته وتنظيمها على أساس جديد يضمن لها التقدم والرقى ويحفظها من اعتداء الدول عليها . وكان أبرز ما قام به من مشروعات تنظيمه للجيش على الأساليب الحديثة ، وأنشأه لدراسة حربية جلب إليها الأساتذة من أوروبا ، واحداث مصانع للأسلحة والذخيرة ودار لصناعة السفن ، ونكويين أسطول بحري .

وقد سار على منواله محمد باشا الذي ارتقى عرش تونس عام ١٨٥٥ م . وقد اشتهر هذا الملك بإصداره دستوراً حديثاً للدولة التونسية سمي «عهد الأمان» (١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٨ ) وهو أول دستور في العالم الإسلامي .

وفي عهد الصادق بى وبفضل جهود المصنف الكبير الفقيه خير الدين باجا تم تعديل هذا الدستور عام ١٨٦١ وفقاً لمبدأ فصل السلطات ، وأقامة النظام البرلماني ، وتأسيس مجلس تشريعي له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور . ونظمت الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيماً عصرياً ، كما نظمت البلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف ، وسن قانون جديد يضمن للفلاحين حقوقهم<sup>(١)</sup> ، كما وضع برنامج خاص لتوزيع الأراضي الزراعية الأميرية على سكان البادية . وأنشئ مجلس للعناية بالشؤون الصحية وإدارة لغابات الزيتون وإدارة الأوقاف ، ونظمت مناهج التعليم بجامع الزيتونة ، وأسست المدرسة الصادقية لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، كما أرسلت البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا . وهكذا كانت تونس تسير بخطى واسعة في سبيل الرقى والتقدم إلى أن منيت بالاحتلال الفرنسي . فأقامت فرنسا المراقيل في سبيل هذه النهضة وعطلت سيرها ، وأعادت البعثات العلمية من أوروبا ، وحوات مناهج التعليم بالمدرسة الصادقية إلى أن جعلتها مناهج لإخراج الموظفين والترجمين فحسب .

(١) وهو قانون « الحماسة » المعمول به في تونس حتى اليوم .



## الفصل الثالث

### الحماية الفرنسية

قبل أن نتحدث عن الأسباب التي أدت بتونس إلى فقد استقلالها يجب أن نذكر الظروف الدولية التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس وما كان لها من الأثر في إطلاق يد فرنسا في البلاد ، فقد كان الجو السياسي العام في أوروبا وقتذاك متأثراً بحادثين عظيمين هما : هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ وهزيمة تركيا في حربها مع روسيا عام ١٨٧٧ .

فبعد أن ألحقت ألمانيا مقاطعتي الأناضول والبلقان بامبراطوريتها صرفت عنايتها للاحتفاظ بهما وإبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالتأثير ومحاولة استرجاع هاتين المنطقتين ، ورأت أن تفسح لها المجال في بسط نفوذها خارج أوروبا ، وكان بسمارك يسمي بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية التي نتجت في أوروبا عن حرب ١٨٧٠ ويميل على توجيه الدول نحو الشرق ، فكان لا يمانع في امتداد نفوذ فرنسا في تونس ، وإنجلترا في مصر .

وكانت إنجلترا لا تعارض في تقطيع أوصال الدولة العثمانية في أوروبا وفي غيرها .

أما فرنسا فإنها كانت تحاول الابتعاد عن الميدان الدولي خشية التورط في مشاكل خارجية لا تستطيع أن تواجهها ، وقد خرجت من الحرب مهيضة الجناح عام ١٨٧٠ .

وظهرت هذه الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، فأوعزت ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس حتى لا تنضم المراقيل في وجهها في المؤتمر ، كما نصحتها إنجلترا ببسط نفوذها على تونس لتتمكن هي بدورها من الاستيلاء على مصر .



وهكذا قامت المانيا وانجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا ، وإن كانت تونس في الحقيقة لا تربطها مع الدولة العثمانية في ذلك العهد إلا الروابط الروحية .

### برء التدخل الأجنبي :

منذ احتلال بلاد الجزائر سنة ١٨٣٠ بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها ، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ، ووضع المراقيل في سبيل نهوضها ، وخلق الدسائس لابقائها فيما نصبت لها من شباك ، ومن ذلك المناورات التي كان يقوم بها قناصلها قبيل الحاية ، وما صحبها من التنافس والتسابق الدبلوماسي الذي كان يجري خاصة بين فرنسا وإيطاليا في هذا المضمار .

وقد بدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس وينسج شيئاً فشيئاً في القرن التاسع عشر ، ففتحت أبواب البلاد للجاليات الأجنبية ، وشرع الأمراء في استقدام الفتيين الأجانب وأعطائهم بعض الامتيازات ، مما جعل القناصل على التدخل لحماية مصالحهم ، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقتهم بالبلاط والتأثير عليه ، وخلق المشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الإصلاحية التي كان القناصل يوعزون بادخالها ، لا بقصد الإصلاح وإنما بقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم في البلاد . ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ قروض من أوروبا ، وتمكنوا - بدعوى حماية هذه الأموال - من التدخل الفعلي في شؤون البلاد ، وكان التنافس بين هذه الدول الأوروبية من العوامل التي ورطت الدولة في مشروعات لا تعود عليها بفائدة تذكر .

وهكذا ضيقت هذه الدول الخناق على تونس ووضعت في عنقها أغلالاً هجرت عن التخلص منها فيما بعد .

وقد أدت هذه الحالة بالدولة التونسية إلى فرض ضرائب مرهقة للشعب لأداء الديون التي ائتمت كاهلها . ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة في البلاد بزعامة علي بن غدام سنة ١٨٦٤ .



وأمام الضغط الدولى وتخرج الحالة الداخلية سلمت الدولة مصلحة الجمارك للجانِب مقابل ما اقترضته من أموال . فزادت الأحوال اضطراباً وانتهى الأمر بتكوين لجنة مالية دولية تحت رئاسة الجنرال خيرالدين سنة ١٢٨٦ هـ . (١٨٧٠م) وقد عملت هذه اللجنة على توحيد الديون ، وكانت تبلغ ٢٥ مليون فرنك ، وما لبثت أن أصبحت هذه اللجنة ميداناً جديداً اشتد فيه النزاع والتنافس بين الدول ، واتخذتها إيطاليا وإنجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ الفرنسى .

وعملت فرنسا نفسها على احباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس استياء واضطراباً ، وتفتنح الدول بوجوب تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة هي فرنسا . وكان تنافس الدول ظاهراً فى تسابقها للحصول على بعض الامتيازات فى البلاد . وهكذا حصلت فرنسا على امتياز بإنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة ١٨٧٤ وحاول القنصل الايطالى أخذ امتياز لإنشاء مصلحة التلغراف ، فلم يفلح ولكنه حصل على شراء السكة الحديدية الممتدة بين تونس وحلق الوادى من شركة انجليزية بفضل ما بذله من أموال طائلة . وأخذ القنصل الفرنسى روسطان امتيازاً بإنشاء سكة حديدية أخرى بين تونس وبنزرت ، وتونس وسوسة ، وإنشاء ميناء بتونس .

وفى النهاية صممت فرنسا على أن تسبق إيطاليا فى وضع يدها على تونس ، وظلت تترقب الفرصة المناسبة وتهمى الظروف المساعدة ، ولو أدى الأمر إلى خفاق هذه الظروف .

### فرصة الحمالة :

كان المتحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزارة الفرنسية جول فيرى ، ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيعاً من مواطنيه ، لأن الرأى العام الفرنسى كان مهتماً قبل كل شىء بالشؤون الداخلية المضطربة بسبب الهزيمة التى لحقت بفرنسا فى حربها مع المانيا سنة ١٨٧٠ . فكان رجالها المسؤولون يمارضون كل مشروع من شأنه احدث أزمة بين فرنسا والدول ، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أن كل توسع خارج أوروبا يشنت الجهود وبلهى الرأى العام عن المطالبة باسترجاع المناطق المنفصلة عن الوطن ، خصوصاً وإن التشجيع لتنفيذ هذا المشروع كان صادراً عن بسمارك عاهل المانيا . وقد لاقى جول فيرى مقاومة عنيفة



من الحزب الزاد بكالي ومن زعيمه كلبانصو ، ولكنه في الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل هذه المارشات ، وأنجز مشروعه بسرعة ومهارة قبل أن يتفطن الرأي العام ويقف في سبيل تنفيذه ، فآخذ بعض المناوشات البسيطة التي كانت تحدث أحيانا على الحدود بين التونسيين والجزائريين سببا للتدخل المباشر في شؤون تونس . وبالرغم مما تمهد به الباي محمد الصادق في ذلك الجين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق انذار على القطر التونسي ، بينما نزلت قوات أخرى من البحر في ميناء بنزرت ومنطقة طبرقة . وبعد مارك لم تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨١ إلى بلدة منوبة ، وحوصر الباي في قصره بباردو ، وعرض عليه قائد الجيش الفرنسي الجنرال « بريار » والجنرال « روستان » معاهدة « باردو » ، ولم يترك له الوقت للنظر فيها ولا لاستشارة شعبه ، بل أجبراه على إمضائها . وهكذا تحت تأثير الوعيد وفي ظل احتلال الجيوش الفرنسية لمدة مناطق من البلاد أكره محمد الصادق باي على إمضاء المعاهدة يوم ١٢ مايو ١٨٨١<sup>(١)</sup> .

### بنود المعاهدة :

وتنص هذه المعاهدة في المادة الأولى منها على أن « معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباي قد وقع تأكيدها وتجديدها » .  
وتنص المادة الثانية منها على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي ترى احتلالها لازما لتحقيق النظام وحفظ الأمن بالحدود والسواحل ، كما تنص على أن هذا الاحتلال يزول عند ما تتفق السلطانان الحريتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على حفظ الأمن .  
وتنص المادة الرابعة على أن دولة الجمهورية الفرنسية تتمهد بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .  
وتنص المادة السادسة على أن تتولى فرنسا بواسطة وزرائها المفوضين وقناصلها تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج ، وفي مقابل ذلك يتمهد

(١) أدرج نص المعاهدة في ملاحق هذا الكتاب .



الباي بعدم إبرام أي عقد ذي صبغة عامة مع دولة أخرى ، دون علم سابق من الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

ويكفي أن نلقي نظرة عامة على ديباجة هذه المعاهدة ونصوصها ، وادها لنعلم كيف توسلت فرنسا إلى بسط نفوذها على تونس بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار . فبمقتضى المادة الثانية منها أعطت فرنسا لنفسها الحق في احتلال مناطق من تونس ، وإذا كانت المعاهدة قد قيدت هذا الاحتلال ببعض المناطق ، كما جعلته مؤقتاً ينتهي أجله باستتباب الأمن في البلاد وقدرة الإدارة المحلية على حفظه ، فإن فرنسا قد قيدت هذا الأمر باتفاق الطرفين ، فكان هذا النص ضربة موجّهة ضد سيادة تونس الداخلية .

كما كانت المادة السادسة من المعاهدة ضربة أخرى تسبب عنها الحد من سيادة تونس الخارجية ، سواء من حيث التمثيل الدبلوماسي والفنصلي ، أو من حيث حرية تونس في عقد اتفاقات مع الدول الأخرى ، وفي هذه الناحية تنص المعاهدة على وجوب إعلام فرنسا والحصول على موافقتها مقدماً

على أن المادة الأولى والمادة الرابعة والمادة السادسة من المعاهدة اعترفت بكيان تونس الدولي وبسيادتها الخارجية ، وإنما قيدتها ببعض القيود ، وإذا كان ممثل فرنسا بتونس « المقيم العام » هو الواسطة بين الباي وممثلي الدول فلا أنه وزير خارجية الباي ، طبقاً لأمر عال ( مرسوم ملكي ) مؤرخ في ٩ يونيو ١٨٨١

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصت في ديباجتها على أنها « معاهدة وداد وصدافة » ولم يرد في مادة من موادها النص على « الحماية » بالذات ، فإنها في الواقع - كما تبين من النصوص السابقة - اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية .

### قيود جديدة :

وسرعان ما تكشف لفرنسا بعد سنتين من أمضاء هذه المعاهدة أنها لا تحقق لها الغاية المنشودة منها ، وأن ما خولته المعاهدة لها لا يفيها حق التدخل



في شؤون تونس الداخلية التي كان الباي يراها من اختصاص حكومته ، ويؤيده في ذلك ثورة الشعب على المعاهدة من أصلها

ولهذا ترى فرنسا تسمى بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل في شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة ، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية وأخذت تتحين الفرص لفرض معاهدة ثانية تحقق إتمام سيطرتها على البلاد ، وسلكت مع الباي الجديد « على باي » طرقاً أخرى لأرغامه في النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة « باتفاقية المرمى » المعقودة بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

والمادة الأولى من هذه الاتفاقية هي أخطر موادها ، إذ تنص على أن « حضرة الباي المظلم ، لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية « إتمام حمايتها » ، تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والمالية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها » .

فهذه المادة تفرض أن هنالك حماية فرنسية على تونس ، وهذا ما لم تنص عليه المعاهدة الأولى ، ثم تبني على ذلك أن فرض الباي إتمام هذه الحماية ، وتجعله يتكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمالية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المادة لم تقض على سيادة الباي الداخلية ، وأنها أقيمت له حق التشريع و سن القوانين ، على شرط ألا تتعارض مع ما تعهد به في معاهدة باردو .

ولكن الحكومة الفرنسية ذهبت مذهباً شاذاً في تأويل هذه المادة واعتبرتها تنازلاً من الباي عن سلطاته إلى الدولة الحامية ، واتخذتها سبيلاً إلى عرقلة جميع الإصلاحات والمشروعات التي ترى الحكومة التونسية فائدة من إدخالها . كما اعتمدت عليها في تنفيذ برنامجها الاستعماري في تونس . فكانت هذه المادة هي الأساس الذي تقوم عليه سيطرة فرنسا على شؤون تونس الداخلية ، فبعد أن كان المقصود منها هو أن يتعهد الباي بإدخال الإصلاحات اللازمة أصبحت تتخذ سنداً قانونياً لسلب اختصاصات الحكومة التونسية .

ولم تكف فرنسا بما ورد في هذه النصوص ، بل فرضت قيوداً جديدة على





الباي وجعلت أرامره المالية ( المراسيم ) غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي نفسه ، وذلك بمقتضى مرسوم صادر من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ يعطى للمقيم هذا الحق نيابة عن الحكومة الفرنسية . وهكذا تجاوزت فرنسا حدود الماهدتين اللتين فرضتا على تونس فرضاً ، فحلت محل الدولة المحمية ، وحكمت البلاد حكماً مباشراً ، وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المستبد والرئيس الأعلى للإدارة التونسية .

### مقاومة الحماية :

لم تكف الجيوش الفرنسية تحتل مناطق البلاد وتفرض حمايتها على تونس حتى ثار الشعب في وجهها ، وعمت الثورة جميع أنحاء البلاد وزاد الثورة اشتعالاً يتقن الشعب أن الباي أرغم على عقد الماهدة ارضاً ، مما دناه إلى الاحتجاج لدى الدول الأجنبية — وبخاصة تركيا — على الاعتداء الفرنسي على بلاده . فاضطرت فرنسا أمام الثورة المندلعة في أنحاء البلاد إلى إرسال النجيدات ولو النجيدات لاختضاع البلاد إلى سلطانها .

وقد دامت المارك الطاحنة حتى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ ، واشتهرت القيروان وسوسة وقابس والفلمة الصغيرة وزغوان وتستور بمقاومتها المنيفة ، أما صفاقس فقد احتلت بعد حصارها ببحراً وبراً وبعد أن دمرت تدميراً . وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير علي بن خليفة حتى عام ١٩١٠ وهكذا أظهر الشعب التونسي أرائته في عدم قبول الحماية التي فرضت عليه فرضاً فتاومها بالسلاح ، ولما تغلبت عليه القوة الناشئة أبي أن يستسلم ويرضخ للعصير الذي أرائته له فرنسا ، فأخذ يقاوم الحماية الفرنسية بالوسائل السياسية والثورات المنيفة بين الحين والآخر ، ولم يدع فرصة تمر دون أن ينهزها للتخلص من نير الاستعمار الفرنسي .

وقد سجل شعب تونس في كفاحه خلال الستين سنة الماضية صفحات رائعة من البطولة والتضحية ، وكلما حاولت فرنسا القضاء على حركته التحريرية بجميع وسائل الإرهاب والاضطهاد عادت هذه الحركة أقوى نشاطاً وأشد بأساً .



## الفصل الرابع

### النظام الدستوري

أنت فرنسا إلى تونس فوجدت حكومة شرعية رئيسها الأعلى هو الباي ، وإلى جانبه مجلس وزراء يقوم بالسلطة التنفيذية في البلاد ومجلس تشريعي وهيئة قضاء منظمة . وكان هذا النظام الديمقراطي يقوم على أساس الدستور التونسي الصادر بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٨ ، ويقوم هذا الدستور على أساس الفصل بين السلطات ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ويخول المجلس التشريعي حقوقاً واسعة منها حق خلع الباي إذا خالف نصوص الدستور .

#### السلطة التشريعية :

بمجرد أن اغتصبت فرنسا مقاليد الحكم من أيدي أصحاب البلاد أسرع إلى تقويض دعائم هذا النظام الديمقراطي ، فالفت الدستور وحلت المجلس التشريعي وجعلت السلطة التشريعية بيد الباي ، بمد أن كانت من حق المجلس ، ثم سلبته دائرة هذه السلطة ، فجعلت مراسيمه الملكية لا تكون نافذة إلا بعد إمضاءها من المقيم العام الفرنسي .

وهكذا نرى فرنسا التي أتت إلى تونس بدعوى الإصلاح تعمدى أول ما تعمدى على النظام الديمقراطي للبلاد . فلم يكن من اليسير عليها أن تستحوذ على مقاليد الحكم ، ما دامت السلطة التشريعية بيد أصحاب البلاد الشرعيين . وبعد إلغاء الدستور والمجلس التشريعي أصبحت بيدها الوسائل التامة لإصدار سلسلة من القوانين والتشريعات التي تمكنها من السيطرة على البلاد واستنزاف دماؤها والهيمنة على مقاليد الحكم فيها .



وزجع جميع الأسس التي يقوم عليها الاستعمار الفرنسي في تونس إلى هذا المهد الذي أعقب إلغاء الدستور وحل المجلس التشريعي ونقل السلطة التشريعية - في الظاهر - إلى الباي .

هذا هو الفصل الأول من مأساة الحكم الديمقراطي في تونس وما جنته فرنسا عليه بعد فترة وجيزة من فرض حمايتها ، وقد تسلسلت فصول هذه المأساة بعد ذلك في السنوات التالية ، وهي تظهر بوضوح تنكرفرنسا للمبادئ الديمقراطية واعتداءها على حريات الأفراد والجماعات واستهتارها بحقوق التونسيين وامتهانها لكرامتهم

### المجلس الشورى :

وبعد خمس عشرة سنة من الاحتلال وصلت فيها فرنسا إلى ما تريده من اغتصاب السلطة من يد التونسيين وضمها إليها نراها في سنة ١٨٩٦ تمعد إلى تعويض المجلس التشريعي - الذي كان يمثل البلاد أصدق تمثيل وله الحرية التامة في تولى السلطة التشريعية - بمجلس صوري بحت اسمته « المجلس الشورى » ، وجعلته خاصاً بالفرنسيين المقيمين بتونس . وكان الغرض منه تنسيق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية لاستنزاف ثروة البلاد واستغلالها . وكان هذا المجلس يضم عدداً من الفرنسيين تمييزهم السلطة الفرنسية من أعضاء فرقتي التجارة والزراعة ومن الموظفين وأصحاب الهن الحرة .

وهكذا شلت الحماية الفرنسية حركة التطور التي كانت تم الشعب التونسي قبيل مهد الحماية ، فأبعدت التونسيين عن تولى حكم بلادهم وانتزعت منهم حقهم الأول وهو حق التشريع ، وكونت هذا المجلس لتعاون مع الجالية الفرنسية على هدم الكيان التونسي ، وتسخير أصحاب البلاد ومناجيع الثورة فيها لخدمة الاستعمار واشباع جشعه .

وبعد إحدى عشرة سنة من تكوين هذا المجلس دخلت فرنسا في هذا السبيل خطوة أخرى ، فاستصدرت أمراً عالياً من الباي (مرسوماً) في ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ يقضى باعطاء الجالية الفرنسية حق انتخاب من ينوب عنها في هذا المجلس وتعيين مسنة عشر عضواً من التونسيين يختارهم المقيم العام ا... فصار المجلس



يتكون من ٥٢ عضواً ( ستة وثلاثون من الفرنسيين منتخبين وستة عشر من التونسيين معينين من قبل المقيم العام .

وهكذا قلبت فرنسا الأوضاع ، فجعلت الجالية الأجنبية أغلبية في هذا المجلس واعطتها حق الانتخاب ، بينما منعت التونسيين أصحاب البلاد من هذا الحق وجعلتهم أقلية في المجلس يعينها المقيم العام من بين الأفراد الذين تتوفر فيهم ميزات خاصة تجعله يرضى عنهم .

وعلى الرغم من ذلك فإن التونسيين لم يمدموا من بين أقليتهم الموجودة في هذا المجلس أفراداً يقفون معارضين للترغبات التي يبدونها أعضاء الجالية الفرنسية والتي تتنافى مع مصالح التونسيين أصحاب البلاد ، الأمر الذي دفع سلطة الحماية في ٢٧ إبريل سنة ١٩١٠ إلى تقسيم هذا المجلس إلى قسمين : قسم خاص بالفرنسيين وآخر بالتونسيين ، ليتسنى للأعضاء الفرنسيين تقديم رغباتهم وحماية مصالحهم الخاصة والدفاع عنها ، في غيبة من الأعضاء التونسيين وفي منأى من معارضتهم . واستمر المجلس على هذا الوضع إلى سنة ١٩٢٢ حيث اشتدت الحركة الوطنية في تونس وأصبحت خطراً على الاستعمار ، فألغت سلطة الحماية هذا المجلس وعوضته بمجلس آخر سمي « المجلس الكبير »

### المجلس الكبير

كان هذا المجلس كسابقه يشتمل على قسمين :

— قسم فرنسي ، وبه ٥٢ عضواً تنتخب الغرف التجارية والزراعية ٢١ منهم وينتخب الباقرن — وهم ٣١ عضواً — بالانتخاب العام من أفراد الجالية الفرنسية .

— قسم تونسي ، وبه ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرف الزراعية والتجارية التونسية وأدخلت على هذا المجلس منذ ذلك التاريخ عدة تغييرات ، كان آخرها التغيير الذي أدخل عليه بمقتضى الأمر المالي (الرسوم) الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وهو يقضى بالتساوي في العدد بين القسمين التونسي والفرنسي ، ويحدد لكل قسم ٥٣ عضواً منتخباً. والانتخاب في القسم التونسي على درجتين ، وينيط الرسوم



حق انتخاب أعضائه بقدماء الممارين وحاملي الشهادات العليا والثانوية والصناعية والابتدائية وعدد من الأهالي الذين يدفعون نوعاً معيناً من الضرائب .

ويمثل هذا المجلس المصالح الاقتصادية في البلاد ، وبالأخص مصالح الجالية الفرنسية ، وقد خول أخيراً حق تقديم الاقتراحات في الشؤون الاجتماعية ، وله أن يستعرض ميزانية البلاد ، ولكن ليس له أن يبدي رأيه في ثلثها تقريباً وبالأخص فيما يتعلق منها بنفقات المحافظة على الأمن والمصالح الاستعمارية .

على أن الميزانية تخطر في مكاتب الإدارات الفرنسية ، ثم تعرض على الدوائر الرسمية بباريس ، وبعد أن ينظر فيها المجلس الكبير ويبدي اقتراحاته بشأنها ، تقدم إلى المجلس الأعلى<sup>(١)</sup> ليتخذ في شأنها القرار النهائي ، ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية بباريس .

فالمجلس الكبير بشكله الحالي إنما هو مجلس صوري تعرض عليه المسائل المالية ، وليس لرأيه أي اعتبار خصوصاً إذا ما تعارض مع اتجاه المصالح الاستعمارية الفرنسية ، كما حدث في دورة المجلس الكبير الأخيرة إذ رفض النواب التونسيون النظر في الميزانية ، لا اشتملت عليه من مصروفات باهظة ، وظلت الميزانية معطلة إلى أن استصدرت الإقامة العامة أمراً طالياً<sup>(٢)</sup> يقضي بتحويل مجلس الوزراء حق المصادقة على الميزانية إذا رفض المجلس الكبير النظر فيها .

وهكذا نرى أن السلطة التشريعية التي كان يمارسها الشعب بواسطة المجلس التشريعي قبيل الحماية قد قضت عليها فرنسا وأرجعتها إلى اختصاص البساي في الظاهر ، وحولت هذا المجلس التشريعي إلى مجلس استشاري بحت . ولم نكتف بذلك بل أشركت جاليتها الفرنسية في هذا المجلس وجعلت أعضائها فيه متساوين لعدد التونسيين أصحاب البلاد ، من غير أن يستند في هذا إلى سند قانوني ، إذ أن

(١) المجلس الأعلى يتكون من سبعة نواب عن القسم التونسي للمجلس الكبير وسبعة عن القسم الفرنسي وأعضاء المجلس الوزاري ، وترأس هذا المجلس المقيم العام نفسه .

(٢) احتالت الإدارة على تنفيذ هذا القرار بأن جعلت تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أي قبل انعقاد الدورة التي رفض فيها المجلس النظر في الميزانية بثلاثة أيام في حين أنها لم تفكر في استصدار هذا الأمر إلا بعد رفض المجلس ، وقد أعلن عن هذا الأمر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٤٨



الجلالية الفرنسية في تونس تعتبر كباقي الجاليات الأجنبية في البلاد ، لا حق لها أن تحول أبة صفة تمثيلية ؛ لأن هذا الحق من اختصاص التونسيين وحدهم .

وبالإضافة إلى هذا فإن السلطة التشريعية هي - في الحقيقة - بيد المقيم العام نفسه ، فهو الذي يحضر المراسيم بمساعدة معاونيه في مختلف الإدارات ، ثم يقدمها للباي لإمضاها ، وفي كثير من الأحيان لا يدع له المجال لدراستها أو مناقشتها . فسلطة الباي التشريعية إنما هي سلطة ظاهرية لا تعتمدى توقيمه على المراسيم .

وفي هذا المجال أيضاً نجد أن المقيم العام كثيراً ما يستغل مركزه على رأس السلطة التنفيذية ، فيصدر القرارات واللوائح ، عندما بمجز عن إقناع الباي بتوقيع المراسيم ، حتى أصبحت هذه القرارات واللوائح في منزلة واحدة مع المراسيم بعد أن كان الشأن فيها أن تكون تفسيراً لها .

### السلطة التنفيذية

كانت الهيئة الوزارية في عهد الاستقلال هي التي تقوم بالسلطة التنفيذية نيابة عن الباي ، فكان الوزراء وعلى رأسهم الوزير الأكبر ( رئيس مجلس الوزراء ) هم الذين يتولون هذه السلطة ، ويعاونهم فيها « أعمال النواحي » ( المديرون والمحافظون ) .  
السلطات من يد أصحاب البلاد عمدت إلى شغل الهيئة الوزارية ، فألفت مناصب الوزارات الوطنية التي كانت موجودة قبل الحماية ، ولم يبق منها غير منصب الوزير الأكبر ، ووزير الفلم والاستشارة ، ثم أضافت إليها منصب وزير العدل سنة ١٩٢١ ومنصب وزير الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٥ .

وإس لهذه الوزارات التي يتولاها التونسيون أية سلطة فعلية ؛ فهي هياكل لا روح فيها ؛ إذ وضع بجانب كل وزير تونسي مدير فرنسي بيده السلطة الحقيقية . أما المقيم العام فيعتبر رئيس الوزراء الفعلي ووزير الخارجية في الوقت نفسه ، وإلى جانبه الكاتب العام الفرنسي الذي يعتبر وزير الداخلية ، ويشرف على كل



الشؤون الإدارية في البلاد . أما بقية المصالح الأخرى من مالية ، ومعارف ، وأشغال عامة ، وبريد ، واقتصاد الخ ... فيتولاها مديرون فرنسيون . أما « عمال النواحي » فقد جردوا من كل نفوذ ، ووضع بجانبهم « المراقبون المدنيون » ، وهم موظفون فرنسيون يتوبون عن المقيم العام ويبدون كل السلط . والمقيم العام بوصفه رئيس الوزراء هو الذي يصدر القرارات ويمضيها . أما الوزراء التونسيون فليس لهم أية سلطة مهما ضوّت ، ويقتصر عملهم على حضور مجلس الوزراء الذي يمقده المقيم العام مرة كل شهر ، ورأيهم إنما هو استشاري . وبعد انتهاء الحرب الأخيرة وانبعثت الحركة الوطنية من جديد في تونس ، وإجماع شعبها على المطالبة بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، قررت السلطة الفرنسية تحت ضغط الرأي العام التونسي ، أن تدخل ببعض الإصلاحات على الإدارة التونسية ، حتى توهم التونسيين أنها عازمة على تغيير الوضعية . فأعلنت عن هذه الإصلاحات في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ولم تشرع في تنفيذها إلا في أغسطس سنة ١٩٤٧ .

فزادت في عدد الوزراء التونسيين ، وصار الوزير الأكبر يختار بقية الوزراء ويمرض أسماءهم على الباي لنيل مصادقته . وأصبحت الوزارة التونسية تتكون من الوزير الأكبر ، ووزير العدل ، ووزير التجارة والصناعة ، ووزير الصحة العمومية ، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزير الزراعة .

ويجتمع هؤلاء الوزراء في « ديوان وزارى » برئاسة الوزير الأكبر ، ويحضر هذا المجلس من الفرنسيين الكاتب العام للحكومة التونسية ، ونائبه ، ومدير المالية ، ومدير الأشغال العمومية ، ومدير العلوم والمعارف ، ومدير ديوان البريد ، ومندوب تجديد البناء .

أما « المجلس الوزارى » الذى يترأسه المقيم العام نفسه فيتكون ، بالإضافة إلى الوزراء التونسيين ، من الكاتب العام ، ونائبه ، ووزير الدفاع ، ومدير الأشغال العمومية ، ومدير العلوم والمعارف ، ومدير المالية ، بحيث أصبح مجلس الوزراء يتكون من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين .

وعين في كل وزارة تونسية مستشار فرنسي يستشار في جميع القضايا ، ويمرض



هؤلاء المستشارون آراءهم وتوجيهاتهم على الوزير التونسي . ولا تأخذ القرارات والأوامر والرسائل التي تصدرها صبغتها الرسمية إلا بعد توقيع هؤلاء المستشارين الذين يخضعون لسلطة الكاتب العام الفرنسي .

وإلى جانب هذا جملة السلطة الفرنسية للوزير الأكبر مندوبين في الإدارات التي ليس لها وزير تونسي ، وهي إدارة المالية ، وإدارة الأشغال العمومية ، وإدارة العلوم والمعارف ، ويدير جميعها مديرون فرنسيون .

ونس للوزراء ولا للمندوبين التونسيين نفوذ حقيقي ، إذ أن الديوان الوزاري هو مجرد أداة إدارية صرفة عارية عن كل سلطة فعلية ، ومهمته تنحصر في « تنسيق أعمال الوزارات » ، وليس للوزير الأكبر نفوذ داخل المجلس الوزاري إذ يرجع حق عرض المسائل والاقتراحات إلى المقيم العام الذي يعتبر رئيس الحكومة التونسية الفعلية ، وليس له كذلك نفوذ داخل الديوان الوزاري لأن مهمة التنسيق المنوطة به قد انحصرت في المسائل المروضة من جانب المديرين الفرنسيين .

أما الكاتب العام للحكومة التونسية — وهو فرنسي — فقد تجتمعت في يده جميع السلطات الإدارية ، فهو الذي يصادق على « الأوامر العالية » ( المراسيم ) بعد توقيع الباي عليها ، ولا تكون نافذة إلا بعد توقيمه ، وكذلك « يصادق على جميع القرارات الصادرة من الوزير الأكبر ومن بقية الوزراء والمديرين » ، كما يقوم بالإشراف على هيئة الموظفين وعلى المصروفات العامة للإدارة ، و « هو الذي يمد البرنامج الاقتصادي ويسهر على تنفيذه » ، ولا يمكن للوزراء التونسيين الاتصال بالوزير الأكبر إلا عن طريق الكاتب العام ، كما أن مراسلات بقية الوزراء لا تكون رسمية إلا بعد امضاء المستشارين الفرنسيين عليها .

وكانت الوزارة التونسية قبل هذه الإصلاحات لا تتمتع بنفوذ حقيقي ، إذ كانت كل السلطة بيد المديرين ، إلا أن سلطتها لم تكن قيدة بنصوص رسمية . ولكن الإصلاحات الجديدة جعلت هذه القيود رسمية ، بل ضيقت في دائرة النفوذ الذي كان يتمتع به الوزراء التونسيون .

ومما زاد الطين بلة أن رؤساء الإدارات أصبحوا يعتبرون وزراء للدولة





التونسية . والفرض الذي ترى إليه فرنسا من ذلك هو خلق نظام جديد يقوم على أساس « التشارك » في الحكم بين الفرنسيين والتونسيين ، وهو نظام خطر من شأنه القضاء على الكيان التونسي ، ولهذا فهو يلقى معارضة شديدة من جميع الهيئات في تونس وعلى رأسها الحزب الحر الدستوري التونسي .

### السلطة القضائية :

أما اعتداء فرنسا على السلطة القضائية فيتجلى في انشاء محاكم فرنسية تتولى القضاء إلى جانب المحاكم التونسية ، وهذه المحاكم الفرنسية اختصاص واسع يشمل المنازعات بين الفرنسيين والأجانب أو بين هؤلاء والتونسيين ، وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالمقار المسجل .

وهكذا انزعت فرنسا من المحاكم التونسية جزءاً كبيراً من سلطتها ، ولم يبق من اختصاصها إلا ما يتعلق بالتونسيين وحدهم أو بالمقارات غير المسجلة ، هذا فضلا عن أن إدارة المحاكم التونسية بتولاها رؤساء فرنسيون .

### الجرائم السياسية

وقد جعلت الجرائم السياسية من اختصاص المحاكم الفرنسية وحدها منذ سنة ١٩٣٦ ، فالوطنيون التونسيون الذين تتعلق بهم قضايا سياسية لا يحاكمون أمام المحاكم التونسية ، بل يختص بالنظر في أسرارهم القضاء الاستعماري وما يوحيه إليه المقيم العام . وهكذا خرجت هذه المحاكم عن حدود اختصاصها الطبيعي - وهو تحقيق العدالة - إلى أن أصبحت أداة تستخدم لإرهاب الوطنيين والقضاء على الروح القومية .

ولقد بلغ استهتار الفرنسيين بالقضاء والحريات العامة الضرورية للأفراد إلى حد أن أصدرت السلطة الفرنسية أمراً بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٣ يخول للمقيم العام حق اعتقال أي فرد لمدة سنتين قابلتين للتجديد دون أية محاكمة ولو سورية .

### مجالس البلديات :

كانت تونس - قبل فرض الحماية الفرنسية بثلاث وعشرين سنة - تتمتع



بمجالس البلديات . وقد تأسست أول بلدية في عاصمتها سنة ١٨٥٨ في عهد أحمد باشا الأول ، وكان يديرها مجلس منتخب يتكون من عشرة أعضاء .

وقد جدد تنظيمها سنة ١٨٨٣ ، وتأسست سنة ١٨٨٤ مجالس بلديات أخرى بمدن صفاقس وسوسة وبزرت وحلق الوادي . ويبلغ عدد المدن والقرى التي بها مجالس بلدية في الوقت الحاضر ٥٨ .

وقد أسست الإدارة — زيادة عن المجالس البلدية — « مجالس قروية » سنة ١٩٣٤ و « جمعيات قروية » سنة ١٩٣٨ في كثير من القرى التي لا يوجد بها فرنسيون . وهذه المجالس تقوم بنفس المهمة التي تقوم بها المجالس البلدية . ويلاحظ أن عدد المجالس البلدية ضئيل جداً في القطر التونسي ، وأن توزيعها على أنحاء البلاد غير عادل ، إذا لم تراعى الإدارة في تأسيس البلديات أهمية المراكز التي تختارها ، وإنما راعت وجود جالية أوروبية فيها ؛ حتى أن  $\frac{1}{5}$  سكان القطر التونسي لا يتمتعون بالنظام البلدي ولا القروي .

وبدير شؤون هذه البلديات مجالس تتكون من أعضاء تعينهم الإدارة الفرنسية من التونسيين والأوروبيين لمدة ثلاث سنوات ، ويرأس هذه المجالس « عامل » الناحية أو خايفته وهو تونسي ، وينوب عنه وكيل يشترط أن يكون من الفرنسيين ، والوكيل هو الرئيس الحقيقي الذي بيده كل النفوذ بمقتضى مرسوم البلديات ، أما الرئيس التونسي فله الرئاسة الصورية لحسب .

ولا تتمتع هذه المجالس بالحرية المطلقة في أعمالها إذ يتوقف تنفيذ مقرراتها على مصادقة الإدارة عليها ، وكل مراسلاتها يجب أن تمر على يد المراقب المدني الفرنسي . وهذا النظام القائم على تعيين الأعضاء من قبل الإدارة الفرنسية التي تملك كذلك حق إقالتهم يجعل مقاليد البلديات بيد الفرنسيين ، وهم في الغالب أكثرية في المجالس . فلا عجب إذا كانت هذه المجالس لا تراعى إلا مصالح الجالية الأجنبية ؛ فتذهب ميزانيتها — التي يتحمل معظمها التونسيون — للعناية بمصالح الأحياء الأوروبية وتنظيفها وتنويرها ؛ بينما الأحياء العربية تبقى مهملة لا تحظى بأية عناية .

ومنذ سنة ١٩١٩ والشعب التونسي يطالب بجعل نظام البلديات قائماً على



أساس انتخاب الأعضاء ، وبتميم البلديات في جميع أنحاء القطر التونسي .  
وقد صدر أمر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ يقضي بتعديل نظام بلدية الماصمة ،  
ونتم ذلك بالفعل في شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ، فصار مجالسها يتكون من ١٨ عضواً  
من الفرنسيين ينتخبون انتخاباً مباشراً ، و ١٧ عضواً من التونسيين ينتخبون  
من الدرجة الثانية ، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد الفرنسيين بالماصمة  
٥٠ ألفاً ، ويبلغ عدد التونسيين بها ٢٥٠ ألفاً ، أما الرئيس فتعينه الإدارة كما كان  
في السابق ، وينتخب الأعضاء وكيلا له من بين الأعضاء الفرنسيين وهو الرئيس  
الحقيقي للمجلس .

---



## الفصل الخامس

### السياسة الاقتصادية والمالية

إن غاية كل استثمار هي الاستيلاء على ثروة البلاد المستعمرة ، وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها من إنتاج ، وتداول ، وتوزيع ، نحو تحقيق الرخاء لدولة الاحتلال على حساب البلد المحتل . وللاوصول إلى هذه الغاية تسن النظم والفوانين المانوية وتتخذها كأداة لتنفيذ أغراض الاستثمار الاقتصادية .

وقد بادرت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع بدنها على عناصر الإنتاج والتداول ، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس ، مهينة لهم سبل اغتصاب ثروة البلاد والدخل القومي ، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي . وقد شمل التدخل الفرنسي في هذه الناحية جميع فروع الانتاج الثلاثة : الزراعة والصناعة والتجارة .

#### الزراعة

لأجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الاقتصادية في البلاد وجهت همها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، فأنخذت كافة الوسائل الممكنة - وفي مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة - لانتزاع الأراضي من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها ، فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمين في حياة البلاد الاقتصادية ثم تساند المستعمرون الفرنسيون مع الفرنسيين أصحاب رؤوس الأموال للسيطرين على الحياة التجارية والصناعية ومع رجال الإدارة الذين بيدهم توجيه السياسة المالية في البلاد . وبذلك أصبح الشعب التونسي مهدداً بالفقر أمام هذه القوى التي تسندها السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد .



ولأجل أن نعم مقدار الظلم الذي حاق بالتونسيين من الناحية الزراعية يكفي أن نستعرض الوسائل التي اتخذتها السلطة الفرنسية للاستيلاء على أراضي تونس الزراعية: تبلغ مساحة الأراضي التونسية الصالحة للزراعة تسعة ملايين من الهكتارات ، من مساحة المملكة التونسية التي تقدر بأثنى عشر مليوناً ونصف من الهكتارات .

وكانت كل هذه الأراضي بطبيعة الحال - قبل الحماية - تحت تصرف الأهالي ، يعيشون من محصولاتها ومن تربية المواشي في مراعيها ، وكان بعضها ملكاً للدولة أو للأفراد ، أو ملكاً مشاعاً بين القبائل ، والبعض الآخر تابع الأوقاف العامة أو الخاصة .

وما كاد الاستعمار يضع أقدامه في البلاد ، حتى اتجه إلى كل قسم من هذه الأقسام ورسم الطريق للاستيلاء عليه ، سالكاً سياسة واحدة متتابة الحلقات طول مدة الاحتلال .

ولما كانت فرنسا مهد القانون الحديث فإن فقهاءها لم يدموا الحيل القانونية لانتزاع الأراضي من العرب ، فآخذ القانون مطية لتنفيذ أغراض الجشع الاستعماري ، وخاتمت فرنسا على سياسة السلب والنهب التي انتهجتها في البلاد التونسية ثوباً من المثروحية . وكل من أمن النظر في سلسلة تلك النصوص التي أنشئت من العدم لهذا الغرض وتبناها في كل حلقاتها ، يتضح له جلياً ما ارتكبته فرنسا من فظائع باسم القانون (١) .

### أملاك الدولة الخاصة

تقدر أملاك الدولة التونسية الخاصة - قبل عهد الحماية - بمساحة لا تقل عن

(١) من مجلة القونين التي أصدرتها سلطة الحماية كوسيلة لانتزاع الأراضي من يد العرب القانون العقاري ( بتاريخ بولية ١٨٨٥ ) وهذا القانون الذي يشابه نظام طوريس Act Torrens المطبق منذ سنة ١٨٥٥ بأستراليا يقضي تنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر في أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين وإثنين تونسيين والحكم الذي تصدره هذه المحكمة في تحديد الأراضي وملكيتها هو حكم نهائي لا يقبل مراجعة ولا استئناف ، وبهذه الصورة وقت اعتداءات كثيرة على العرب وانتزعت منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم دون أن يستطيعوا المعارضة والاستظهار بحقوقهم فيها ، أما لكونهم لا يملكون رسوم ملكية أو لأن إجراءات التسجيل انتهت قبل أن يصل خبرها إلى علم مالكيها .



مليون من الهكتارات ، كان للأهالي حق استغلالها . وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين برناجه الواسع لتوزيعها بين الفلاحين ، مانحاً كلا منهم قطعة مساحتها عشرون هكتاراً ، ونفذ البرنامج بصفة خاصة بمنطقة زغوان .  
وقد بادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضي من يد الفلاحين التونسيين ، وتركت لهم في الأول حق استغلالها ؛ ثم ما لبثت أن طردتهم منها وأقرت فيها « المعمرين الفرنسيين »<sup>(١)</sup>

وتلا هذا الأجراء صدور الأمر المؤرخ في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ الذي يقضى بإلحاق « الأراضي البور » بأملك الدولة . فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضي البور ، وراحت تدخل ما نشاء من الأراضي في هذا النوع ، معتدية بذلك على حرية الملك الفردية ، وتوالت اعتداءاتها على أصحاب الأملاك تحت هذا الستار .

### أراضي الغابات

يوجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليون وستة عشر ألف هكتار . وقد عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بدء الحماية ، وأصدرت أمراً بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يقضى بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة ثم أصدرت أمراً بتاريخ ٢٢ رايو سنة ١٩٠٣ يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات . وكان الغرض الحقيقي لهذا الأمر إنما هو اغتصاب أراضي السكان المجاورة لهذه الغابات ، وتضمن هذا الأمر النص على أنه لا يمكن قبول أية دعوى تتعلق بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد . وكانت عملية التحديد تم في الخفاء حتى أن أكثر الملاك — وأغليبتهم من البدو — ما كانوا يعرفون إجراءات هذا التحديد إلا بعد فوات أوانها . وقد هجز أكثرهم عن تقديم رسوم ملكيتهم ؛ إذ كانوا يتصرفون في أراضيهم منذ أجيال . ومن ذلك الحين تعددت المنازعات بين السلطة الفرنسية والأهالي في هذا الشأن ؛ إذ وقع إقصاء الكثيرين عن أراضيهم ،

(١) يطلق اسم المعمرين Colons في المغرب العربي على أفراد الجالية الفرنسية وغيرها من المستعمرين الذين يسيطرون على الأراضي الزراعية.



وسلّطت الادارة الفرنسية الغرامات الفادحة على من عاد إلى التصرف فيها . ثم صدر أمر في ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ بتأسيس لجنة للفصل في هذه المنازعات ، وأعقبه أمر آخر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ينص على ضم نائبين من التونسيين إلى اللجنة ، ومهمة هذه اللجنة هي فحص صحة المستندات التي تقدم إليها من حيث إثباتها للملكية .

ومن أغرب ماورد من نصوص في سبيل اغتصاب ملكية الأراضي التونسية ما جاء في الأمر الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، من أنه لإثبات حق المدعي يشترط أن تكون الأرض بها حرث أو نبات أو بناء ، وأن لا ملكية ما لم يتوفر هذا الشرط ، ولو كان بيد المالك عقود تثبت صحة الملكية . وقد تار الرأي العام لهذا الاستبداد والجور ، فكان جواب السلطة الفرنسية أن أصدرت أمراً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ بفصل المعضوبين التونسيين من لجنة المنازعات حتى لا يبقى بها من يمثل حقوق أصحاب الأملاك المفتصبة .

وقد ارتكبت فرنسا لتحقين أغراضها واعتمادها على الملكية الفردية الأراضي المجاورة للغابات أشنع الفظائع ، واستعملت في هذا السبيل شتى الوسائل والمناورات غير المشروعة . ونذكر على سبيل المثال أن السلطة الفرنسية طابت من الفلاحين في جهة فريانة سنة ١٩٣٤ أن يسلموا للإدارة مستنداتهم للملكية الأراضي بدعوى الاطلاع عليها مقابل إيصالات ، ثم استردت الإيصالات ، وامتنعت من تسليم المستندات لأصحابها ، وأسرعت إلى تسجيل تلك الأراضي تحت ملكيتها ووضعت يدها على ما فيها من مبان وبساتين .

وفي سنة ١٩٣٨ حلت سلطة الحماية الفلاحين على الاعتراف بملكيتها لتلك الأراضي مقابل بقائهم في زراعتها ، وألّزمت كل فلاح بدفع إيجار سنوي . وهكذا أصبح المالك مستأجراً والغائب مالكا . ومن أمثلة هذا أن سلطة الحماية انتزعت من الفلاحين المجاورين للغابات بجهة عين السراهم مساحات تتراوح بين الهكتارين والمشرين هكتارا ، ووقع هذا الاعتداء في ثمانى عشرة « شياخة » ، وبلغ ما اغتصب من شياخة واحدة منها وهي شياخة القويدية ثلاثمائة هكتار بما عليها من نبات ومبان . وقد أرغم ملك هذه الأراضي على ترك ديارهم



وأراضيهم أو يمتدوا بملكيتها للدولة ، ويدفعوا جملاً سنوياً ، وعندئذ تباح لهم فقط الإقامة فيها على سبيل العمرة .

هذا بالإضافة إلى أن السلطة الفرنسية قد اتخذت مسألة حراسة الغابات وسيلة إلى الاضطهاد ، فأرسلت إلى الغابات جيشاً من الحراس الفرنسيين يفرضون على الفلاحين التونسيين الغرامات تلو الغرامات ، وراح الحراس يهاجمون الأهلى في هقر ودم ، ويمتدون على نسايم تحت ستار تنفيذ القانون والتفتيش عن أخشاب الغابة . كل هذا باسم القانون والمدنية والإصلاح .

وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار أوراق الأشجار التى تعبت بها الرياح وتلقفها على الأرض سبباً فى فرض الغرامات المتتالية ، والحجز الإدارى ، وبيع مواشى الفلاحين لتسديدها . وهكذا أصبح هؤلاء الفلاحون تحت رحمة حراس الغابات ، توقع عليهم أنواع الظلم المختلفة والاعتداءات المتوالية على أموالهم وبيوتهم ونسايمهم ، وغدوا فى حالة من البؤس والفقرا أصبحت مضرب الأمثال .

وتنصل بمسألة أراضي الغابات مسألة المياه التونسية التى صارت بأمر مؤرخ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٥ من أملاك الدولة الخاصة . ومسألة المياه فى منطقة الجنوب لها نفس أهمية الأراضي الزراعية فى مناطق أخرى ، إذ تتوقف عليها حياة الواحات التى يعيش منها أهل الجنوب . وكانت الميون قبل الحماية ملك الأفراد ، ولها نظام خاص فى توزيعها على السكان لم يتغير منذ عهد قديم . وفى السنوات الأخيرة بدأ الاستعمار يتسرب إلى منطقة الجريد ، وأفطمت السلطة الفرنسية الأراضي إلى المعمرين الفرنسيين لزراعتها نخيلاً وحولت إليها المياه ، معتدية على حق السكان الذى توارثوه منذ أجيال .

### أراضي القبائل

يوجد بتونس أراض شاسعة تصرف فيها القبائل منذ أجيال . وهى ملك مشاع بينها ، وتسمى « بالأراضي الكلية » . وقد عمدت سلطة الحماية إلى إلحاقها بأملاك الدولة ، بدعوى أن القبائل لا حق لها فى هذه الأراضي ، إذ لا تملك رسوم ملكيتها . وأصدرت فى هذا الشأن أمرها المؤرخ فى ١٤ يناير





وقد أيدت المحكمة المختلطة هذه النظرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ ، مقررّة أن القبائل بتونس ليس لها نظام الجماعات ، الذي يجعل لها شخصية قانونية . فالأرض السكّاية غير مترف بها قانونياً ، لأن القبيلة نفسها ليست لها شخصية قانونية. واعتماداً على هذا القرار صارت السلطة الفرنسية تسجل كل المساحات التي أرادت إلحاقها بأملك الدولة من أراضي القبائل ، واءتبرت أن القبائل ليس لها إلا حق استغلالها الوقتي . والفرض الأساسي من هذه التصرفات هو انتزاع الأراضي من يد الفلاحين ، واهدائها للمعمرين الفرنسيين . وقد أدى هذا الإجراء صراعاً إلى تصادم بين الملاكين والقوات المسلحة ، وإلى سفك الدماء ، وقتل الأفس .

وهكذا وضعت السلطة الفرنسية يدها على مساحات شاسعة من مديريات الأعراض ، وقنصة ، والمهامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسواسي ، ومناطق الجنوب ، ثم قسمتها بين المعمرين ، بعد أن طردت منها القبائل التي كانت تملكها منذ قرون ، وأقصتهم إلى أراض قاحلة وجبال وعرة ، أو أخذهم المعمرين كعمال في نفس الأرض التي كانوا يملكونها .

ومتى علمنا أن أراضي القبائل بالفطر التونسي تبلغ مساحتها أربعة ملايين من الهكتارات ، أي ثلث مساحة الفطر ، نتجلى لنا في أشنع صورة خطورة هذه السياسة الفرنسية التي ترمي إلى إفقار العنصر العربي .

## أراضي الأوقاف

لم تقتصر السلطة الفرنسية على اغتصاب أملاك الدولة وأراضي الغابات وأراضي القبائل ، بل ذهبت في اعتداءاتها المتوالية إلى أبعاد حد ، فتناولت إلى أوقاف المسلمين . وتقدر مساحة الأوقاف العامة والخاصة بما لا يقل عن أربعة ملايين من الهكتارات ، وهو ربع مساحة البلاد التونسية . ولم يعدم فقهاؤها استنباط الحيل القانونية لتحقيق أغراض الاستعمار ، فصدر أمر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءاً من أراضي الأوقاف العامة لا تقل مساحتها عن ألفي هكتار ، على أن يتم نقل



الملكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستثمار مباشرة وبدون إشهار .  
ولإدارة الاستثمار الحق في اختيار أراضي الأوقات التي تقرر الاستيلاء عليها ،  
وهي ترسل خبيراً زراعياً مباشراً وحده تقويم الأرض ، ويكون رأيه قاسماً في  
تقدير القيمة ، وفي جميع شروط نقل الملكية ، دون أي ضمان لمصلحة الوقف .  
وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية الفراء التي قضت بأن الوقف ملك  
لا ينقطع ، وأنه لا يباع ، ولا يرهن ، ولا يوهب ، ولا يموض .  
ولم تحترم فرنسا إرادة الوقف ، فأعلنت أن المؤسسات الخيرية ، كالمساجد ،  
والمستشفيات ، ودور العلم لا يجب أن توقف من أجلها الأراضي ، والأجدر أن  
نموض هذه المباني والفنادق أو حتى بالمال ، وقررت أن هذا التمويض مباح  
بل صرغوب فيه .

وهكذا استولت إدارة الاستثمار على أوقاف المسلمين وانغمست أخصب الأراضي  
الموقوفة لجهات البر والتعلم . كل هذا مقابل بعض الدور المهدامة ، والمباني البالية ،  
الآيلة للسقوط ، التي لا يفي دخلها الضئيل بنفقات إصلاحها . أما إذا عوضت  
أراضي الأوقاف ببنية صالحة للاستغلال فإن هذه البنية تؤجر للإدارة مقابل إيجار  
صوري ، فرنك واحد في السنة .

وهكذا توالى اعتداءات فرنسا على الإسلام في بلاد المسلمين ، وهدمت النظم  
القائمة على أساس الشريعة الإسلامية الفراء ، بغير مبالاة بما تحميه من مصالح عامة  
وما تصرف عليه من بيوت الله ودور العلم ، وعادت إدارة الأوقاف من الفقر بحيث  
أصبحت عاجزة عن القيام بشؤون المؤسسات العلمية والخيرية ، فهدمت المدارس  
والمساجد ، وأصبح الكثير منها في حالة يرثى لها .

وبعد أن تم لها الأمر واستولت على كل أراضي الأوقاف الصالحة للزراعة  
أصدرت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ أمراً بالقضاء على الأوقاف ، وظنت  
أنها بذلك تخلصت من آثار الجريمة التي ارتكبتها بالاعتداء على عقيدة البلاد  
وشريعتها ، وسلب أموال المسلمين ، والقضاء على دور العلم والمساجد والمستشفيات .  
والنتيجة لهذا العمل الذي وقفت عليه إدارة الحماية جهودها منذ أكثر من  
ستين سنة هو أن أصبحت جميع الأراضي التابعة لإملاك الدولة ، وما الحق بها



من أراضي الغابات ، والأراضي السكبية ، وأراضي الأوقاف ، تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » التي أسست سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيع الأراضي على « الممرين » الفرنسيين .

ويقع التوزيع بطريق البيع الصوري بثمان زهيد يدفع أقساطاً لمدة عشر سنوات . ولتسهيل اقتناء الممرين للأراضي صدر أمر بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ أعقبه أمر ثان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٠ يتضمن تأسيس « صندوق الاستعمار » . وقد قدمت السلطة الفرنسية لهذا الصندوق من ميزانية تونس مليون فرنك ونصف عند تأسيسه ، ثم قدمت له سنة ١٩٠٤ ثمان مائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين أعتمدها من قرض عقده الدولة التونسية من فرنسا . وهكذا دأبت السلطة الفرنسية كل سنة على تخصيص اعتماد كبير لصندوق الاستعمار من الميزانية التونسية نفسها ، وصارت تضيف إلى هذا الصندوق المال المتحصل من بيع أملاك الدولة للممرين . وتتمثل كل هذه الأموال لشراء أراض أخرى توزع على الممرين وهكذا ...

ولم تكف السلطة الفرنسية بتأسيس هذا الصندوق لتسهيل اقتناء الممرين للأراضي ، بل وضمت تحت تصرفهم أموالاً طائلة لاستثمارها ، وأسست لهم خاصة بديكا عديدة للاقتراض منها بدون « فوائد » ، إلى غير ذلك من أنواع المساعدات التي تقدمها لهم تشجيعاً على استقرارهم بتونس ، حتى يصبحوا هم الأغلبية الساحقة في يوم من الأيام .

## نتائج ومقارنات

وفي أول عهد الحماية ترك امتلاك الأراضي التونسية لمساحي الفرنسيين الفردية . ثم شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم الخطط وتقرير البرامج الواسمة لإفراز الفرنسيين بالأراضي التونسية ، فكانت تضع تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » ما تنتزعه من الأراضي الزراعية من أيدي العرب لتوزعها على الفرنسيين مقابل أثمان صورية مقسطة على آجال . فن سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ سلمت هذه الإدارة من أراضي الشمال مساحات شاسعة بلغت ١٦٥٠٠٠ هكتار ، بينما منحتهم



في منطقتي الوسط والجنوب مساحات قدرها ١٣٢ر٠٠٠ هكتار . وقد ورد في الإحصاءات الرسمية أن مجموع الأراضي التي استولى عليها الفرنسيون حتى سنة ١٩١٤ يبلغ ٧٥٧ر٠٠٠ هكتار من أخصب الأراضي التونسية .

وبعد الحرب العالمية الأولى وسمت فرنسا نطاق ما تمنحه من امتيازات ، لإقرار ألف عائلة فرنسية بالأراضي التونسية . فمن سنة ١٩١٩ التي سنة ١٩٢٨ وزعت ١١٩١ قطعة أرضية بمنطقة الشمال بلغ مجموع مساحتها ١٤٣٥٦٠ هكتار و ٧٥ قطعة بالمناطق الوسطى والجنوبية بلغت مساحتها ٥٣٦٠٥ هكتار .

واستمرت هذه السياسة الرامية إلى اجلاء العنصر التونسي عن الأراضي الخصبة وإفصائه إلى الأراضي القاحلة إلى يومنا هذا .

ومما يجدر ذكره أن عدد السكان الذين يعيشون من الزراعة يقدر بمليون وثمانمائة ألف نسمة ، منهم ٤٠٠ر٠٠٠ يتصرفون في الأراضي المزروعة حبوباً ، و ٤٥٠ر٠٠٠ يتصرفون في الأراضي المغروسة بالأشجار ، والبقية — وهم مليون نسمة — يمثلون طبقة المهال الفلاحين . وتمثل الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب — وهي الأصل في الزراعة التونسية — مساحات قدرها ٢٩٣٤٠٠٠ هكتار أي ٣٢٦٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة . وليس في أيدي التونسيين منها سوى مليون هكتار ، والبقية بأيدي الممرين الفرنسيين والأوروبيين ، وعددهم خمسة آلاف نسمة .

وكانت من نتائج هذه السياسة التي جمعت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضي الخصبة ، وجزء وافر من الإنتاج الزراعي ، أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين ، وكثرت فيهم البطالة ، وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة ، وصاروا على شفة المجاعات التي تنتشر بينهم انتشاراً سريعاً بمجرد ما تحمل لزمة من الأزمات .

#### الصناعة :

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد الطبيعي ، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة حتى الآن ، وحتى الصناعات التي كانت موجودة قبل



الحماية لم تبذل لها السلطة الفرنسية أى تشجيع ، بل كانت حريصة على إبقائها على حالها لتواجه مصيرها المحتوم ، وهو القضاء البرم عليها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة . فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضاعتها الميكانيكية الرخيصة الثمن ، حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى بشكون الفقر والفاقة .

والغرض الأساسي من هذه السياسة هي المحافظة على تونس كسوق تجارى للبضائع الفرنسية . وقد سلكت فرنسا سياسة جبركية تسهل دخول الواردات الفرنسية من جهة ، وتصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى ، فأصبحت هذه المواد تصدر بأبخس الأثمان لتعود إلى تونس على شكل بضائع تستنفد معظم مالية البلاد ، وتحول دون إنشاء صناعة آلية فيها .

أما ثروة البلاد المدنية فقد سلمتها السلطة الفرنسية إلى شركات احتكار فرنسية مقابل إيجار سنوى زهيد . وأهم المعادن التى تستخرج من أرض تونس هي فسفات الجير ، ومتوسط ما تصدره تونس من الفسفات سنويا يبلغ ثلاثة ملايين من الأطنان . أما من ناحية الإنتاج فإن تونس تأتى فى الدرجة الثانية من الدول المنتجة للفسفات فى العالم .

ويوجد فى تونس مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوتاس . ولاظهار أهمية ما يستخرج من هذه المناجم يمكننا أن نقول أن المعادن تحتل ٣/٤ حولة كل وسائل النقل بعونس . أما ما يصدر منها إلى الخارج فهو بنسبة ٣٢ر١٢٪ من صادرات تونس . وقد بلغت قيمته سنة ١٩٤٦ نصف قيمة الصادرات .

وكل هذه المناجم وما تبعها من صناعات آلية بيد الأجنبي ، ولا تمود بكبير القائدة على تونس ، إذ لا يرجع منها للميزانية العامة إلا إيجارها السنوى ، وهو إيجار صورى لا يكاد يذكر ، وما يدفع إلى مصالحة الجمرک من رسم الصادر ، وهو مقدار نافه .

وبالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال التى رصدت لاستغلال المناجم



والصناعات الآلية هي رؤوس أموال أجنبية ، وقد بلغت سنة ١٩٣٩ مليارات من الفرنكات .

على أن شركات المناجم والصناعات الآلية المتفرعة عنها ، وكل شركات الاحتكار بصفة عامة ، تثقل كاهل الميزانية بما يقدم إليها من شتى المنع والمساعدات ، خصوصاً إذا لحقها عجز مالي ، زيادة على كونها لا تعود بفائدة تذكر لا على الدولة التونسية ولا على الشعب التونسي نفسه .

وبعد أن عرقلت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح بوجود صناعة آلية إلا في نطاق محدود ، ومنعت انتشار نوع الصناعات الآلية التي من شأنها أن تزاحم بانتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها . وهكذا اتبعت فرنسا في تونس سياسة تقوم على منع الأهالي من إنشاء صناعات آلية لاستغلال مواد بلادهم الأولية وصارت تجبرهم على بيعها ، وتتخذ مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها إلى الخارج وبخاصة إلى فرنسا .

## التجارة

إن سياسة فرنسا الاقتصادية في تونس تركز على النظام الجمركي الذي سنته في البلاد لحماية مصالحها وإيجاد سوق لترويج بضاعتها . وقد أجهت انظار فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى هذه الناحية . ولما كانت رغبتها تتعارض مع ما كان يربط تونس من اتفاقات تجارية مع الدول الأوروبية ، ومع ما تمهدت به هي نفسها في معاهدة باردو ، فإنها اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها في التساوي معها في كل الامتيازات الجمركية . فانسح بذلك لها المجال وتمكنت من القضاء على استقلال تونس الجمركي ، واستصدرت « أمراً عالياً » مؤرخاً في ٢ مايو سنة ١٨٩٨ يعطيها امتيازات جمركية خاصة ، وأصبحت تصدر إلى تونس أنواعاً عديدة من البضائع دون دفع رسوم جمركية . ثم مضت في هذا السبيل ، وأنشأت شبه اتحاد جمركي مع تونس يخول لعدد كبير من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع الرسوم الجمركية ، بينما لا يخول لتونس نفس الحق ، بل لا تدخل البضائع التونسية المائلة لفرنسا إلا بشروط معينة ، ونحت قيود ثقيلة ،



وفي كيات محدودة ، تجمل السوق الداخلى الفرنسى فى مأمّن من مزاحمة هذه البضائع الفرنسية المائلة ، ومسهل هذا النظام لفرنسا الحصول على المواد التى تحتاجها بأثمان أرخص مما لو استصدرتها من بلاد أخرى .

ويكفى أن نلقى نظرة على جداول الرسوم الجمركية وأنواع البضائع المشمولة بنظام الاتحاد الجمركى لنعلم أن هذه الجداول وضعت كلها لصالح التجارة الفرنسية . وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من البضائع الفرنسية التى لا تصنع فى تونس كالمواد الكيماوية والأقمشة والقطن وبقية البضائع المصنوعة معفاة من الرسوم الجمركية ، وأن البضائع التونسية المعفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها لفرنسا قليلة الرواج .

على أن هذا النظام المفروض على تونس يفقدها كذلك حرية تقرير الرسوم الجمركية لصالحها حتى بالنسبة للبضائع الواردة من غير فرنسا . فهى مجبورة على أن تفرض على هذه البضائع - بموجب وجود هذا الاتحاد الجمركى - نفس الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها إلى فرنسا نفسها .

ولم تكف فرنسا بهذا بل رفعت الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية حتى تحتكر لنفسها أسواق تونس الداخلية . وقد صدر فى هذا المعنى الأمر العالى المؤرخ فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ والأمر المؤرخ فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . وبهذه الصورة حرمت تونس من شراء بضائع أجنبية هى أرخص ثمناً من البضائع الفرنسية التى تعائلها . وهكذا أصبحت تونس من أعظم الأسواق التى تروج فيها البضاعة الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها ، وتأتى فى الدرجة السادسة فى قائمة البلاد المتعاملة مع فرنسا إذ تستوود منها ٦٥ ٪ من المجموع الكلى لقيمة الواردات .

وإذا كانت الأوامر المصادرة سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٢٨ قد قضت على حرية تونس فى تقرير سياستها الجمركية فإن الأمر الصادر بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٣ قد وضع تجارتها الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات ، وحتى النقود . تخفقت الانتاح القومى وأجبرت تونس على التماثل معها دون سواها .

وكان من نتيجة هذه السياسة الجمركية أن أختل توازن الميزان الحسابى للبلاد



التونسية ، وأصبح في عجز يزداد ارتفاعا سنة بعد سنة ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد ظهر هذا المعجز بصورة جلية منذ اتسع نطاق نظام الاتحاد الجمركي ، وصار يتناول عدداً كبيراً من أنواع البضاعات . ويلاحظ أن الواردات غير المنظورة ، كزيارة السياح ، لا تكفي لإعادة توازن الميزان التجاري . ومما يجدر ذكره أن كفة الميزان التجاري التي كانت تميل لفائدة فرنسا بنسبة ١٦٤٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ أصبحت بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨ ، وأن البضاعة الفرنسية التي كانت تبلغ في نفس المدة نسبة ٥٣٪ من قيمة مجموع الواردات أصبحت تبلغ نسبة ٦٥٪ ، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا التي كانت تبلغ نسبة ٤٨٪ لم تعد نسبة ٥٦٪ ، والحال أنها قبل تأسيس النظام الجمركي الحالي كانت تبلغ ٦٤٪ .

ولا تتخذ الحالة التجارية في مدة الحرب الأخيرة حجة على تغيير هذه النسب لأنها حالة استثنائية بطبيعتها . وقد بلغت الصادرات طول مدة الحرب الأخيرة ( من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٢ ) ١٠٠٠ر٥٨٤٤٥٨ر٧٤٥ فرنك ، بينما لم تعد الواردات ٣٧٤٨٤٨٤٨ر٠٠٠ . ولكن بمجرد ما وضعت الحرب أوزارها ، رجعت الحالة إلى ما كانت عليه في السابق ، وبلغت الصادرات سنة ١٩٤٦ ( إلى ٣٠ نوفمبر ) ١٠٠٠ر٦١٤٠٠٠ر٨١١١ فرنك ، بينما بلغت الواردات ١٠٠٠ر٤٥١٤٤٥١ر٨٣٤ فرنك . وتدعى الأوساط الرسمية الفرنسية أن الزيادة في الواردات على الصادرات هي نتيجة ازدياد مقدرة السكان على الشراء ، وأن البلاد لم تستكمل أجهزتها لاستغلال كامل إنتاجها . ولكن هذا الإدعاء يخالف الواقع ، إذ أن اتجاه السياسة الاقتصادية في تونس جعلها تصدر ما يفرض عن استهلاكها الداخلي من إنتاجها الزراعي وكل موادها الأولية . وتحتل المنتجات الزراعية المقام الأول في الصادرات إذ تبلغ نسبة ٤٩٪ من مجموع الصادرات ، وتبلغ المعادن نسبة ٣٢٪ منها ، بينما تستورد تونس من البضائع المصنوعة نسبة ٦٣٪ . ( الأقمشة تبلغ وحدها نسبة ٤٤٪ ) .

وكل هذا يوضح لنا أن السبب المباشر في اختلال توازن الصادرات والواردات راجع إلى السياسة الاقتصادية التي تتبعها فرنسا في تونس ، والتي تقوم على عرقلة





تطور البلاد الصناعي . وسابق ميزان تونس التجاري في مجز دائم إذا بقيت محرومة من تأسيس مصانع تستغل موادها الأولية لاستخراج بضائع مصنوعة داخل البلاد .

وقد أجهت أنظار الرأسمالية الفرنسية إلى تونس مرة أخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة . فهرب الفرنسيون رؤوس أموالهم الضخمة إليها لإنشاء الشركات الاحتكارية ، واستغلال منابع الثروة في البلاد .

فالسياسة الفرنسية في الوقت الحاضر تعمل على توطيد الاستعمار الفرنسي في تونس بواسطة السيطرة الاقتصادية عليها ، بعد أن أصبحت سيطرتها السياسية في عهد الرياح .

### السياسة المالية

تقوم سياسة فرنسا المالية في تونس على نفس الأسس التي تقوم عليها سياستها الاقتصادية ، تلك السياسة التي ترمي إلى إشباع نهم المستعمرين الفرنسيين ، وإفقار الأهالي التونسيين . وتتجلى جناية السياسة المالية بصفة خاصة في درس موضوع الميزانية التونسية .

فقد عملت فرنسا في بدء الحماية على أن يتحمل العرب وحدهم أعباء الميزانية ، إذ يتكون معظم مواردها من ضرائب غير مباشرة ورسوم تقع على عاتق المستهلكين ، وفي صدر قائمة هذه الموارد العامة الرسوم الجمركية ، ورسوم البريد ، والتسجيل ، والتبغ ، والملح ، والسكر ، والشاي ، حتى بلغت الضرائب غير المباشرة في مشروع ميزانية ١٩٤٨ - ٦ مليار فرنك و ٣٠٢ر٤٠٠ر٠٠٠ فرنك ، أي بنسبة ٧٠٪ من مجموع الموارد العامة التي بلغت ٩ مليار فرنك و ٠٠٠ر٠٦٠ر٠٥١ر٠٠٠ فرنك .

وقد جرت الدول الديمقراطية على اعتبار الضرائب المباشرة هي الأصل في الموارد العامة ، لأنها أقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، لفرضها على الدخل والثروة المقاربة والمنقولة .

أما الضريبة غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية فهي ضريبة تقع في النهاية على



عائق المستهلك وحده ، دون أى اعتبار لدخله ومدى احتماله عبء الضريبة .

وقد اختطت فرنسا في تونس نظاما يقوم على الحيف والظلم ، فاعتمدت على الضريبة غير المباشرة كأساس لوارد الدولة ، أى أن الموارد العامة يتحملها المستهلك بدلا من أن يتحملها كل فرد بحسب دخله وثروته . والمستهلك هو التونسي الذى يمثل أ كثرية سكان البلاد .

أما المصروفات العامة فيذهب معظمها في العناية بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة لتشجيع هجرة المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين ، وإقرارهم بالأراضي التونسية ، كما أن للموظفين الفرنسيين في الإدارات التونسية نصيب الأسد ، إذ يصرف على شؤون الإدارة ثلاثة أرباع المصروفات العامة ، حتى تضخمت الإدارة بالموظفين ، وتجاوزت الحاجة الحقيقية إليهم ، وبلغ الإسراف المالى فى سبيل تنفيذ سياسة الاستعمار حدا لا يتصوره العقل .

ولهذا أصبحت الميزانية العامة تزداد تضخما سنة بعد سنة ، حتى ضج الشعب بالشكوى ورفع عشرات الاحتجاجات مطالبا بوقف هذا الإرهاق الذى ترهق به السلطة الفرنسية كاهل عامة الشعب فى سبيل الترفيه عن موظفيها الذين تكتض بهم الإدارات المختلفة .

وقد بلغت ميزانية سنة ١٩٤٧ المادية مبلغ ٧ مليارات و ٦٢٨ مليون فرنك ، وتضخمت فى سنة ١٩٤٨ حتى بلغت فى الشروع القدم لإقرارها مبلغ ٩ مليارات و ٨٥٠ مليون فرنك أى بزيادة ٣٠٪ بالنسبة للسنة الماضية .

ورغم أن موارد الميزانية تغذيها — وفقا لسياسة الاستثمار المرسومة — الأموال التونسية فإن المرافق والمصالح العمومية التونسية لا تحظى إلا بجزء ضئيل منها ، حتى أصبحت الشؤون الاجتماعية والصحية وشؤون التعليم الخاصة بالتونسيين فى حالة من التدهور لا تتناسب مع المبالغ الضخمة التى تؤخذ منهم بصفة ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

أما طرق جباية الضرائب فهى نموذج من الظلم الصارخ يذكرنا بالقرون الوسطى ، إذ أن السلطة الفرنسية استباحت لنفسها استعمال كافة الوسائل القاسية لجمع الضرائب ، حتى أنها لا تتورع فى هذا السبيل من ارتكاب جرائم التعذيب المختلفة ، وابتزاز الأقوات ، ومصادرة أثاث الفلاحين ودوابهم الضرورية لتسديد الضرائب الباهظة التى يتوهم بها كاهل الشعب .



## الفصل السادس

### التعليم

انجهرت سياسة فرنسا التعليمية في تونس منذ فرض الحماية إلى نحو الروح القومية ، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية ، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية ، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها ، لتمكن من إدماجها في العنصر الفرنسي .

وقد أدرك الشعب التونسي خطر هذه السياسة ، فلم يكف منذ بداية الحماية من المطالبة بتعليم قوي أساسه اللغة العربية .

وكانت اللغة العربية هي لغة التعليم قبل الحماية ، وكانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تشتمل على كثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة ، إلى جانب مدرسة حديثة كبرى يتلقى فيها الطلاب العلوم المصرية واللغات الأجنبية ، وهي المدرسة الصادقية .

وفي سنة ١٨٨٣ أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للاروبيين والعرب ، على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها . ولم يكن للغة العربية أي حظ في هذه المدارس . وكانت نظرية مدير العلوم والمعارف وقتذاك - وهو موظف فرنسي - أن ينشئ شبكة من المدارس في كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى لينشأوا نشأة فرنسية صرفة .

ولم يرض العرب بهذه المدارس الاستعمارية ، وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية في تونس ، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على ادخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالعرب ، المسماة « بالمدارس العربية الفرنسية » . على أنه



لم يكن للغة العربية في بادئ الأمر حظ يذكر ، ومكثت إلى سنة ١٩٤٦ مادة اختيارية في امتحان الشهادة الابتدائية . وإذا رأينا الآن أن التعليم باللغة العربية يحتمل تلك أوقات الدراسة ، فذلك نتيجة للحملات العنيفة التي شنّها الشعب على السلطة الفرنسية طول مدة الاحتلال ، والاستمرار في المطالبة بجعل التعليم الابتدائي في تونس باللغة العربية .

وزيادة على ذلك فقد اختاروا للأطفال التونسيين نفس الكتب الموضوعة للأطفال الفرنسيين ، وفي هذا خطر على الناشئة إذ يتضمن توجيهها توجيهاً فرنسياً خالصاً . وبالإضافة إلى هذا كله فإن السلطة الفرنسية تسمى بصفة عامة إلى محاربة انتشار التعليم في تونس ، فهي لا تعمل على توسيع نطاقه إلا مرغمة وتحت ضغط الرأي العام ، ولا يزداد عدد المدارس الابتدائية وأقسامها سنوياً إلا بمقتضى لا يتلاءم مع الإزدياد السنوي في عدد الأطفال البالغين سن التعليم ، حتى أن الأمية في تونس تزداد انتشاراً سنة بعد سنة . وقد قام الشعب منذ أول عهد الحماية يطالب بنشر التعليم ، وجعل ذلك في مقدمة مطالبه القومية ، وحملت الصحف التونسية منذ أول هذا القرن حملات شعواء على سياسة فرنسا التعليمية في تونس .

وكما اضطرت السلطة الفرنسية إلى إجابة رغبة الشعب إلى تميم التعليم ، تراها تنظم إلى جانب ذلك الخطط والبرامج التي من شأنها أن تحرم الشعب من الاستفادة منه ، فعندما اشتدت حركة المطالبة بتميم التعليم سنة ١٩٣٦ وضع م . جو مدير المعارف وقتئذ مشروع « التعليم البدوي » ، وهو يشمل تعالماً بسيطاً لا تزيد مدة الدراسة فيه على الثلاث سنوات ، ويتأق فيهِ الأطفال مبادئ اللغة العربية والفرنسية ، ثم يتلقون تعالماً زراعياً بسيطاً ، يجعلهم صالحين لأن يكونوا « عمالاً مزارعين » . ثم ألقى هذا المشروع بمد أن قاومه الشعب مقاومة عنيفة .

وفي الثلاث سنوات الأخيرة طادت فوضت مشروع « مراكز التعليم الصناعي الابتدائي » ، بدعوى أن البلاد تحتاج إلى « اليد العاملة » قبل احتياجها إلى المثقفين . . . هذا في الظاهر أما في الحقيقة فقد وضعت كل هذه البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية .

ومن جملة الوسائل التي اتخذت لإيها في المدة الأخيرة لتعطيل حركة انتشار



التعليم في تونس ، وضم برنامج للتعليم الإبتدائي جملة مدة الدراسة فيه طويلة ، يعتمر معها على التلاميذ الالتحاق بالتعليم الثانوي ، ولم تفعل ذلك إلا عندما اضطرت إلى وضع مشروع للمدارس الإبتدائية يكون التعليم فيه باللغة العربية في السنتين الأوليتين . وقد رفض الشعب هذا المشروع رفضا باتا بزعامة هيئة نقابات التعليم التونسية . فالمدارس الإبتدائية الموجودة اليوم في تونس لا تكفي لايواء جميع الأطفال البالغين من التعليم ، وفي كل سنة دراسية يتقدم عدد كبير من الأطفال طالبين الالتحاق بالمدارس ، فيرجمون بالخيبة لعدم وجود أماكن لهم .

وإزاء هذا الحال رأى الشعب أن يعتمد على نفسه ، وأن يؤسس مدارس حرة من أمواله الخاصة ، لإشباع رغبته الملحة في الثقافة والعلم ، ولكن السلطة الفرنسية منعتهم من ذلك طيلة ثلث قرن ، ولم تسمح فيما بعد بفتح المدارس الحرة إلا بمقدار ضئيل ، وهي تضع العراقيل المختلفة في وجه من يطلب فتح مدرسة حرة ، ويبقى طلبه في دواوين الإدارة سنوات دون أن يحظى بالقبول ، حتى أنه في سنة ١٩٢٩ أي بعد نصف قرن من فرض الحماية لم يتعد عدد المدارس الحرة ١٣ مدرسة ، وكان عدد التلاميذ فيها ٢٦٤٦ ، وتحسنت الحالة بعد سنة ١٩٣٦ في عهد حكومة الجهة الشعبية في فرنسا ، واستطاع الشعب تذليل مختلف العقبات التي استمرت تضيقها السلطة الفرنسية ، فبلغ عدد هذه المدارس الحرة في العهد الحاضر ٤٦ مدرسة بها ١٤٢٦٦ تلميذا ، وتسمى هذه المدارس بالمدارس « القراءانية الأهلية » ، ويتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم الاحراز على الشهادة الإبتدائية الحكومية أو « شهادة الأهلية » بجامع الزيتونة<sup>(١)</sup> .

أما التعليم الثانوي المصري فيكاد يقتصر على المدرسة الصادقية التي يتلقى الطلبة فيها العلوم باللغتين العربية والفرنسية في آن واحد ، وهي تؤهل تلاميذها للحصول على شهادتها النهائية ، وكذلك شهادة البكالوريا الفرنسية . وبصرف على هذه المدرسة من أوقاف خاصة بها . وقد قامت هذه المدرسة بمهمة نشر الثقافة المصرية بين

(١) يجدر بنا أن نذكر ضمن التعليم الإبتدائي « الكنائس » وهي مدارس عتيقة معدة لتحقيق القرآن ومبادئ القراءة والكتابة ، وهي منتشرة في البوادي والقرى ، وعددها ١٨٠٠ مدرسة ، وعدد التلاميذ فيها سنة وثلاثون ألفاً ٪



طبقات الشعب منذ عهد بعيد ، وتخرج منها عناصر صالحة تعزز النهضة القومية في الوقت الحاضر .

ويوجد كذلك بتونس المدرسة العلوية ، وهي مدرسة ابتدائية ثانوية أسست لإخراج المعلمين . كما توجد عدة مدارس ثانوية فرنسية أهمها « الأيسيه كارنو » وليسيه البنات . وللتونسيين حق الالتحاق بها .

والتعليم في هذه المدارس باللغة الفرنسية . ولذلك فإنها لم ترض التونسيين الذين يحرصون على تثقيف أبنائهم بلغتهم القومية ، فظلوا يرفعون الاحتجاجات ويطالبون السلطة الفرنسية بحمل أمة البلاد هي اللغة الرسمية للتعليم . وإزاء هذه الاحتجاجات اضطرت السلطة أخيراً إلى تأسيس فروع للتونسيين بهذه المدارس يعني فيها باللغة العربية ، وتطبيق نفس البرنامج الذي تطبقه بالمدرسة الصادقية . ويبلغ عدد التلاميذ التونسيين بالمدارس الثانوية ١٢١٣ ، منهم ٧١٠ تلميذاً بالمدرسة الصادقية وحدها .

وترجع قلة التلاميذ بهذه المدارس إلى إهمال الثقافة العربية بها أولاً ، ثم إلى الشروط القاسية التي نشترطها الإدارة لالتحاق التلاميذ بها ، ومنها تحديد السن والنجاح في مسابقات الالتحاق والنفقات الباهضة .

أما التعليم بالجامعة الزيتونية فينقسم إلى ابتدائي وثانوي وعالي ، وهو تعليم عتيق يشابه التعليم بالجامع الأزهر ، ولا ننظر السلطة الفرنسية إلى هذا التعليم بعين الرضى بل تعمل على مقاومته ومنع إدخال الإصلاح عايمه . وقد قامت حركة منذ أول عهد الحماية المطالبة بإصلاح برامج التعليم في هذه الجامعة ، وأضرب الطلبة والشعب مراراً عديدة احتجاجاً على إهمال السلطة لشؤون الجامعة . وكان من نتيجة هذه الإضرابات أن جددت برامجها عدة مرات آخرها سنة ١٩٤٤ .

ويصرف على هذه الجامعة من أوقاف خاصة بها ، ويبلغ عدد الطلبة بها عشرة آلاف طالب ، وهم يتزايدون سنة بعد سنة .

وإلى جانب هذه الجامعة يوجد معهد ابن خلدون وهو معهد حر ، به قسم ابتدائي وقسم ثانوي ، يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة العلوم الحديثة .

ولا يوجد بتونس تعليم عال حديث ، فليس بها جامعة عصرية ، ولذلك فإن الطلبة



يضطرون لاستكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد بفرنسا ، إلا أن السلطة الفرنسية تضع في وجههم العراقيل ولا تدمم بالمساعدة الكافية ، فضلا عن أنها تمنع سفر التونسيين لتأق العلم في بلاد أخرى غير فرنسا .

وبعد هذه النظرة الإجمالية عن حالة التعليم بتونس ، يجدر بنا أن نذكر الإحصاءات الرسمية حتى يتضح للمقارىء بصورة جلية محاربة فرنسا للتعليم بتونس : يبلغ عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم ٧٠٠٠٠٠ ، لا يتلقى منهم التعليم سوى ٧٤٠٥٥٧ (منهم ٦٠٢٩٦ بالمدارس الحكومية و ١٤٢٦٦ بالمدارس الحرة) ، في حين أن عدد الأطفال ، من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، الذين يبلغون سن التعليم في تونس لا يتجاوز ٧٨٠٧٥٠ ، يتلقى التعليم منهم ٥٥٠٤٧٤ ، فتكون نسبة الأطفال الملاحقين بالمدارس على النحو الآتى :

١٠ ٪ من المغرب

٨٥ ٪ من الفرنسيين

وإذا اعتبرنا عدد السكان تكون النسبة كما يأتى :

٢٦٦ ٪ من المغرب

١٢٠٢ ٪ من الفرنسيين

ومن هذه الإحصاءات الرسمية نتضح سياسة فرنسا التعليمية في تونس ، وليس الأمر راجعاً فقط لإقبال العرب على التعليم ، ولا لوجود عدد كبير من السكان في البوادي كما يدعى الفرنسيون ، وإنما السبب الحقيقي يرجع إلى السياسة التي تتبعها فرنسا من حرمان العرب من التعليم ، وحرصها على بقاء الأمية ليسهل عليها الاحتفاظ بنفوذها .

أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإن السلطة قد دلت جميع العقبات في سبيل تعليم أبنائهم ، فأنشأت لهم مدارس كافية منتشرة حتى في البوادي بقرب المراكز القيمين فيها ، كما وضعت تحت تصرفهم وسائل المواصلات لنقل أبنائهم إلى المدارس ، وأنشأت لهم مساكن في ما ينيف على ثلاثين مدرسة موزعة في أنحاء القطر التونسي . والحقيقة هي أن السلطة الفرنسية تحارب انتشار التعليم بين طبقات الشعب ، وإذا اعتمدت كل سنة مبلغاً لإنشاء مدارس جديدة ، فإن القسط الأكبر من



هذه المدارس يخصص لأبناء الفرنسيين بنسبة ازدياد مدمم السنوي .  
وليس أدل على نية السلطة الفرنسية في مقاومتها لنشر التعليم من أن المجلس  
الكبير قرر سنة ١٩٤٥ اعتمادات في ميزانية التعليم تبلغ ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ،  
ولكن السلطة الفرنسية عمدت إلى تحويل ٦٠ مليوناً منها إلى مصالح أخرى .  
وإذا كانت اعتمادات التعليم سنة ١٩٤٦ تبلغ ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ( أي زيادة  
النصف تقريباً ) فإن هذه الزيادة راجعة إلى الزيادة في مرتبات الموظفين والنح  
المالية التي قررت ، وكذلك ارتفاع الأسعار بصفة عامة .

وفي مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ خصصت السلطة اعتمادات جديدة للتعليم  
قدرها ٢٣٢ مليون فرنك ، من مجموع ميزانية بلغت العشرة مليارات تقريباً ، منها  
١٠ ملايين فقط لأحداث مدارس جديدة ، وهو مقدار ضئيل جداً ، زيادة عن  
كون هذه الاعتمادات وضعت في باب الميزانية غير العادية ، بحيث تكون إدارة  
المعارف غير مسؤولة إذا لم تصرف هذه الاعتمادات في التعليم .

وخلاصة القول أن السلطة الفرنسية أتجهت في سياستها التعليمية في تونس  
إلى محاربة اللغة العربية من جهة ، والوقوف بصفة عامة في سبيل انتشار التعليم  
من جهة أخرى .





## الفصل السابع

### الصحة والاسعاف العام

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في هذا الميدان ، بل أهملته كل الإهمال ، ولم تخصص في الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة ، ففي مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ لم يتجاوز مجموع ماخصص لكافة الشؤون الاجتماعية - ومن ضمنها الصحة العامة - ٥٨٨,٧٥٠,٠٠٠ فرنك من مجموع الميزانية العامة التي تبلغ ٧٦٣,٨٠٠,٠٠٠ فرنك ، أما ماخصص للصحة من هذا المبلغ فهو لا يكفي للقيام بتسيير الشاربع الصحية الموجودة على قلتها ، ولقارمة الأمراض المعدية والأمراض الوبائية المنتشرة في القطر انتشاراً كبيراً ، فضلاً عن كونه لا يسمح بتأسيس المنشآت الصحية الجديدة التي تحتاج إليها البلاد .

وبتضح إهمال السلطة الفرنسية للحالة الصحية بمآلة عدد المستشفيات ، وعدد الأمرة بها ، وانعدام الأجهزة الطبية اللازمة . ففي ثلاثة ملايين نسمة - وهم سكان تونس - لا يوجد غير ٤٢٨٥ سريراً للمرب والأروبيين في مختلف المستشفيات والمصحات ، ويخص العاصمة من هذا العدد ألفا سرير ، ومعنى ذلك أن بقية السكان - سواء في المدن والبوادي - لا يوجد لمرضاهم سوى ٢٢٨٥ سريراً !...

وقد أنشئ ، للأروبيين في العاصمة مستشفى كبير وهو مستشفى «شارل نيكول» مجهز بأحدث الأجهزة ، وبه ٣٠٠ سريراً ، وقد ألحق به المستشفى لإبطال الذي استلتهه السلطة الفرنسية بعد انتهاء الحرب الأخيرة وبه ٢٤٠ سريراً ، بينما لا يملك المرب إلا ٢٩٥ سريراً بالمستشفى الصادق و ٣٢٢ سريراً بمسشفى «الرابطه» الخاص بالأمراض المعدية . والمستشفى الصادق عبارة عن ثكنة تركية قديمة أعدت لإيواء المرضى ، ولا تتوفر فيه الشروط الصحية المطلوبة ، كما لا يوجد به جناح للأطفال



ما عدا ١٤ سريراً ، ولا جناح لتوليد النساء ما عدا ٣٣ سريراً ، ولا عيادات وسائل الإيقاظ السريعة لنقل الجرحى .

ويوجد كذلك بالعاصمة مستشفى الأمراض العقلية وهو « مستشفى مندوب » يأوي إليه العرب والأوروبيون في آن واحد .

أما في بقية القطر التونسي فلا يوجد إلا مستشفى مدينة سوسة وبه ٢٣٥ سريراً ، ومستشفى صفاقس وبه ٢٤٠ سريراً ، ويوجد كذلك ٦٧ مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة أنحاء القطر ، ولا يتجاوز عدد الأسرة بها ١٨١٠ سريراً . وكل هذه المستشفيات يشترك فيها العرب والأوروبيون على السواء .

ولا نبالغ إذا قلنا أن السلطة الفرنسية لا تعير الإسعاف المأم أي اهتمام ، فوسائل مقاومة الأمراض المعدية لا تكاد تذكر ، وأكثر الأمراض المعدية فتكا بالشباب التونسي في المدن والقرى هو مرض السل ، ومع ذلك فلا توجد مصحة واحدة لمعالجة هذا المرض (Sanatorium) ، وقد خصص بمسشفى الرابطة بالعاصمة جناح لعزل المصابين به . أما القسم الخارجي المخصص بالمسشفى الصادق لمعالجة المصابين بهذا الداء ، فهو عبارة عن غرفة صغيرة ، ليس فيها من الآلات والمعدات ما يفي بالحاجة ، ويزداد خطر هذا المرض سنة بعد سنة حتى بلغت نسبة الوفيات به في تونس ٣٣ر٨ في كل عشرة آلاف من السكان العرب ، بينما لم تتعد النسبة ١٤ في كل عشرة آلاف من بقية العناصر . وترجع أسباب انتشار هذا المرض إلى انتشار الفقر بين الشعب ، وقلة غذاء الطبقات الفقيرة ، وإهمال السلطة الفرنسية الشؤون الصحية بصفة عامة .

أما مرض التراكوم (trachome) فيقدر عدد المصابين به في القطر التونسي عموماً ٣٠٪ على أقل تقدير ، وترتفع هذه النسبة حتى تصل في الجنوب التونسي إلى ٩٠٪ ، ومع ذلك فإن الإدارة لم تعن بهذا المرض إلا ابتداء من سنة ١٩٢١ . ولا تتخذ السلطة الفرنسية ما يكفي من الوسائل لمقاومة الأمراض البولية كالملاريا والتيفوس التي تفتك سنوياً بالآلاف من السكان .

على أن وسائل الوقاية التي تتخذها السلطة الفرنسية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا كانت وسائل اكتشاف المرض متوفرة ، وإذا كان يوجد بعاصمة تونس معهد



« باستور » بجميع أجهزته ، فإنه لا يوجد داخل القطر التونسي سوى ثلاثة معامل تحليل بسيطة بمدن سوسة وصفاقس والكاف .

أما حماية الطفولة فهي ممدومة بالنسبة للمغرب ، ولم تلق إلى الآن أية عناية من السلطة الفرنسية ، وإذا كانت السلطة تقدم المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة فلائها خاصة بالأوروبيين . ويتضح إهمال السلطة في هذه الناحية بمقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين بوفيات الأطفال الأوروبيين ، فقد بلغت النسبة في الأولين ٣٣ ٪ بينما لم تتعد في الآخرين ١٥ ٪ .

أما رعاية الأمهات مدة الحمل وبعده فهي مفقودة ، ولا يوجد مستشفى واحد للتوليد ولم تمنن السلطة الفرنسية برعاية الشيوخ والمعجزة من التونسيين ؛ بينما نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متمددة تنفق عليها من الميزانية التونسية . ولا يملك التونسيون سوى ملجأ « التكية » الذي لا يتجاوز عدد من بأرهم من الشيوخ والمعجزة مائة شخص ، وقد أسس هذا الملجأ قبل الحماية سنة ١٧٧٥ وله أوقاف رصدت للانفاق عليه .

أما الطبقة الفقيرة التي يتزايد عددها كل سنة فلا تلقى من السلطة الفرنسية سوى الإهمال . وكان إسعاف الفقراء قبل الحماية موكولا إلى « بيت المال » الذي كانت موارد من أوقاف خاصة به ومن العطايا والضرائب . وبعد أن أصبحت الضرائب تابعة للميزانية العامة وحوالت الأوقاف العامة لصالح الاستثمار ، أصبح « بيت المال » عاجزا عن مواجهة الأسعاف العام .

ولا تلقى الجمعيات الخيرية التونسية التي انتشرت في تونس من السلطة الفرنسية التشجيع اللازم ولا المساعدة الكافية ؛ بينما تلقى الجمعيات الخيرية الأجنبية - وعددها ست - كل مساعدة ، وبلغ ما تقاضى من الميزانية التونسية ٦٣٤٧٠٠ فرنك ، بينما لا تقاضى الجمعيات الخيرية التونسية - وعددها ١٣ - سوى ٣٠٦٦٥٠ فرنك ، مع أن المحتاجين للأسعاف من الفرنسيين أقلية ضئيلة . وجاء في بحث قام به سنة ١٩٣٨ الدكتور اتيان بورني المندوب الصحي لدى جمعية الأمم (١) أن ٤٠ ٪ من المائلات التونسية لا يتغذون الغذاء الكافي ،

(١) Dr Burnet. Enquete sur l'Alimentation en Tunisie .Tunis 1939 .



ولا يأخذون من ( الكالوري ) ما يكفي لضمان سلامة صحتهم ، وهذا بصورة دأمة .  
وتكاد تكون المجاعة في تونس مزمنة منذ سنة ١٩٣٠ : من جراء سياسة  
فرنسا الاقتصادية ، وفي العشر سنوات الأخيرة انتشرت المجاعة بصورة جلية خمس  
صمات في البوادي . وكانت آخر مجاعة شهدتها تونس سنة ١٩٤٧ ، وقد بلغ عدد  
المائلات المنكوبة بحسب إحصاء لجنة الإغاثة الوطنية ٢٢١٦٠ عائلة ، وعملت  
هذه الجمعية على إسفاف هذه المائلات لمدة ستة أشهر بفضل ما قدمه الشعب من  
أموال ، واستطاعت أن تفتح ٦١ مطعمًا شمبياً يقدم كل يوم ١٣٥٠٠ أكلة .  
كما وزعت على المصابين مقدار ستة ملايين فرنك و ٢٠٨٣٣٢ كيلو جرام من  
مختلف الحبوب .

أما الإسفاف الذي تقوم به السلطة الفرنسية في هذه الحالات من ميزانية الدولة ،  
فهو لا يكاد يذكر ، مع أنها وحدها المسؤولة عن المجاعات في تونس . وإذا كانت  
المجاعة التي تظهر أحياناً في بعض أقطار أوروبا ناتجة عن اضطراب موقت للأحوال  
الاقتصادية المالية ، أو ناتجة عن الحروب وما تجره من وبيلات ؛ فإن المجاعة في  
تونس ما هي إلا نتيجة سياسة فرنسا الاقتصادية والمالية .

أما احتجاج الفرنسيين بازدياد عدد المواليد كل سنة ، فلا يقوم دليلاً على عنايتهم  
بالأحوال الصحية ؛ لأن ازدياد عدد السكان في قطر من الأقطار ليس ممناه توفر  
أسباب حفظ الصحة العامة ؛ فوسائل حفظ الصحة العامة مترفرة في فرنسا  
وإنجلترا ، مثلاً ، أكثر من توفرها في الهند ، ومع هذا فإن ازدياد عدد سكان  
فرنسا وإنجلترا لا يكاد يذكر ؛ بينما عدد سكان الهند يتزايد سنة بعد سنة ،  
والحقيقة أن تونس تعد في قائمة الأقطار الكثيرة المواليد . وبالرغم من كثرة  
الوفيات فيها فإن ازدياد عدد مواليدها يوق الوفيات على كثرتها .

وإذا كان ازدياد السكان بكثرة المواليد لا يدل على شيء فإن كثرة الوفيات  
في قطر من الأقطار مرتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة الصحية العامة .

وسبب كثرة الوفيات في تونس راجع لإهمال السلطة الفرنسية لشؤون  
الصحة ، وخاصة مقاومة الأمراض الباتية ، والأمراض المعدية كالسل والزهرى  
ورعاية الطفولة ، والمنايا بالإسفاف العام ، وهو راجع كذلك إلى الفقر وقلة  
التغذية التي يعانيها الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية .



## الفصل الثامن

### الإدارة والوظائف العامة

أجهت فرنسا منذ اليوم الأول الذي فرضت فيه حمايتها على تونس في الناحية الإدارية اتجاهها بخلاف مصلحة الشعب التونسي الحقيقية . فلم تكف بسيطرتها على إدارة البلاد والتحكم في وظائفها العامة ، بل عملت على خلق إدارات جديدة لا تحتاج إليها البلاد ، وإنما كان الداعي إليها إرضاء جيش عمرهم من الفرنسيين والإغداق عليهم من مالية البلاد ، حتى يستقروا بها وتصبح لهم الأغلبية فيها .

فوضعت القيم العام بجانب الباي ليقوم على رأس إدارة الإقامة العامة التي تشمل دواوين متعددة ، وهو يشرف بواسطتها على كل الشؤون التونسية ، ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية - وهو فرنسي - ومدبرو الإدارات ، وكاهم موظفون فرنسيون وضعوا بجانب الوزراء التونسيين ، ولهم النفوذ الحقيقي على جميع الإدارات . وهناك إدارات تعتبر فرنسية ، إذ لا يوجد على رأسها وزراء تونسيون ، كإدارة الأشغال العمومية وإدارة البريد وإدارة المعارف ، كما لا يوجد بها إلا عدد ضئيل من الموظفين التونسيين الذين يشغلون وظائف بسيطة ، وهي إدارات فنية ، ولا تسمح السلطة الفرنسية للتونسيين بالمشاركة فيها .

وينوب عن القيم العام في المديرات « الراقبون المدنيون » ويبلغ عددهم ٦٤ ، وقد وضعوا بجانب « عمال النواحي » التونسيين ، وهم يراقبون أعمال هؤلاء وبصادقون على ما يتخذونه من إجراءات ، ويتمتعون بنفوذ واسع ولهم سلطة مطلقة في المناطق التي يتحكمون فيها ، إذ هم مسؤولون أمام القيم العام وحده ، وقد اشتهروا بجبروتهم وطغيانهم حتى لقبوا « بقياصرة الآفاق » .

وتشمل سلطة العمال المحافظة على الأمن والفصل في القضايا البسيطة وجباية الضرائب ، ويساعدهم في أعمالهم وكلاؤم « الخلفوات » وكذلك « الشاخي » وعددهم ستائة في كامل القطر .



هذا هو الهيكل الإداري في تونس ، وهو متشعب بسبب وجود إدارتين :  
إدارة تونسية صورية وإدارة فرنسية حقيقية .

وتسير السلطة الفرنسية في تونس نحو فرنسة الإدارة ، وذلك بإضمار الإدارة  
التونسية الأصلية ، والقضاء عليها تدريجياً لفائدة الإدارة الفرنسية الاخيلة . ومن  
جملة الوسائل التي تتخذها للوصول إلى هذا الغرض - زيادة عن الإكثار من  
الموظفين الفرنسيين - اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الأصلية في الإدارات ،  
إلى جانب اللغة العربية التي تعتبر ثانوية فيها ، ولا تشترط في الالتحاق بالوظائف  
العامة . وقد بانغ الأمر في بعض الإدارات كادارة البريد إلى أن أصبح العرب  
يحتاجون إلى مترجمين للتعامل معها ، فتكاثر عدد المترجمين لهذا السبب في جميع  
الإدارات حتى أنقل كاهل الترانزية .

ويعتاز الموظفون الفرنسيون بسوء معاماتهم للتونسيين وإهمالهم لمصالحهم ،  
أما الرشوة فهي أساس كل المعاملات .

أما منطقة الجنوب التونسي فتعد خارجة عن الساطة التونسية ، إذ تعتبر منطقة  
عسكرية يدير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية  
النايمة للمقيم العام نفسه . وقد امتاز الحكم العسكري في هذه المناطق بيجبروته  
واضطهاده للسكان .

والإدارة العامة بشقيها التونسي والفرنسي لها السلطة المطلقة في أعمالها  
وتصرفاتها ، ولا تخضع لمراقبة هيئة تشريعية في البلاد ، والوزراء والمديرون غير  
مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس نيابي ، وإنما هم مسؤولون أمام المقيم العام نفسه  
الذي يخضع لوزارة الخارجية الفرنسية .

أما من ناحية الوظائف العامة فإننا نلاحظ أنها لا تسير مع الحاجة الحقيقية  
للشعب ، بل ترى أنها تتضخم في كل سنة ، ففي سنة ١٩٢٢ كان عدد الموظفين  
١٢٠٠٠ ، فارتفع عددهم شيئاً فشيئاً إلى أن بانغ ٣٠٠٠٠ في سنة ١٩٤٧ أي بنسبة  
موظف واحد لكل مائة فرد من السكان ..

والتونسيون ليسوا أقلية فقط في إدارة بلادهم ، بل هم أيضاً يتقاضون في هذه  
الوظائف أقل بكثير مما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون .



ويكفي إلقاء نظرة على نسبة الموظفين التونسيين إلى الموظفين الفرنسيين ، وعلى الفرق الشاسع بين ما يتقاضاه هؤلاء وأولئك ، لنعلم الخطر الذي يحمق بالشعب التونسي من جراء هذه السياسة .

فالمصروفات التي تصرف على الإدارات التونسية تبلغ ثلاثة أرباع مجموع ميزانية البلاد ، يصرف معظمها في مرتبات الموظفين الفرنسيين ومكافآتهم وأغداق المنح عليهم ، الأمر الذي يفوق كل تقدير معقول ، ولا يكاد يشاهد له نظير في أى قطر من أقطار العالم المتمدن .

والموظفون الفرنسيون يشغلون في الإدارات التونسية جميع الوظائف العليا ، كما أنه بأيديهم غالبية الوظائف الأخرى ، ويبلغ عددهم ٢٥٠٠٠ من مجموع الموظفين ، ولا يتقاضى الموظفون التونسيون إلا ٢٣ ٪ من الاعتمادات المخصصة للوظائف ، ويدخل في هذا المبلغ مخصصات الباي نفسه .

وهناك إدارات لا تسكاد ترى فيها من الموظفين غير الفرنسيين ، ففي إدارة الأشغال العامة لا يوجد مهندس تونسي إطلاقاً ، وفي إدارة المعارف يبلغ عدد الموظفين الفرنسيين ١٠٣ ، بينما لا يوجد سوى ١٣ موظفاً تونسياً<sup>(١)</sup> ، وفي إدارة البريد يوجد مثلاً ١٦٧ كاتباً فرنسياً ، بينما لا يوجد فيها من التونسيين إلا أحد عشر كاتباً<sup>(٢)</sup> ، وفي إدارة الزراعة كلها لا يوجد غير ١٢ موظفاً تونسياً<sup>(٣)</sup> .

وليس السبب في هذا هو عدم توفر الكفاءات اللازمة في أصحاب البلاد للقيام بهذه الوظائف ، بل كثيراً ما توجد هذه الكفاءات ولا تديرها السلطة الفرنسية التفاناً ، وإنما السبب المباشر هو اتخاذ الوظائف وسيلة من وسائل تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وإغرائهم بمختلف الوظائف ذات المرتبات الضخمة ، حتى يصبحوا شيئاً فشيئاً أغلبية عظمى في البلاد ، فيسهل إدماجها .

وقد استصدرت السلطة الفرنسية أمراً طالياً بتاريخ ٢٠ ديسمبر

(١) هنا ما يتعلق بالإدارة العامة ولا يشمل هنا الإحصاء عدد المعلمين .

(٢) انظر المجلد الرابع لمشروع ميزانية ١٩٤٧

(٣) يدخل في الأرقام الخاصة بالتونسيين الخدمة والحراس .



سنة ١٩١٩ (١) يقضى بتطبيق « كادر » الموظفين في فرنسا على موظفي تونس نفسها ، وتطبيق كل زيادة في المرتبات على موظفي الإدارات التونسية ، بحيث أصبح الموظف في تونس يتقاضى نفس المرتب الذي يتقاضاه زميله في فرنسا ، ويضاف إلى ذلك مختلف المنح والامتيازات التي يتقاضاها الموظفون الفرنسيون خاصة ، وتبلغ ٤٣ امتيازاً ، هذا مع أن الحد الأدنى المعيشة في تونس هو أقل بكثير مما هو عليه بفرنسا .

وقد أدت هذه السياسة إلى إقبال كاهل الشعب كل سنة بضرائب جديدة ، لا تتناسب مع قابليته وقدرة البلاد المالية .

وقد ثار الرأي العام التونسي ضد هذا التصرف الشاذ ، واحتج الشعب مراراً على تضخم الإدارة وارتفاع ماهيات الموظفين والأجحاف بمقوق الأهالي فيها ، حتى اضطرت حكومة باريس إلى تكوين عدة لجان بقصد التحقيق ودرس الموضوع وتقديم المشروعات للتخفيف من نفقات الإدارات التونسية ، وتمكين التونسيين من وظائف بلادهم .

ولكن رغم ذلك كله فإن الوضع لم يتغير ، بل ازدادت الإدارة تضخماً ، كما ازداد عدد الموظفين الفرنسيين بها يوماً بعد يوم . وعند ما اشتدت مطالبة التونسيين بإصلاح الإدارات وإسناد وظائفها إلى أهل البلاد ، بدأت السلطات الفرنسية تنادي بمبدأ « تشريك » التونسيين في إدارة البلاد ، كما لو كانوا متطفلين عليها ، وليسوا هم أصحاب الحق الأول فيها . ثم قررت السلطة الفرنسية بمقتضى مرسوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ مبدأ المساواة في المدد بين الموظفين التونسيين والموظفين الفرنسيين ، ولكن هذا القرار لم ينفذ على حقيقته في يوم من الأيام بل بقي حبراً على ورق ، وازداد عدد الموظفين الفرنسيين منذ ذلك التاريخ ، وخاصة بعد يونيو سنة ١٩٤٠ عندما اشتدت هجرة الفرنسيين إلى تونس بسبب الاحتلال الألماني لفرنسا . فعملت السلطات الفرنسية على توظيفهم في مختلف المصالح والإدارات ، بل أنشأت إدارات جديدة لا داعي لها إلا خلق الوظائف لهؤلاء المهاجرين .

(١) وعرف هذا القانون « بميثاق فلاندا » ، وفلاندا هو المقيم العام الفرنسي

الذي سن هذا القانون





وهكذا تضخم عدد المراقبين الدنيين الفرنسيين بشكل مفرغ ، وأصبح لكل مدير من المديرين الفرنسيين أربعة من الوكلاء ، وأنشئت إلى جانب ذلك دواوين جديدة ، كما أضيف إلى ديوان المقيم العام أقسام كثيرة ملئت كلها بالمهاجرين من الفرنسيين .

ولإلى جانب هذا نجد أن الانقسام الذي حدث أثناء الحرب بين الفرنسيين المواليين لحكومة فيشي والوالين للجنة التحرير كان له أثر كبير في تضخم عدد الموظفين الفرنسيين ، ففي عهد حكومة فيشي عمدت السلطة الفرنسية إلى إبعاد الفرنسيين المواليين « لديجول » وتوظيفهم بالفرنسيين المواليين « لبيتان » ، وعندما تولى « لجنة التحرير » الفرنسية أبقى هؤلاء الموظفين في وظائفهم لتضمن ولائهم لها ، وأرشدت الموظفين اليمسين بإرجاعهم إلى وظائفهم ، وبذلك اكتضت الإدارات التونسية بجيش عرصرم من الموظفين الفرنسيين ، بينما لم تطرأ أية زيادة في عدد الموظفين التونسيين .

وقد احتج القسم التونسي بالمجلس الكبير على هذه السياسة صراحة عديدة . وفي أبريل سنة ١٩٤٧ تمهدت السلطة الفرنسية بإدخال إصلاحات إدارية تخفف من وطأة نفقات الإدارة ، على أن يتم ذلك قبل غرة شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وجاءت لجنة برئاسة « اسكوب » من فرنسا نفسها لهذا الغرض ، وانتهت أعمالها بمشروع قدم إلى السلطة الفرنسية بتونس . ولكن هذا المشروع لم ينفذ بل عمدت السلطة الفرنسية إلى تطبيق الأمر الفرنسي الصادر في ٧ يوليوس سنة ١٩٤٧ على الموظفين بتونس ، ويقضى هذا الأمر بالزيادة في مرتباتهم عملاً « بقانون فلانندان » السابق الذكر ، وأضافت اعتماداً قدره مائتا فرنك في مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ لتنفيذ هذا الأمر. ولم تكف بهذا بل قررت تعيين بعض مئات من الموظفين لجدد<sup>(١)</sup> . ولكن الشعب أعلن الإضراب العام في ٢٠ ديسمبر احتجاجاً على هذه التصرفات يوم افتتاح المجلس الكبير ، مما أدى بالأعضاء التونسيين في هذا المجلس إلى الامتناع من النظر في مشروع الميزانية مطالبين بإلغاء قانون « فلانندان » وإجازة الإصلاحات الإدارية الموعود بها .

(١) من خطاب المقيم العام في جاسة افتتاح المجلس الكبير ( ديسمبر ١٩٤٧ )



## الفصل التاسع

### نظام القضاء

يوجد بتونس محاكم فرنسية ومحاكم تونسية :

فالمحاكم الفرنسية لا يرجع النظر فيها إلى الساطة التونسية ، بل هي تابعة للسلطة الفرنسية ، ونظامها هو نظام المحاكم الفرنسية في فرنسا نفسها . وقد حلت هذه المحاكم محل المحاكم القنصلية ، التي كانت موجودة في عهد الامتيازات الأجنبية قبل الحماية ، وكان يبلغ عددها ١٥ محكمة .

وقد عملت فرنسا على إلغاء المحاكم القنصلية ، فابتدأت بإلغاء محكماتها القنصلية وعوضتها في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٣ بالمحاكم الفرنسية . ولما كانت فرنسا قد تمهدت باحترام المعاهدات والاتفاقات الموجودة بين تونس والدول الأجنبية ، فإنها استصدرت من الباي أمراً في ٥ مايو سنة ١٨٨٣ ينص على أنه ، إذا ألفت دولة من الدول محكماتها القنصلية ، فإن رعاياها يصبحون تابعين للمحاكم الفرنسية . ثم سمحت فرنسا مع جميع هذه الدول وعقدت معها الاتفاقات ، حتى تم إلغاء آخر محكمة قنصلية في ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

وهكذا عملت فرنسا إلى الحد من سلطة الدولة التونسية في ناحية القضاء ، وأعطت لنفسها حق النظر في قضايا رعايا الدول زيادة على قضايا رعاياها ، وكونت في تونس محاكم فرنسية إلى جانب المحاكم التونسية . وبالإضافة إلى ذلك فإنها أعطت لهذه المحاكم الفرنسية اختصاصاً واسماً ، يشمل - زيادة على قضايا الفرنسيين والأجانب - جميع القضايا التي تحدث بين هؤلاء والتونسيين ، سواء كانوا مدينين أو مدعى عليهم ، وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالمقارنات المسجلة ، وجميع القضايا السياسية .



### القضاء الشرعي: (١)

يختص القضاء الشرعي بالنظر في الأحوال الشخصية والمقارنات غير المسجلة ، وقد نظمت شؤون هذا القضاء في فترات متعددة تحت ضغط الرأي العام التونسي ، ولا زال في الوقت الحاضر يحتاج إلى إصلاح كبير .  
ويتولى القضاء الشرعي في العاصمة محكمة شرعية بها دائرة حنفية ودائرة ملكية ، وللمتحاكين حق الالتجاء إلى أية محكمة أرادوا ، وفي الآفاق يحاكم شرعية فرعية ، وتخضع كل هذه المحاكم لوزارة العدل التي يديرها موظف فرنسي .

### القضاء المرئي :

كان القضاء المدني قبل الحماية راجماً إلى نظر الوزارة الكبرى التي كانت تشمل أربعة أقسام : القسم الإداري ، ( وهو « القسم الأول » الذي ما زال موجوداً حتى اليوم ) وقسم الشؤون المدنية ، وقسم الجنح ، وقسم الشؤون الخارجية ، وقد أُلغى القسم الأخير إذ أصبحت الشؤون الخارجية بيد المقيم العام الفرنسي ، ونقل القسم الثاني والقسم الثالث إلى إدارة جديدة في سنة ١٨٩٥ ، سميت إدارة الشؤون المدنية ، وعين على رأسها مدير فرنسي . وكانت هذه الإدارة تابعة « للكتاب العام » الفرنسي . وفي سنة ١٩١٠ تفرع عن الكتابة العامة إدارة العدل ، وعين على رأسها مدير فرنسي .

وكان نظام القضاء المدني قبل الحماية قائماً على أساس الفصل بين السلطات ، بموجب « الدستور التونسي » الذي أعلن عنه سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا لم تعترف بهذا الوضع في أول الأمر . ثم سارت بنظام القضاء على مبدأ الفصل بين السلطات ، وقطعت في هذا الطريق مراحل متعددة ، آخرها سنة ١٩٢٢ في عهد المقيم « لوسيان سان » ، حتى أنه لم يبق بيد الباي في الوقت الحاضر إلا حق « العفو » على المحكوم عليهم بالإعدام .

وقد وضعت أسس نظام هذا القضاء في ١٨ مارس سنة ١٨٩٦ ، حيث تنازل الباي

(١) يوجد كذلك في تونس « محكمة الأحبار » وهي المحكمة اليهودية الشرعية ، وتتمثل في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية .



مبدئياً عن سلطته القضائية ، وأصبحت المحاكم تحكم بتفويض منه . ولكن هذا التنازل ، لم يكن تاماً إذ ترك للمحكوم عليهم حق استئناف الحكم أمام الباي نفسه . ولم يتخذ القضاء في تونس في أول الأمر صبغته المادية ؛ فكانت المحاكم خاضعة للإدارة خضوعاً تاماً ، إذ كان للإدارة الحق في استئناف الأحكام الصادرة أمام لجنة إدارية ، وكان الحكم مجرد موظفين خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية . ثم سارت الإدارة بالقضاء في مراحل متعددة ، وقطعت في هذا السبيل أشواطاً بعيدة ، حتى أنه يمكننا أن نقول اليوم إن القضاء أصبح منفصلاً عن الإدارة ، إذا استثنينا ما بقي بيد أكثرية « المهال » من سلطة قضائية .

ووقع تنظيم المحاكم التونسية بمقتضى أمر ١٨ مارس سنة ١٨٠٦ ، فتأسست — زيادة على محكمة تونس الابتدائية وهي « الدريية » — ست محاكم ابتدائية أخرى ، في صفاقس وقابس وقفصة والقيروان وسوسة والكاف . كما تأسست « محكمة الوزارة » بالمعصمة ، وهي محكمة ثانوية ، ومحكمة استئناف وتعقيب ، ومحكمة جنائية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن « المهال » ( المديرين والمحافظين ) خارج المعصمة يتمتعون بسلطة قضائية تشمل القضايا البسيطة من مخالفات وقضايا مدنية ، وهم كذلك يقومون بالتحقيق في بقية القضايا التابعة لمنطقهم ، ثم تحال القضية إلى نيابة الحق العام في المحكمة الإقليمية بواسطة المراقب المدني الفرنسي ، وكذلك يقوم المهال بتنفيذ الأحكام التي تصدرها المحكمة الإقليمية .

وهذا النظام المعمول به حتى اليوم لا يقوم على أساس الفصل بين السلطات ، إذ أن العامل يمثل السلطة التنفيذية والقضائية في آن واحد .

أما في المعصمة فإن هذه القضايا البسيطة يرجع النظر فيها إلى دائرة خاصة تسمى « الدائرة الصفري » ، وهي تابعة لإدارة الشؤون المدنية .

أما الإجراءات المتبعة في أول الأمر في المحاكم الابتدائية ومحكمة الوزارة ، فزيادة على كونها مبنية على خضوع القضاء للإدارة وعلى عدم الفصل بين السلطات ، فهي معقدة لأن الأحكام تستند على العرف وعلى الفقه الإسلامي وعلى الأوامر المالية . فالقضاة — وهم موظفون إداريون — يدرسون القضايا المروضة عليهم ،



ثم يمرضون « مسودة » الحكم على مدير الشؤون المدنية ليبدى ملاحظاته عليها ، ثم على وزير القلم والاستشارة ، ثم على الوزير الأكبر ، وفي النهاية يقدم « المروض » إلى الباي ليضع عليه طابعه ، وبهذا الختم يصبح الحكم نافذا وبمعتبر سابقة قانونية ، وإذا كان هذا الحكم مخالفاً لنص من النصوص القانونية ، فإنه يعتبر ناسخاً لهذا النص

وفي سنة ١٨٩٨ تكونت لجنة لإحداث مجلة قوانين ، وتمت أجزاء هذا المشروع في مراحل ، حتى أصبح لتونس اليوم مجلة قوانين كاملة تمتاز بسهولتها وقلة تعقيدها .

والحقيقة أن هذا النظام القضائي الذي تتمتع به تونس في الوقت الحاضر ، هو نتيجة كفاح عنيف قام به الشعب منذ فرض الحماية ، مطالباً بالفصل بين السلطات وباستقلال القضاء .

ولازال الشعب يطالب حتى اليوم بتحسين حالة القضاء المدني ، إذ لازال عدد كبير من العمال يتمتعون بسلطة قضائية . وقد وعدت السلطة الفرنسية باعفائهم من هذه السلطة ووضعها بيد « حكام النواحي » ( قضاة الصلح ) ، وقد عينت بالفعل في السنوات الأخيرة بعض حكام للقيام بهذه المهمة . ولكنها ما زالت تماطل في تميم هذا النظام .

ومما يلاحظ أن عدد القضاة في كل دائرة قليل جداً ، إذ لا يوجد بها سوى رئيس وعضوين ، وهم لا يستطيعون في آن واحد التحقيق في القضايا والمشاركة في جلسات المحكمة .

كما يلاحظ أن التدخل الفرنسي في تونس شمل حتى الشؤون القضائية ، فزيادة على كون مدير المدل ومدير الشؤون المدنية فرنسيين ، فالذي يتولى القيام بمهمة نيابة الحق العام في جميع المحاكم التونسية هو فرنسي ، وله وكيل تونسي يباشر الأعمال نيابة عنه . وقد وضع هذا النظام بمقتضى أمر عال صدر في ١٠ يوليو سنة ١٩٠٦ ، ولا زال معمولاً به حتى اليوم .



## الفصل العاشر

### الحريات العامة

يعيش الشعب التونسي تحت كابوس من الإرهاب لا نجد له نظيراً حتى بين الدول الديكتاتورية ؛ فالحرية العامة لا وجود لها منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على هذه البلاد ، والشعب التونسي لا يملك ولو جزءاً بسيطاً من الحرية في أي مظهر من مظاهرها ، وإذا استثنينا بعض فترات صغيرة في تاريخ الحماية نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هي مصادرة الحريات العامة ، سواء في الاجتماع أو القول أو التنقل ، والاستناد إلى القوة وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد وتكبير أفرادها ، حتى لا نستطيع أن نجرأ بالشكوى من إرهاب المستعمرين وطفليانهم .

وفي عهد الاستقلال كانت الحريات العامة مضمونة بمقتضى « عهد الأمان » (الدستور التونسي) ، الذي أصدره باي تونس سنة ١٨٥٧ ، وبمجرد ما فرضت فرنسا حمايتها على تونس عمدت إلى القضاء على كل الأنظمة الدستورية الموجودة ، ومن جملتها القوانين التي كانت تضمن الحريات العامة . فأصدرت سلسلة من التشريعات الناشئة قضت بها على هذه الحريات .

ففيما يخص الصحافة أصدرت عدة قوانين تجعل من المستحيل أن توجد في هذه البلاد صحافة حرة ، دون أن تتعرض لبطش الإدارة وإرهابها . وأول هذه القوانين الأمر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وهو الذي يخول للسلطة حق تعطيل الصحف بمجرد قرار إداري ، ويفرض على المخالفين عقوبات صارمة ، كما تضمن هذا الأمر إلزام أصحاب الصحف بدفع ضرائب مالي باهظ . وقد ألنى الضمان في ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٧ ، ثم أرجع في ٢ يناير سنة ١٨٩٧ ، وتسبب عنه تعطيل جميع الصحف التونسية التي كانت تصدر في ذلك الحين ، ما عدا جريدة واحدة هي جريدة « الحاضرة »



وبينما كانت الصحف وجميع النشريات العربية خاضعة لهذه القوانين الصارمة كانت الصحافة الفرنسية في ذلك العهد تتمتع بكامل حريتها ، وقد اشتهرت بمحملاتها الشمواء ضد التونسيين ومصالحهم .

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت قوانين سنة ١٨٨٤ الرقابة على دخول الصحف الصادرة في البلاد الأجنبية ومنها فرنسا .

وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ أتر حوادث « الجلاز » المشهورة أعلنت السلطنة الفرنسية الأحكام العرفية في تونس وعطلت جميع الصحف ماعدا جريدة « الزهرة » وبقيت البلاد تعيش في ظل الإرهاب ونحت كابوس من خنق الحريات حتى سنة ١٩٢٠ حيث اندفع الشعب التونسي يتحدى القوة العاشمة ، فانتشرت الحركة الوطنية في البلاد وظهرت عشرات الصحف .

ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا ، فسرطان ما بادرت السلطنة الفرنسية مرة أخرى إلى إصدار سلسلة من التشريعات في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ - عرفت بالقوانين الاستثنائية - قضت بها على جميع الحريات العامة ، ومن بينها حرية الصحافة ، وأصبح كل فرد في تونس لا يستطيع أن يطعن على نفسه من إرهاب السلطنة الفرنسية ، ولو كان في عقر بيته ؛ إذ أضحي عرضة لأقصى العقوبات ، حتى هل ما يفوه به من حديث في مجالسه الخاصة .

وإزاء هذه القيود المفروضة على الصحف العربية ، رأى الوطنيون أن يصدروا صحفهم باللغة الفرنسية ؛ نظراً لتمتع هذا النوع من الصحافة بكافة الحريات . فأخذوا الامتيازات بواسطة بعض الفرنسيين . ولكن السلطنة الفرنسية سارعت إلى وضع قيود جديدة على هذا النوع من الصحف أيضاً .

ثم عززت السلطنة هذه التشريعات الجائرة بأوامر أخرى صدرت في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ ، أعطت بمقتضاها للمقيم العام الفرنسي حق اعتقال أي فرد بدون أية محاكمة ولو سورية .

وإذا كانت هذه الأوامر تبيح المقبوض عليهم تكليف محام للدفاع عنهم أمام الإدارة نفسها ؛ فإن هذا الدفاع لا نتيجة له ما دامت الإدارة هي صاحبة السلطنة العليا ، وهي الحاكمة بأمرها دون أي اعتبار ، على أن السلطنة الفرنسية



عادت فسحت هذا الحق من المقبوض عليهم في أواخر سبتمبر سنة ١٩٣٤ .  
وقد اتخذت السلطة هذه الأوامر وسيلة للقضاء على الحركة الوطنية المتأججة  
في البلاد وقتذاك . فاعتقلت قادة الحزب الحر الدستوري لمدة سنتين بدون أية  
محاكمة ، كما أصدرت أوامر تقضي بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسي أو يحمل  
شارة بها ألوان هذا العلم ، أو ينشد الأناشيد الوطنية .

وعلى إثر المظاهرات العنيفة التي قام بها الشعب التونسي في أبريل سنة ١٩٣٨  
احتجاجاً على الاضطهاد الذي تعانيه البلاد ، أعلنت السلطة الأحكام العرفية من  
جديد . فصدرت جميع الحريات ، وعانى الشعب التونسي خلال الثماني سنوات  
التالية من تعسف السلطة الفرنسية وطغيانها ما لم يمان نظيره من قبل . وصار  
العشرات من الأبرياء يودعون في أعماق السجون لمجرد الوشاية بهم ، ويظلون  
في غياب السجون ؛ حيث تسلط عليهم أنواع التعذيب وتفرض عليهم الأعمال  
الشاقة ، حتى لاقى الكثير منهم حتفهم .

واشتد طغيان السلطة الفرنسية بشكل لم يعهد له نظير بمد سقوط فرنسا في  
يونيو سنة ١٩٤٠ تحت حكومة فيشي . ثم عاد بصورة أقطع في عهد فرنسا الحرة  
التي ملأت السجون والمعتقلات بأحرار التونسيين وعذبت المئات منهم وأعدمت  
الكثيرين دون أية محاكمة ، وخلعت جلالة الملك محمد المنصف باي تونس ، ثم  
نفته إلى صحراء لغوات في الجزائر . وبقيت البلاد ترزح تحت كابوس الأحكام  
العرفية منذ ذلك العهد إلى اليوم . وإذا كانت القارة قد فكت عن الصحف في  
٢٥ أبريل سنة ١٩٤٧ فإن الأحكام العرفية ما تزال قائمة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشعب التونسي لا يتمتع بحرية التنقل ؛ فإن السلطة  
الفرنسية تضع المراقيل في سبيل كل من يريد السفر إلى الخارج ، وخاصة إلى  
البلاد العربية .

أما التنقل داخل القطر التونسي ، فهو مقيد كذلك ؛ إذ أن هناك مناطق  
لا يسمح بالدخول إليها والتنقل داخلها إلا بإذن خاص ، وهي مناطق الجنوب  
التونسي ، وتسمى « بالمناطق العسكرية » .





ويعاني سكان هذه المناطق جميع أنواع الاضطهاد والمسف من جراء جبروت السلطة العسكرية الفرنسية التي تعامل السكان معاملة العبيد وتسخرهم كالدواب . وبالإضافة إلى هذا فإن الحرب الفردية معدومة في تونس ، وكثيراً ما تعتمد السلطات المحلية في أنحاء القطر التونسي إلى المقاب بالسجن الإداري بدون محاكمة ، وكذلك تسخر الأفراد للعمل الإجباري لمصلحة الإدارة وأحياناً لمصلحة المعمرين وهكذا نرى أن الشعب التونسي يعاني مأساة فاجعة ، هي مأساة الحقوق الديمقراطية التي تصر فرنسا على أن لا تدع للشعب التونسي أي مظهر من مظاهرها ، وتحاول بمختلف التشريعات الجائرة أن تحرمه من جميع الحريات العامة التي هي أساس الحياة الديمقراطية وعمادها .

والحقيقة التي تبدو من وراء ذلك هي أن فرنسا لا تعتمد في حكمها لتونس إلا على القوة ، وأنها تفكر لجميع المبادئ الديمقراطية ، فتكتم أنفاس الشعب وتمنعه من حرية الكلام والاجتماع والتنقل ، هذه الحريات التي لا يستطيع أي شعب أن يعيش بدونها



## الفصل الحادى عشر

### سياسة التجنيس

اتجهت فرنسا في سياستها بتونس نحو فرنسا البلاد ، وسلكت لذلك سبلا كثيرة جعلت في مقدمتها تحقيق تفوق العنصر الفرنسى في البلاد . فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس بفتح أبواب الوظائف التونسية في وجوههم ، والإغداق عليهم من الميزانية التونسية بالمرتبات الضخمة ، والمنح المتعددة ، وباقتطاعهم الأراضى الخصبة التى تنزعهما من أيدي أصحاب البلاد ، بل أضافت إلى ذلك أن سهلت على الأجانب وحتى على التونسيين أنفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية .

ولم تحترم في تنفيذ هذه الخطة القوانين الدولية الخاصة بالجنسية ، ولا السيادة التونسية التى اعترفت بها في المعاهدات ، بل سارت في تنفيذ هذا البرنامج على مراحل متعددة ، فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة ، وأجبرت باى تونس من جهة أخرى على إصدار أوامر عالية لتحقيق نفس الغرض .

وكانت الجنسية الفرنسية تمنح للأجانب المقيمين بفرنسا بمقتضى قانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ، وللأجانب المقيمين بالجزائر بمقتضى قانون ١٤ يونيو سنة ١٨٦٥ . أما الإقامة بتونس فلا تعطى حق اكتساب الجنسية الفرنسية لأن « الأرض التونسية » لا تعتبر « أرضاً فرنسية » .

وعملت فرنسا — بعد فرض حمايتها — على تذييل هذه العقبة من جهة ، كما عملت من جهة أخرى على جعل الحصول على الجنسية التونسية مستحيلاً ، بينما سهلت أسباب الخروج منها . ومن هذه القوانين قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩



الذي يقضى بأن الفرنسية التي تزوج أجنبياً لا تتبع جنسية زوجها ، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها زوجها تسحب عليها جنسيته . أما إذا كانت هذه القوانين لا تخولها ذلك ، فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية . وهكذا فإن الفرنسية التي تزوج تونسياً تبقى فرنسية ، والحال أنه - قبل صدور هذا القانون - كانت تتبع جنسية زوجها .

أما الأمر العالي المؤرخ في ٢٩ يوايو سنة ١٨٧٧ فإنه أعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الذين يرغبون في كسب الجنسية الفرنسية ، كما أنه قرر أن « الأرض التونسية » معتبرة « أرضاً فرنسية » ، بأن جعل إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاث سنوات تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية . وهكذا أصبحت الإقامة في تونس معتبرة كالإقامة في فرنسا نفسها ، وهذا مخالف للقانون الدولي ، وفيه اعتداء على السيادة التونسية .

ثم ازدادت التسهيلات توسماً بالنسبة للأجانب المقيمين في تونس ، وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين تخلوا عن جنسيتهم ثم رغبوا في الرجوع إليها ، وذلك بمقتضى الأمر العالي المؤرخ في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ الذي استصدرته السلطة الفرنسية من الباي ، حتى تجمل القوانين التي صدرت في فرنسا نفسها صالحة لأن تطبق في تونس ( قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩ وأمر فبراير سنة ١٨٩٧ ) ، كما جاء الأمر العالي المؤرخ في أكتوبر سنة ١٩١٠ بتسهيلات جديدة بالنسبة للتونسيين ، إذ نص على سحب الجنسية الفرنسية على أبناء المتجنسين من التونسيين ، وكان لهم - قبل صدور هذا الأمر - الحق في الاختيار بين الجنسيين ، بينما بقي أبناء الأجانب يتمتعون بهذا الحق .

وأصدق مثال على اعتداء فرنسا على حقوق الجنسية التونسية ما جاء في التشريع الذي استصدرته في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو يقضى باخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية ، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية ، ما عدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة .

ولأجل أن تعطى السلطة الفرنسية لاعتدائها هذا صبغة القانون ، وتجعله لا يتعارض مع قانون الجنسية التونسية ، قررت أن هؤلاء الأجانب يكتسبون أولاً



الجنسية التونسية ، ولكنهم يتركونها في نفس الوقت لتتجنب عليهم الجنسية الفرنسية .

وفي هذا الإجراء اعتداء صارخ على قانون الجنسية التونسية التي أقرته فرنسا نفسها ، وقد جاء في الأمر العالي المؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو آخر تشريع صدر في شأن الجنسية التونسية : « يعتبر تونسيا كل شخص ولد بالقطر التونسي من أبوين أحدهما ولد بتونس — هذا عدا الفرنسيين ورعايا فرنسا من غير التونسيين — مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها تونس مع الدول » ويعتقد هذا الأمر نزي أن الدولة التونسية — كغيرها من الدول — تتمتع بحق فرض جنسيتها على الأجانب إذا توفرت فيهم شروط معينة ، ولكن هذا الأمر أصبح غير معمول به ، إذ بمجرد ما يصبح الأجنبي تونسياً تفرض عليه الجنسية الفرنسية وكان الفرض من إصدار هذا التشريع هو فرنسا الجاليات الأجنبية القيمة بتونس ، حتى يتعزز بها المنصر الفرنسي . وقد طبق لأول مرة على الجالية المالطية التي كانت تقيم بتونس منذ أجيال ، ويبلغ عددها ١٣٥٢ نسمة . ولكن إنجلترا احتجت على هذا الاعتداء الواقع على رعاياها ، ورفعت القضية أمام جمعية الأمم ، ثم أمام محكمة العدل الدولية الدائمة بلاهاي سنة ١٩٢٣ ، التي قررت أن المعاهدة الأنجلو فرنسية التونسية المبرمة سنة ١٨٧٥ تمنح هذه القضية صبغة دولية ، ثم قررت فرنسا وإنجلترا إعادة النظر في الموضوع بالطرق الدبلوماسية ، وفي النهاية تم تطبيق هذا التشريع بفرنسة قسم كبير من الجالية المالطية بلغ عدده ٥١٦٠ شخصا .

وفي النهاية تمزقت كل هذه التشريعات بالقانون الفرنسي (الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣) الذي فتح باب التجنس الاختياري بالجنسية الفرنسية على مصراعيه ، ولم يشترط لذلك غير شروط بسيطة ، حتى أصبحت الجنسية الفرنسية تمنح لكل من يقدم طلباً لذلك ويظهر « عواطف فرنسية » .

ومن جهة الوسائل التي استعملتها فرنسا لتيسير الالتحاق بجنسيتها بالنسبة للعرب والأجانب المقيمين بتونس — زيادة على التسهيلات القانونية — ما كانت تقدمه للمتجنسين من مختلف المنح والامتيازات التي منحها للفرنسيين أنفسهم .



وهكذا أصبحت الجالية الفرنسية بتونس تتكون اليوم من مختلف الأجناس البشرية التي رمى بها البحر الأبيض المتوسط ، وقد وفدت على تونس بقصد الاسترزاق السهل واستغلال خيرات البلاد . وتقدر هذه العناصر الأجنبية المفرنسة بثلاث الجالية الفرنسية المقيمة في تونس اليوم .

وقد حاولت فرنسا تطبيق هذه السياسة على التونسيين أنفسهم ، وخاصة في عهد المقيم لوسيان سان سنة ١٩٢١ ، ولكن هذه السياسة أخفقت كل الإخفاق وطويت صفحاتها نهائيا سنة ١٩٣٣ ، إذ شمر الشعب بخطرها ووقف صفا واحداً في معارضتها ، مما أدى إلى اضطرابات وحوادث دامية أصبحت مشهورة في تاريخ الجهاد التونسي .

---



## الفصل الثاني عشر

### الحركة الوطنية

يرجع تاريخ الحركة الوطنية في تونس إلى اليوم الأول الذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على تونس ، وهذه الحركة تعد من أقدم الحركات المناوئة للاستعمار الأجنبي في البلاد العربية . ويجد المتتبع لحلقاتها سجلا كاملا لكفاح شعب في سبيل حريته واستقلاله خلال ما يقرب من سبعين سنة . وقد ابتدأت هذه الحركة بالكفاح المسلح ضد المدوان الفرنسي ، فلما أعيثت الوسائل المادية لجأت إلى الكفاح السياسي بمختلف وسائله ، واستمرت سلسلة هذا الكفاح متصلة الحلقات منذ أن استلمت القوات الوطنية المسلحة حتى اليوم . وقد تطور هذا الكفاح خلال هذه المدة الطويلة بحسب الظروف ، وتكيف حسب مقتضيه مصلحة البلاد ، ولم يستطع الفرنسيون في يوم من الأيام أن يقضوا عليه ، رغم توافر قواتهم الفاشية وأساليبهم الاستعمارية ، بل إن الاضطهادات التي كان ينزلها الفرنسيون بهذه الحركة لم تكن تزيدها إلا قوة وانتشاراً ، وما من اضطهاد نزل بها إلا خرجت منه أقوى وأشد .

#### حركة الشباب التونسي :

لم تظهر الحركة الوطنية في صورة منظمة إلا في أوائل القرن العشرين ، ولا يعني ذلك انعدامها في الأعوام السابقة ، فقد بدأت بمحاولات فردية عديدة قام بها بعض رجال تونس في معارضة السلطة الفرنسية ، ومقاومة مشروعاتها الاستعمارية التي لم تخرج وقتئذ من دور التجربة . وأشهر رجال المقاومة في هذا العهد محمد السنوسي والبشير صفر ، الذي يعتبر بحق أب النهضة التونسية الحديثة ، بما كان يقوم به من نشاط لزرع بذور الوعي القومي بين الشباب التونسي ، فيما كان يلقيه من محاضرات بمهد ابن خلدون في عاصمة تونس .



وبعد أن ظهر أنباء السلطة الفرنسية إلى الاستحواذ على مقاليد البلاد ، ومحاولة القضاء على السيادة التونسية ، ازدادت حركة المقاومة شدة ، وشمر رجالها بوجوب جمع كلتهم في هيئة منظمة تحت زعامة علي باش حانبة ، وقد التف حول هذه الجماعة الشباب التونسي وناصرها ، وتأسست في سنة ١٩٠٤ جريدة «التونسي» التي كانت تعتبر لسان حال الوطنية التونسية في ذلك العهد .

بيد أنه لم يكن لهؤلاء الجماعة برنامج سياسي ، بل كانت حركتهم سلبية ، إذ كانوا يميلون على مقاومة مشاريع الاستعمار ، والدفاع عن حقوق تونس ، بما يشنونه من حملات عنيفة على صفحات جريدتهم . وكانت هذه الحركة متأثرة في بعض نواحيها بحركة الشباب العثماني ، وتدعو إلى فكرة الرابطة الإسلامية .

وإلى هذه الجماعة يرجع الفضل الأكبر في إيقاظ الشعور الوطني بين طبقات الشعب . وقد ظهرت آثار تلك اليقظة في مناسبات عديدة جعلت نفوذ السلطة الفرنسية مهدداً بالزوال .

وفي تلك السنوات أخذ الفلق يعم الشعب ، وتوترت العلاقات بين العرب والأجانب من فرنسيين وإيطاليين بسبب اعتداء الإيطاليين على استقلال طرابلس ، وكانت الاصطدامات بين العرب والإيطاليين في تونس تنذر بقرب حلول كارثة كبيرة . وفي أواخر سنة ١٩١١ أرادت السلطة الفرنسية أن تستولي على جزء من مقبرة الجللاز الإسلامية في عاصمة تونس ، وحاولت تسجيلها في ٧ نوفمبر ، ولكن الشعب هب للحيلولة دون هذا الاعتداء ، واجتمعت جماهير غفيرة لحماية المقبرة ، وأصررت السلطة الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة . فاصطدمت الجماهير مع القوات الفرنسية وانتشرت الثورة في أنحاء العاصمة ، ولم تستطع السلطة الفرنسية إخماد نيرانها إلا بعد عناء شديد .

وقد حملت السلطة الفرنسية جماعة علي باش حانبة مسؤولية هذه الحوادث ، فمطلت جريدة «التونسي» ، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد ، وبقيت تونس تحت الحكم العسكري القاسي منذ ذلك التاريخ إلى سنة ١٩٢٢ .

ثم في سنة ١٩١٢ أضرب عمال «الترمواي» في تونس احتجاجاً على تصرفات الشركة الأجنبية التي كانت تسخر هؤلاء العمال لمصاحبتها الخلعنة . فاجم الشعب على تأييد العمال ، وتضامن معهم إلى أن رضخت الشركة . ولكن السلطة



المغفور له الزعيم عبد العزيز الشعالبي



المغفور له الزعيم علي باش حاميه





الفرنسية عمدت إلى استخدام الجيش في تسيير «الترمايات» للقضاء على الاضراب، فتصدى الشعب لهذه المحاولة يقاومها ويعنم بالقوة كل من يعمد إلى الركوب، إلى أن أُجيبَت طلبات العمال .

وكانت هذه الحوادث انذاراً للسلطة الفرنسية بأن الشعب التونسي قد أعدّ المدّة لمقاومة سياستها، والوقوف في سبيل تنفيذ برامجها الاستعمارية، فعمدت العزم على القضاء على الحركة الوطنية التي كان يقوم بها انصار باش حانبة، ونفت اقطاب هذه الحركة إلى الخارج . فانتقلوا إلى الأستانة ما عدا الأستاذ عبد العزيز الثمالي الذي اختار الإقامة بباريس بعد أن قضى عدة أشهر في الجزائر .

### في الحرب العالمية الأولى :

أقد شملت الدولة العثمانية بمطفيها جميع التونسيين المنفيين، وأكرمت مشواهم وأسندت لبعضهم مناصب عالية . فتابعوا عملهم في الخارج، ورفضوا صوت تونس عالياً في المطالبة بالاستقلال مدة الحرب العالمية الأولى . وقد اشتهر من بينهم على باش حانبة والشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايبي، أما محمد باش حانبة فقد أسس لجنة «تونسية جزائرية» بسويسرا كانت تصدر مجلة «المغرب» للدفاع عن حقوق المغرب العربي، والتنديد بمظالم الفرنسيين فيه؛ والمطالبة باستقلاله .

أما في داخل تونس فقد كانت الأحكام العرفية القاسية تمنع كل نشاط سياسي، فاشتد الضغط على الشعب، واعتقل قادة الرأي طيلة مدة الحرب؛ خوفاً من نشوب الثورات .

وبالرغم من ذلك فإن سكان الجنوب التونسي — وخاصة قبائل بني زيد الذين اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية — أعلنوا الثورة على فرنسا سنة ١٩١٥ تحت قيادة البطل الشهير الحاج سميد بن عبد اللطيف أحد أعضاء المجلس الشورى التونسي ودامت المارك الطاحنة بين قبائل الجنوب التونسي والقوات الفرنسية سنتين كاملتين، ولم تستطع فرنسا القضاء عليها إلا بمد حشد الجيوش الجرارة وإرسال للنجادات الكثيرة .



### الحزب الحر الدستوري التونسي :

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأعلن الرئيس ولسن مبادئه الشهيرة « عمت الشعوب الضعيفة والمستعمرة موجة من الأمل القوي . فأظهرت رغبتها الملحة في التحرر من الاستعمار ، ومن بينها الشعوب العربية التي كانت تطالب باستقلالها . وكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة في مؤتمر السلم بوجود إعطائها حتما في تقرير مصيرها . ففي شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر عريضة أوتمر الصلح المنعقد في باريس للمطالبة بحقوق شعوب المغرب ، كما أرسلت في ٢ يناير سنة ١٩١٩ برقية في نفس المعنى إلى الرئيس ولسن الذي كان يقيم وقتئذ بروما . وقد قدم كذلك الزعيم عبد العزيز الثعالبي الذي كان يقيم في باريس عريضة<sup>(١)</sup> في أوائل سنة ١٩١٩ إلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسي مطالباً باستقلال بلاده ، ثم أصدر في أوائل سنة ١٩٢٠ كتابه الشهير « تونس الشهيدة » الذي فضح فيه الاستعمار الفرنسي وبين فيه رغبة الشعب التونسي في التمتع باستقلاله .

وبينما كان الأستاذ الثعالبي يدافع عن حقوق تونس في باريس ، قام أنصاره في سنة ١٩١٩ بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي ، وتقدموا بعريضة إلى جلالة الملك محمد الخامس يطالبون فيها بإعلان الدستور .

ولافت هذه الحركة تأييد كافة طبقات الشعب التي كانت تشعر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة ، تنضوي تحت لوائها ، وتعمل في صفوفها .

على أن هذه الحركة — وإن كانت نرمي إلى لاستقلال التمام للبلاد — لم تعلن من غايتها جهاراً ، إذ كانت الظروف غير مساعدة . فكان برنامجها العملي في الظاهر برنامجاً إصلاحياً واسماً يرمي إلى إرجاع السلطة إلى أصحاب البلاد الأصليين وقد عمل رجال الحزب وقتذاك للتغام مع فرنسا وإقناعها بوجود إرضاء رغبات الشعب التونسي ؛ إذ أن هذه الرغبات — وخاصة المطالبة بالدستور —

(١) أدرج ملخص هذه العريضة لأول مرة في جريدة « بوبولار » Le Populaire الباريسية في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم في جريدة لومانيتي Humanité في شهر يونيو -



لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية (١) .

وقد انتشرت حركة الحزب انتشاراً سريعاً في سائر أنحاء القطر التونسي ، وصارت لها فروع في كافة المدن ، وأصبحت قوة شعبية تحسب لها السلطة الفرنسية ألف حساب .

وعلى أثر ذلك اتجهت الوفود المدينة إلى باريس للاتصال بالدوائر الرسمية ورجال الأحزاب السياسية . إلا أن هذه الوفود - وإن لقيت عطفاً كبيراً ، وتأيداً من أحزاب اليسار وصحفها - فهي لم تظفر من الحكومة الفرنسية نفسها إلا ببعض الوعود . وبقى الشعب يتربص أنجاز رغباته التي كانت بميدة عن كل تطرف ، وأخذ حماسه يزداد يوماً بعد يوم .

ولاقت الحركة الوطنية تأييداً من القصر نفسه ، وكان للأمير محمد النصف دور كبير في تكوين هذا الاتجاه الجديد الذي اتخذ القصر ، فانضم سموه إلى رجال الحركة الوطنية ، وأدى بحين الإخلاص للحزب .

ومما زاد حماس الشعب اشتعالاً ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من القاء القبض على الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي في باريس وإرجاعه إلى تونس . وقد علفت به السلطة الفرنسية تهمة التآمر مع العدو وأودعته السجن . ولكن الشعب تحمس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية ، فأطلقت سراحه ، وخرج من السجن وقاد بنفسه الحركة الوطنية في تونس .

وإزاء الحالة الخطيرة التي آلت إليها البلاد ، وإمام تيار الحركة الوطنية الذي أصبح يهدد النفوذ الفرنسي ، رأت فرنسا أن تسلك سياسة جديدة . فمكنت مقبلاً عاماً جديداً في تونس وهو لوسيان سان ( Luelen Saint ) ممن اشتهروا بالمهارة واللهاء .

إلا أنه لم يكن في نية الحكومة الفرنسية في يوم من الأيام - كما سيتبين

(١) مما يجدر ذكره أن رجال الحزب استصدروا فتوى قانونية من أستاذين فرسيتين مشهورين وهما « جوزاف بارتيليسى » و « أندري فايس » تبين أن المطالبة بالدستور لا تتعارض مع المعاهدات .



ذلك فيما يلي — تغيير الاتجاه الأصلي لسياستها الاستعمارية ، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على إجابة رغبات الشعب ، وكلما ظهرت إزمة جديدة في تونس ، وتخرج موقف فرنسا فيها واشتد عليها ضغط الشعب ، غيرت المقيم العام حتى توهم الناس أنها تنوى تغيير سياستها ، فتمكن بتلك المناورة من ربح الوقت ، وإخماد نار المعارضة إلى حين ، ثم تتحين لها الفرص للقضاء عليها .

وقد عين المقيم الجديد في شهر يونيو سنة ١٩٢١ . وبعد فترة من الزمن قضاها في درس الوضع ، رأى أن يمطى بمض « الترضيات » للشعب التونسي في شهر إبريل سنة ١٩٢٢ . وانحصرت هذه الترضيات في رفع الأحكام العرفية التي كانت أعلنت منذ سنة ١٩١١ ، وتمويض المجلس الشورى بالمجلس الكبير ، وتأسيس وزارة العدل ، مع الفصل بين السلطات العامة .

ولكن هذه الإصلاحات لم ترض الشعب التونسي ، فاشتدت حملته على السلطة الفرنسية ، وقد ساعده على ذلك إطلاق الحريات العامة ، فتعددت الصحف الحرة ، وكثرت الاجتماعات العامة التي كان يعقدها الحزب .

وفي نفس الوقت ظهرت حركة عمالية وطنية نشيطة تحت قيادة الزعيم النقابي محمد علي القابسي ، فاشتد بها ساعد الحركة الوطنية .

أما فرنسا فإنها لم تغير سياستها ، بل زاد جشعها ، واتسعت برامجها الاستعمارية ، بعد أن تعطل تنفيذها مدة الحرب ، وانضحت اتجاهاتها الجديدة ، وتركزت خطتها النهائية في محاولة القضاء على كيان الدولة التونسية ، وفرنسة البلاد . وتنفيذاً لسياستها الاستيطانية نظمت هجرة الفرنسيين إلى تونس ، وفتحت في وجوههم أبواب الإدارات التونسية ، واقطعتهم الأراضي التي اغتصبها من العرب .

ومما زاد في تخرج موقف الفرنسيين أن جلالة الملك محمد الناصر أخذ يطالب فرنسا رسمياً بإنجاز مطالب شعبه . وتوترت العلاقات بينه وبين فرنسا حتى هدده بالتخلي عن العرش ، إذا لم تنفذ فرنسا مطالب شعبه . وحاول المقيم العام إرجاعه عن موقفه ، وأصدر أمره إلى القوات المصفحة بمحاصرة القصر الملكي يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ . فثار الشعب عن بكرة أبيه على هذا الاعتداء ، وقامت



المظاهرات الشعبية في كافة مدن القطر التونسي ، وعمت الاضطرابات جميع أنحاء البلاد حتى أوْشكت أن تنقلب إلى اصطدامات دامية .  
ولم يرجع الباي عن موقفه إلا بعد أن قدم له المقيم العام وعودا ضريجة بإجابة المطالب القومية ، على شرط تأجيل إنجازها إلى ما بعد الزيارة التي كان رئيس الجمهورية الفرنسية « ميلران » ( Millerand ) ينوي للقيام بها إلى تونس وبعد أن تمت هذه الزيارة في أواخر شهر إبريل أصدر المقيم العام أوامر استثنائية قضى بها على الحريات العامة . فتعطلت جميع الصحف ، ومنعت الاجتماعات العامة ، وسلطت العقوبات الصارمة على قادة الرأي ، ونفى بمضهم خارج القطر التونسي .  
فأنجحه الزعيم عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي إلى الشرق سنة ١٩٢٣ ؛ رافعا لواء الجهاد التونسي بين الشعوب العربية والإسلامية ، وأصبحت الحركة الوطنية بوقاة جلالة الملك محمد الناصر الذي كان يشتملها برعايته وتأييده .

ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد المنيف ، إذ كانت حر كته لا تزال فتية لم تتوغل في كافة طبقات الشعب ، ولم يمر عليها زمن طويل يمكنها من نشر الوعي القومي في الشعب بصورة تجعلها تستطيم تحمل كفاح طويل وتضحيات جسيمة .

### حركة الشباب التونسيين :

أثر فترة الخلود التي أسفر عنها الاضطهاد أفلت زمام قيادة الشعب من أيدي الجماعة الذين كانوا على رأس الحزب ، وتقلده جماعة من الشباب المثقف بمد عودتهم من فرنسا ، وقد ظهروا في الميدان الوطني بحركة جديدة في أساليبها واتجاهاتها .  
وقد التف هؤلاء مع بقية الشباب التونسي المثقف حول جريدة « صوت التونسي » التي أصدرها الأستاذ الشاذلي خير الله سنة ١٩٢٩ ، بمد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة « اللواء التونسي »

وساعدت تصرفات السلطة الفرنسية نفسها على انتشار الروح الوطنية ، وبمها في قوة جديدة . وحدثت في تونس أثناء ذلك حادثتان كبيرتان كان لهما



أثر فعال في عودة انتشار الوعي القومي من جديد ، ويرجع إليها الفضل الأكبر في استئناف الشعب التونسي لكفاحه السياسي الذي لم يتوان فيه منذ ذلك المهد إلى يومنا هذا .

أما الحادثة الأولى فهي انعقاد المؤتمر الأنخارستي Congrès Eucharistique بماصمة تونس في مايو سنة ١٩٣٠ . وقد اعتبره الفرنسيون « حملة صليبية تاسمة » ، ورأى التونسيون في هذا المؤتمر وانعقاده في بلاد إسلامية مساً بكرامتهم ، وإهانة لدينهم .

وأما الحادثة الثانية فهي ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من إعداد المدة لإقامة احتفالات بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات اجتمعت الطبقة المثقفة التونسية في مؤتمر عام ( ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ) قررت فيه مضاعفة نشاطها في مقاومة الاستعمار الفرنسي . فانتخبت هيئة لإدارة وتحرير جريدة « صوت التونسي » ، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيبة .

وأخذ الشعب يلتف حول هؤلاء الشبان الذين رأى فيهم نشاطاً كبيراً ، وحماساً متدفقاً ، وأقداماً متزايديداً ، وتكون لهم مراكز ممتاز بين قادة الرأي العام ، وأصبح الشعب يمدد عليهم آمالاً جساماً في السير به إلى الخلاص ، وإيقاظه من براثن الاستعمار .

وقد حاولت السلطة الفرنسية القضاء على نشاطهم ، فقدهم المحاكمة سنة ١٩٣١ . ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات في الشوارع أجبرت السلطة الفرنسية على التقهقر وإلقاء المحاكمة . وكان لذلك رنة فرح عممت جميع طبقات الشعب ، وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه .

وقد رأت السلطة الفرنسية في النهاية أن تعدل عن إقامة الاحتفالات المقررة لآحياء ذكرى الاحتلال الفرنسي من جهة ، ومن جهة أخرى أصدرت سلسلة من القوانين الاستثنائية للقضاء على نشاط الحركة الوطنية .

وفي شهر نوفمبر ١٩٣٢ أسس الأستاذ الحبيب أبو رقيبة مع بعض أعضاء هيئة إدارة « صوت التونسي » جريدة مستقلة تحت عنوان « العمل التونسي »



وفي أواخر سنة ١٩٣٢ رأى بعض رجال السياسة الفرنسية - وعلى رأسهم بول بنكور Paul Boncourt - وجوب فتح أبواب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام عرب المغرب ، ممياً وراء فرستهم . وحاولت فرنسا تنفيذ هذه الخطة في تونس ، بان استصدرت من رجال الدين فتوى بان التجنس من المسلمين لا يخرج عن دينه ، ويجوز دفنه في مقابر المسلمين . وما أن شاع خبر هذه المحاولات حتى ثارت نائرة الشعب ، وأخذت الصحف الوطنية التي كانت تصدر وقتذاك ، وهي « العمل التونسي » و « لسان الشعب » وكذلك « صوت التونسي » التي كان يصدرها الحزب الحر الدستوري التونسي ، تفضح هذه المحاولات وتشهر بها تشهيراً .

ومن المصادقات أن أكثر عدد الوفيات بين المتجنسين العرب في تلك المدة ، فكان الشعب يمانع في دفنهم في مقابر المسلمين ، مما أدى إلى مصادمات بين الشعب والقوات الفرنسية ذهبت نخبها أنفوس عديدة ، وخاصة ببليدة المنستير

#### الحزب يستعير نشاطه :

وهكذا انبعثت الحركة الوطنية انبعاثاً جديداً ، وأخذ الحزب يعمل لتوحيد الصفوف ، وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة . ورأى أن الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد على أسس متينة ، ووضع خطاً ملائماً للظروف ومسيرة لما اتسبه الشعب من وعى قومي . وكان الدافع لسلك هذا الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة .

فمقد الحزب مؤتمراً في ١٢ و١٣ مايو سنة ١٩٣٣ تم أثناءه قبول هيئة جريدة « العمل التونسي » ، بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب .

وأصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً بين في ديباجته « أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلاً ذريعاً ، بمد تجربة دامت سنوات طويلة » ، وأن الغاية التي يرى إليها الحزب هي « تحرير البلاد ، ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ، ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدة المتصرفة في شؤونها » .

وأثر هذا المؤتمر ازدياد نشاط الحركة الوطنية ، وساد التضامن بين قادة الشعب ، فقررت السلطة الفرنسية إزاء هذا أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة



الوطنية . فأصدرت من جهة قراراً بإنشاء مقابر خاصة بالمتجنسين التونسيين ، وعطلت من جهة أخرى الصحافة الوطنية ، وحلت كل تشكيلات الحزب الحر الدستوري .

ولسكن ذلك لم يوقف نشاط الحركة الوطنية ، إذ كان يرى الشعب في تأسيس مقابر خاصة للمتجنسين انتصاراً كبيراً سجله ضد الاستعمار الفرنسي ، حتى صار المتجنسون العرب يطالبون بالرجوع إلى الجنسية التونسية .

### الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد :

على أثر خلاف حدث بين قادة الحزب الأولين وجماعة « العمل التونسي » الذين دخلوا اللجنة التنفيذية أثر مؤتمر سنة ١٩٣٣ ، إنعقد مؤتمر ببلدة قصر هلال في مارس سنة ١٩٣٤ ، حضره نواب عن سائر شعب الحزب للنظر في مسألة الخلاف ، وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسي من حضور المؤتمر ، فأعلن المؤتمر فصلهم من الحزب وانتخبوا « ديواناً سياسياً » لإدارة الحزب الذي سمي منذ ذلك التاريخ « الحزب الحر الدستوري الجديد » ، وعين الأستاذ الحبيب أبو رقيبة أميناً عاماً له .

أما بقية أعضاء اللجنة التنفيذية فإنهم لم يترفوا بهذا الانتخاب واستمروا يعملون باسم « الحزب الحر الدستوري التونسي القديم » .

وقد امتازت حركة « الديوان السياسي » بما أدخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير في طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح ، وبدأت بتنظيم الحزب على أسس شعبية . فكان أعضاؤه في النواحي والأقاليم ينتخبون « الشعب » التي تكون هيئات الحزب المحلية ، ولكل إقليم « جامعة » تتكون من مختلف الشعب التابعة له ، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات في مؤتمر بمقد سنويا بالعمامة لانتخاب « الديوان السياسي » الذي يشرف على تنفيذ سياسة الحزب . وهكذا صار الحزب يمثل الشعب تمثيلاً شاملاً .

أما دعاية الحركة الجديدة فكانت ترتكز على لجان دعاية متفرعة في سائر أنحاء القطر، وعلى الإكثار من الاجتماعات العامة في المدن والقرى والبوادي ، لإثارة أفكار





طامة الشعب ، وكان يقوم بهذه الجولات أعضاء الديوان السياسي أنفسهم ، وعلى رأسهم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة الذي بذل نشاطاً كبيراً في نشر مبادئ الحزب بين طبقات الشعب في خطواته الأولى ، حتى توغلت الحركة الوطنية في البوادي النائية وأقصى الجبال ، وعمها الوعي القومي ، بعد أن كانت قبل ذلك المهة منحصرة في المدن ، ولا يتأثر بها سوى طبقة معينة من الشعب .

وكان يساعد الديوان السياسي في حركته اللدائية بين طبقات الشعب بعض أقطاب الحركة الوطنيين في الأقاليم نخص بالذكر منهم الرحوم الحبيب أبو قطفة رئيس جامعة منطقة بنزرت والأستاذ يوسف الرويسي رئيس جامعة منطقة الجريد والأستاذ الهادي شاكر رئيس جامعة صفاقس .

وإزاء هذا التيار الجارف الجديد ، سلك المقيم الجديد « بيرطون » سياسة جديدة ، وسمى للتفاهم مع العناصر الوطنية ، بمحاولة إعطائهم بعض الترضيات وتحذير نشاطهم ببعض الوعود . فسمح لهم أولاً بإصدار جريدة « العمل » وبمقد الاجتياحات العامة . ثم لما تحقق من خطر هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي قرر القضاء عليها ، فألقى القبض على قادة الحركة وأبرز أعضائها في ٢ سبتمبر ١٩٣٤ واعتقلهم ببرج القصيرة في صحراء الجنوب التونسي ، وكان من بين هؤلاء الأساتذة الحبيب أبو رقيبة ويوسف الرويسي والرحوم الحبيب أبو قطفة والهادي شاكر وصالح بن يوسف وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية في تونس .

### الاضطهاد والقارعة :

وما كاد خبر اعتقال قادة الحزب ينتشر حتى عممت الاضطرابات كامل البلاد ، فاعلنت الاضرابات وتوالى الاضطدامات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة ، وبخاصة في بلدة المكنين وقصر هلال وطبرية والبرجين ونقطة وهنزل تميم .

فكانت هذه الاعتقالات بداية عهد اضطهاد عنيف لم يسبق له مثيل ، دام سنتين متواليتين بلا انقطاع . وكلما زاد تعسف السلطة الفرنسية اشتد رد الفعل من الشعب وازدادت مقاومته ، وكانت اعتقالات الرجال العاملين مستمرة طيلة هذه المدة بلا انقطاع . ورات السلطة الفرنسية في آخر الأمر أن سياستها ، المرتكزة على



استعمال القوة والنفوذ قد منيت بالفشل والخسران ، خصوصاً وقد اشتد الضغط على المقيم بيطون من طرف هيئة الحزب التي كانت تعمل في باريس تحت قيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، بمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية .

### الحزب يستعيد نشاطه :

رات الحكومة الفرنسية أن نهج منهجاً جديداً في سياستها بتونس ، فمكنت في شهر أبريل ١٩٣٦ المقيم العام « لاجيون » ، الذي بادر بإطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة ، وكان انفراج الأزمة بعد ما قامت الحركة الوطنية من اضطهاد عنيف يعتبر انتصاراً عظيماً سجله الحزب لنفسه ، وباعثاً على سرعة إنتشار الوعي القومي من جديد . فتمكن الحزب من استكمال تنظيم صفوفه على أسس الديمقراطية بمد أن تعطى مدة سنتين ، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل أطراف القطر ، وتكونت شعبية للحزب في كل المراكز ، وكثرت جمعيات الكشافة ، ونأست النقابات الوطنية الحرة ، حتى أصبح الشعب كله متكثلاً في تشكيلات الحزب وفي هذه الأثناء تقلدت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ، فبعثت أملاً كبيراً في نفوس الشعب التونسي ، وراى الحزب الجديد أن يحاول سلوك سياسة التفاهم مع فرنسا ، لما اشتهرت به أحزاب اليسار التي تتكون منها الحكومة الفرنسية من مناصرتها لمطالب الشعوب الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي . فوافد الحزب أمينه العام الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى باريس مرات عديدة خلال سنتي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، للتفاهم مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية ، وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي .

وقد رأى الحزب في ذلك الحين أن يسلك في سياسته مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستمجة ، كرحلة أولى في سبيل تحقيق أهداف الحزب الأصلية التي ترمي إلى استقلال البلاد وسيادتها ، على أن يكون الوصول إلى هذه الأهداف في مراحل ، وفي مقدمتها إحترام المعاهدات التي خرقها فرنسا منذ فرض الحماية ، وتنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب في طريق الرقي ، وأعداده لتسيير شؤونه بنفسه . وهذا برنامج عملي غير متطرف ، كان من شأنه أن يفوز بتأييد أحرار فرنسا .



وقد قدم الحزب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع مطالبه المستعجلة ، الذي يقوم على منح الشعب التونسي برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه .

ولكن حكومة الجبهة الشعبية سلكت نفس السياسة التي كانت تسلكها الحكومات التي سبقتها على إختلاف ألوانها السياسية ، وهي سياسة بذل الوعود التي لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخدير الشعب وكسب الوقت ، فبعثت الوزير فيينو إلى تونس . وبعد درس الحالة بها أذاع خطابا بالراديو ، أعلن فيه وجوب « إصلاح الإدارة التونسية وتشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم »

وبرغم هذا فإن سياسة فرنسا لم يطرأ عليها أي تغيير ، إذ كانت خطة فرنسا الاستعمارية لا تتأثر أو تتغير بتغيير الحكومة المركزية أو باتجاه سياستها الداخلية ، بل إن وزارة الخارجية أقصت الوزير فيينو لأنه أظهر بعض العطف على الشعب التونسي .

وفي شهر يوليو سنة ١٩٣٧ عاد الزعيم عبد العزيز الثعالبي من الشرق فاقبله الشعب بمهرجانات لم يسبق لها نظير في تاريخ تونس ، إذ كانت تعتبر أب الحركة الوطنية .

وفي هذه الأثناء قام العمال التونسيون باضرابات عامة من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية ، فقاومت السلطة الفرنسية حركة العمال مقاومة عنيفة ، تسببت عنها حوادث دامية ، أسفرت عن عشرات من القتلى ومئات من الجرحى ، في مناجم المتلوي وأم العرايس والمظيلة والجبل الأبيض والمتلين .

ولما رأى الحزب أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت في هذه المرة كما فشلت في المرات السابقة ، وإن السلطة الفرنسية تنوى القضاء على الحركة الوطنية التي أصبحت خطراً يهدد نفوذها في البلاد ، دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٧ . وبعد استعراض الحالة اتخذ قرارات هامة ترمي إلى تنظيم خطة للمقاومة ومقابلة العنف بالعنف .

وكان من الواضح أن فرنسا قد صممت عزمها على القضاء على الحركات الوطنية ليس في تونس فحسب ، بل في جميع أقطار المغرب العربي . ولم يمض غير قليل حتى بدأت حركة الاضطهادات العنيفة في كل من صراكش والجزائر .



فراى الحزب أن يتضامن عند ذلك مع الحركة الوطنية في مهاكش والجزائر ،  
وقرر الإضراب العام في نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ومنذ ذلك التاريخ ابتدأت السلطة الفرنسية تتربص برجال الحزب العاملين ،  
وتنزل بهم أفسى أنواع الإضطهاد ، ومنعت الاجتماعات العامة ، فإزداد هيجان الشعب ،  
ولم يرضخ الحزب لهذا المنع واستمر يعقد الاجتماعات وينظم المظاهرات الشعبية  
الاحتجاج على السلطة الفرنسية ، فاسفر ذلك عن اصدمات بين الشعب والقوات  
الفرنسية المسلحة منذ أوائل سنة ١٩٣٨ ، وسالت الدماء في أماكن ممتدة  
وخاصة في بزررت .

وإزاء هذه الحال اجتمع المجلس الملى للحزب في شهر مارس ، وحدد نهائيا  
موقفه من سياسة القمع التي انتهجتها فرنسا في كافة أنحاء القطر ، وتوزع قادة  
الحزب لعقد الاجتماعات العامة وإعداد الشعب للصمود أمام هذه الموجة الاضطهادية .  
فكانت السلطة الفرنسية تلقى عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية . فاعتقلت  
في ٤ إبريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف الرويسي ، بعد أن منعت  
اجتماعات أرادها عقدها في وادي مايز . وعلى أثر ذلك قامت اضطرابات أفضت إلى  
الاصطدام بين الشعب والقوات المسلحة ، فمات العشرات وجرح المئات من  
الوطنيين .

ثم اعتقل في ٦ إبريل الأستاذة صالح بن يوسف والمهادي نورية ومحمود بورقيبة  
أثناء قيامهم بجولة دعائية في منطقة الكاف .

وهكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة اعتقالات واسعة شملت جميع قادة  
الشعب ، ولم يبق منهم من لم يزعج به في أعماق السجون .

فكان رد فعل الحزب عنيفاً ، إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تنقطع إلى  
أن ترجع السلطة الفرنسية عن غيها . وانتشرت الدعوة إلى مقاومتها بالعنف وإلى  
المصيان المدني والمسكرى .

فقامت مظاهرات هائلة في كامل أنحاء القطر التونسي يوم ٨ إبريل سنة ١٩٣٨  
ونمت في هدوء تام ، وقد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة ونظامه المتيد وتكفل  
الشعب حوله .



وإزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائياً على الحزب ، ولو أدى ذلك إلى أسوأ العواقب . وفي يوم ٩ أبريل - أثر اعتقال زعيم الشباب الأستاذ على البهلوان - تجمهر الناس أمام المحكمة ؛ فجاءت القوات المسلحة الفرنسية ، وأطلقت نيرانها على الجماهير ، قتلت زهاء الخمسةائة وبيبلغ عدد الجرحى عشرات المئين ووقعت حوادث مماثلة في بقية أنحاء القطر التونسي في نفس اليوم . واعتقلت السلطة العسكرية بقية قادة الحركة ، وفي مقدمتهم الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة الذي ألقى عليه القبض وهو في فراش المرض . وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد وصارت المحاكم العسكرية في كل المدن تصدر أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد ، وغصت السجون والمتقلات بالوطنيين ، وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد ، يعمث فيها فساداً ، ويمذب الأهالي ويضطهدهم ويمتدى عليهم في الشوارع وينتهك حرمت بيوتهم ، واستمر الاضطهاد والتعسف بصورة فظيعة لم يسبق لها نظير ، ودامت هذه الحال خمس سنوات ، ذاق فيها الشعب التونسي الأمرين بسبب البطش والظلم الفرنسي .

### الاضطهاد ومركبة المقاومة :

كانت حوارث ٩ إبريل ١٩٣٨ التي دبرتها السلطة الفرنسية للقضاء على الحركة الوطنية فاتحة عهد من الاضطهادات والتعسف . وقد دام هذا العهد المظلم خمس سنوات متتالية ، دون أن يعثرى الشعب فتور أو ملل ، بل استمر في كفاحه بعزم ثابت وإيمان قوى ، وأخذ هذا الكفاح صبغة عنيفة لم تعرف من قبل . وكانت الحركة الوطنية تزداد نشاطاً وقوة كلما ازدادت السلطة الفرنسية تمسكاً وبتشاكاً .

وقد قرر الشعب أثر حوارث ٩ إبريل أن يقابل العنف بالعنف ، فدخلت الحركة في طور جديد من المقاومة ، وقامت الاضطرابات والحوادث الدامية في جميع أنحاء البلاد ، بالرغم من إعلان الأحكام العرفية ، واعتقال الألوف من الوطنيين بصورة مستمرة ، وبالرغم من أن الحزب لم يكن له في ذلك الحين قيادة منظمة .



وبعد بضعة أشهر انتظمت الحركة الوطنية من جديد تحت قيادة الدكتور الحبيب ناصر ، وتشكلت شعب للحزب في كافة المدن والقرى في نظام سرى محكم ، وصارت هذه التشكيلات تعمل في الخفاء وتنفيذ التعليمات التي تتلقاها من القيادة الجديدة .

وكانت النشرات السرية التي يصدرها الحزب لإنارة الرأي العام وإذكاء الروح الوطنية في الشعب ، تقوم مقام الصحف الوطنية المعطلة والاجتماعات العامة المتنوعة .

وكان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات في الشوارع احتجاجاً على السلطة الفرنسية وتصرفاتها في تونس . وأول مظاهرة قام بها الحزب في ذلك العهد كانت في ميناء تونس وشوارعها ، بمناسبة قدوم القيم العام الفرنسي الجديد « إريك لابون » Erick Labonne في شهر نوفمبر ١٩٣٨ ، واشهرت هذه المظاهرة بمشاركة عدد من السيدات اللاتي ألقى عليهن القبض مع عدد كبير من المتظاهرين .

ولما رأت الحكومة الفرنسية تخرج الحالة في تونس ، وأنها بالرغم مما تستعمله من الشدة للقضاء على الحركة الوطنية لم تستطع القضاء عليها ، بل زادها الاضطهاد قوة وانتشاراً ، جنحت إلى تخفيف وطأة الاضطهاد ، فقررت إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب في البرلمان الفرنسي ، برئاسة « الميولا كروزير » Lagrosillière فكان وجود هذه اللجنة مناسبة لأن نتقدم إليها الوفود من كافة أنحاء القطر التونسي بمرائض تطالب فيها بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين وإجابة مطالب الشعب وسمح القيم الجديد بإصدار بعض الجرائد ذات الصبغة الوطنية منحصر بالذكر منها جريدة « تونس الفتاة » وجريدة « تونس » .

وكانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، وظهرت مطامع إيطاليا في الاستيلاء على تونس . فقررت الحكومة الفرنسية في شهر يناير سنة ١٩٣٩ إيفاد رئيسها دالادي Daladier إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها . وانغمم الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا في بلاده ، وأنه يطالب باستقلاله ، وقام بمظاهرات رائعة ، وخاصة في بنزرت وباردو وتونس



وصفاقس وفي كل مكان حل به الرئيس الفرنسي . وقد اعتقلت السلطة أثناء هذه المظاهرات المئات من الوطنيين وحكمت عليهم أحكاماً قاسية . وزيادة على ذلك فإن احتجاج الشعب على السلطة الفرنسية كان يتجلى في ما كان يحدثه من أعمال الإرهاب والتخريب التي كلفت الإدارة خسائر فادحة . وقد تكررت الحرائق في المصالح الفرنسية ومصالح الجيش الفرنسي وحقول المعمرين ، وكانت وسائل المواصلات تقطع في سائر أنحاء القطر التونسي وخاصة الخط الحديدى وأعمدة التليفون وأسلاكه . ولم يوقف تيار هذه الحركة ما كانت تصدره المحاكم الفرنسية العسكرية من أحكام بالإعدام على كل من يتهم بالقيام بعمل من هذا النوع .

واشتدت هذه الحركة مدة الحرب الأخيرة بالرغم مما اتخذته السلطة الفرنسية من الاحتياطات . ومن جملة ما عمدت إليه من الوسائل أن فرضت على السكان حراسة أعمدة التليفون في جميع أنحاء القطر ، وجمعت كل فرد مسؤولاً على عشرة أعمدة .

وقد تخرج الموقف مدة الحرب العالمية الثانية ، وظهرت حركات العصيان بين الجيوش التونسية التي جندتها فرنسا بالقوة القاهرة ، وقد اضطرت السلطة الفرنسية إلى استعمال الخيلة نارة والقوة نارة أخرى لحملهم على ركوب البواخر التي كانت تنقلهم إلى ميادين القتال في فرنسا وبلجيكا . وقد انتشرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين الذين كانوا يراطلون في تونس نفسها وخاصة بمدينة الفيروان ومدينة قابس . وقضت السلطة الفرنسية على هذه الحركات بكل شدة ، وجردت كل الجنود التونسيين من الأسلحة طول مدة الحرب .

وبلغ الاضطهاد الفرنسي مدة الحرب أشده ، فكانت المحاكم العسكرية تصدر أحكامها بصورة مستمرة على الوطنيين ، حتى امتلأت السجون والمعتقلات في تونس والجزائر بألوف من الوطنيين التونسيين .

### الهدنة بين فرنسا والمحور :

ولما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمحور رأى قادة الحزب الدستوري أن يقوموا



بحركة واسعة للمطالبة بالاستقلال لتونس وبقية أقطار المغرب العربي . وكانت وضعية فرنسا الجديدة الناجمة عن احتلال جيوش المحور لها تجعلها عاجزة عن القيام بتمهيداتها نحو تونس ، وحماتها من كل اعتداء . ورأى الوطنيون أن الوقت قد حان لأن يعلنوا بطلان الحماية وأن ينادوا باستقلال تونس ، وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٤١ تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب تاجر بمريضة إلى البلاط يطالب فيها حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين في فرنسا ، كما تقدمت وفود أخرى بمرائض في نفس المعنى إلى السلطات التونسية المحلية .

ولسكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباي ، كما اعتقلت أعضاء الوفود الأخرى وزجت بهم في السجون . ثم أطلق سبيلهم بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباي نفسه .

وعلى إثر ذلك كثرت أعمال التخريب والاضطرابات والحوادث الدامية والثورات المحلية ، وكان أبرزها حوادث قصر هلال وثورة دقاش ؛ مما أدى إلى اعتقال مئات من الوطنيين .

وكانت الزعماء الذين اعتقلوا على أثر حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ وفي مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة ، لا يزالون معتقلين في سجن « سان نيكولا » بمدينة مرسيليا . وقد ساءت حالتهم من الجوع والمذاب إلى أن أشرف بعضهم على الهلاك ، ولم تتجاور السلطة الفرنسية على محاكمتهم خشية وقوع اضطرابات خطيرة في تونس . وإزاء ضعف الرأي العام التونسي واستمرار الحوادث ، عملت على تحسين حالتهم المادية ، ثم أطلقت سراح ١٢ منهم ونقلتهم إلى قرية « تريتس » بقرب مدينة « أكيس انبروفنس » ، حيث أقاموا هناك إقامة جبرية .

وبعد فترة من التردد رجعت السلطة الفرنسية إلى سياسة القمع ، واعتقلت في ١٩ يناير سنة ١٩٤١ الدكتور الحبيب تاجر وزملاءه أعضاء الديوان السياسي للحزب الذين أفلتوا من الاضطهادات التي نالت كثيراً من إخوانهم المشاركين لهم في هذا الكفاح العنيف منذ سنة ١٩٣٨

ولكن الحركة الوطنية لم تقف أمام هذه الصدمة ، وتكونت دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة ، وكلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها أخرى في قيادة الحركة ، وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة ولا حوادث التخريب





## جهود جلالة المنصف باي :

تمزج جانب الحركة الوطنية بجلوس جلالة محمد المنصف على عرش تونس في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ . وكان معروفا بمواقفه الوطنية السابقة ، ومناصرة للحزب الحر الدستوري الذي كان عضوا رسمياً فيه منذ عهد شبابه سنة ١٩٢٢ . فعمل هذا الملك على تقوية الروح الوطنية بمواقفه الخالدة . وقد أراد أن يدافع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه ، فقدم عريضة إلى رئيس حكومة « فيشي » في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، طالب فيها باحترام السيادة التونسية وإرضاء رغبات الشعب . وكانت هذه العريضة لا تختلف في بنودها الستة عشر عما كان يطالب به الحزب ، قبل اعتقال زعمائه سنة ١٩٣٨ ، فتوترت العلاقات بين جلالاته وبين ممثل فرنسا بسبب ذلك ، ولكن الإزمة انفجرت بينهما بمد أن وعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بإحراز مطالبه . غير أن السلطات الفرنسية بدأت منذ ذلك الحين تضمر الشر لجلالاته ، وتتحين الفرص للتخلص منه .

## عودة الحزب إلى الكفاح العنفي :

في اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ نزلت جيوش المحور في تونس بمساعدة السلطة الفرنسية نفسها . وكانت السجون مكتظة بالوطنيين ، فرأى هؤلاء أن الوقت مناسب لأن يعودوا إلى نشاطهم ، وبأخذوا بزمام الحركة من جديد في تلك الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد . وحاول المعتقلون منهم الخروج من السجن بالقوة ، بعد أن عدوا أن السلطة الفرنسية بصدد تدبير مؤامرة لنقلهم إلى ما وراء خطوط القتال ، فقاموا بثورة داخل السجن وتمسكوا من فتح أبوابه ، إلا أن الجنود الرابطين أمام باب السجن حالت بينهم وبين ذلك ، بعد أن قتل منهم أربعة وجرح الكثيرون . وكانت هذه الحادثة السبب الرئيسي في إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كافة سجون تونس في غرة ديسمبر سنة ١٩٤٢ واستأنف هؤلاء كفاحهم ، وانتظم الحزب من جديد بجمعهم تشكيلاته ، وانتشرت شعبه في المدن والقرى والمدامر ، وأنشأوا منظمة للشباب التونسي



تضم الآلاف من الشبان الذين أنشئت لهم معسكرات للتدريب . وقد نظم الحزب دعاية واسعة انشر الوعى القومي وتوجيه الرأي العام ، بما كان يقوم به رجاله من جولات في كافة أنحاء القطر ، وما يعقدونه من اجتماعات عامة . وكان الحزب يصدر جريدة يومية تحت عنوان « أفريقيقا الفتاة » .

وقد ساد هذا المهذ جو من الحرية لم تعرف تونس له نظير ، وكانت روح التضامن قوية بين جميع الناس ، وتكونت جمعيات الإسعاف التي تولت مساعدة المنكوبين من جراء الحرب ، وتأسس تحت إشراف الحزب لجان تابعة لجمعية الهلال الأحمر في كل مكان ، وتطوع شباب الحزب لمساعدة السلطة التونسية في تنظيم التمرين وحفظ الأمن وأعمال الإسعاف . وكان النزاع قائماً بين هؤلاء وبين الشباب الفرنسي من جماعات ( S. O. L ) الذين كلفتهم الإدارة الفرنسية بالقيام بأعباء هذه المهمات ، إلا أن الشباب التونسي لم يترك لهم المجال ، حتى أدى الأمر في كثير من الأحيان إلى الاصطدامات بين الفريقين وإلى سفك الدماء .

وفي ذلك المهذ حاول جلالة المنصف باي أن يسترد السلطة التي سلبتها فرنسا من الحكومة التونسية ، فبدأ بتكوين وزارة انتقالية اختار أفرادها بنفسه ، كخطوة أولى لتحقيق رغبات الشعب في تسلم مقاليد حكمه وإعلان استقلاله . إلا أن تطورات الحرب في تونس حالت دون إنجاز هذا البرنامج ، بعد أن احتلت القوات الحليفة البلاد التونسية .

وفي تلك الظروف الحرجة التي كانت تجتازها البلاد استطاع جلالة محمد المنصف بمهارة كبيرة أن يشرف على تسيير شؤون البلاد ، وقد لزم الحياد التام بين القوات المتحاربة في بلاده ، بالرغم من جميع المحاولات التي كانت تقوم بها سلطات المحور والسلطة الفرنسية المتماونة معها ، لجمه على الدول عن هذه الخطة . أما رجال الحزب الدستوري فإنهم عملوا على تنظيم الحزب تنظيلاً محكماً حتى جعلوا منه قوة تستطيع أن تفرض إرادتها ، وأن تسترجع حقوق تونس رغم كل الصعوبات .

وكان الملك والحزب، يطالبان باطلاق سراح الزعيم الحبيب بورقيبة وبقية الزعماء المعتقلين في فرنسا ، وإرجاعهم إلى تونس .

وأرادت سلطة المحوران تستغل هذا الأمر لتقوية مركزها في تونس ، فقامت



بتحرير الزعماء التونسيين من سجون فرنسا ونقلتهم إلى روما . فنزلوا ضيوفا على الحكومة الإيطالية ، وذلك في ٩ يناير ١٩٤٣ . وقد حاولت إيطاليا من جهتها الدخول في مفاوضات سياسية مع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبه ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام الموقف الوطني الصلب الذي وقفه الأستاذ أبو رقيبه من المفاوضات الإيطالية ، ذلك الموقف الذي كان سبباً في تأخير إرجاعه إلى تونس ، ولم يسمح له بمغادرة روما إلا تحت إلحاح جلالة الملك النصف ، وضغط الشعب التونسي المتظاهر أمام المفوضية الإيطالية . فوقع أرجاعه هو وبقية زملائه من قادة الحركة في ٨ إبريل ١٩٤٣

### الحركة الوطنية في أوروبا :

أما قادة الحركة الذين كانوا في معتقلات تونس واستأنفوا نشاطهم أيام احتلال المحور ، فقد كان بعضهم - وهم الدكتور الحبيب ثامر والأساتذة الطيب سليم والرشيد إدريس وحسين التريكي والمرحوم الهادي السميدي - يرون وجوب الهجرة إلى أوروبا ، وكان على اتفاق معهم في الرأي الأستاذ يوسف الروبسي والمرحوم الأستاذ الحبيب أبو قطفه<sup>(١)</sup> اللذان كانا معتقلين في سجون فرنسا . وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد ، ووجوب انتهاز الفرصة لخرق النطاق الحديدي المضروب حول تونس وبقية بلاد المغرب . وقد اقتحموا أشد الصعوبات في تلك الظروف الممرجة للوصول إلى أوروبا ، وحملوا رأية الكفاح الوطني خارج البلاد ، وكتبوا صفحة من الجهاد جديدة في اللدعاية لقضية تونس خاصة والمغرب عامة لدى مختلف الأوساط الأوروبية . وقد ضموا جهودهم إلى جهود زعماء العرب المهاجرين وتعاونوا معهم ، وأنشأوا مكتباً ببرلين سمي « مكتب المغرب العربي » ، وآخر بباريس لللدعاية لقضية بلادهم ، وأصدروا صحيفة باللغة الألمانية والعربية في برلين تحت عنوان « المغرب العربي » .

(١) توفي الأستاذ حبيب أبو قطفه في ٥ مايو سنة ١٩٤٣ أثناء قصف الباخرة التي كانت تنقله بين تونس وصقلية ، ودفن في مدينة تراباني في جزيرة صقلية ، فكانت خسارة تونس فيه كبيرة ورزؤها بفقدته عظيماً ، فقد كان روحاً بطلاً في الكفاح لا يجارى ومثالا في التضحية والإخلاص .



وقد رأوا أن يصرفوا عنايتهم للاهتمام بالجالية المغربية القيمة بفرنسا وأوروبا ، وكان عددها يفوق المئتي ألف . فعملوا على بث اللداعية الوطنية بين صفوفها وإيقاظ شعورها الوطني ، وكان أكثرهم مسخرين للعمل في المصانع وفي أعمال التحصينات على شاطئ المحيط الأطلسي ، وهم يمشون تحت شروط خاصة ويماملون معاملة شاذة ، من قبل المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي . وكان لزاماً على من تولى حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم أن ينتشلوهم من هذه الحالة ، وأن يوجدوا لهم مؤسسة تدير شؤونهم وترعى مصالحهم ، على غرار المؤسسات التي كانت من نوعها لبقية العمال .

وكان لهذه الحركة التي قام بها رجال الحزب في أوروبا أثرها في اللداعية لقضية المغرب حتى في البلاد العربية الشرقية ؛ إذ اقتضت ظروف الحرب الثانية وجود عدد كبير من رجالات العرب وشبابهم في أوروبا ، وكانوا يجهلون كل شيء عما يجري داخل بلاد المغرب .

### بعد انهيار قوات الحلفاء لتونس :

ولم يمض غير قليل حتى احتلت جيوش الحلفاء تونس في ٨ مايو سنة ١٩٤٣ . فدخلت الجيوش الفرنسية تونس تحت حماية جيوش الحلفاء ، وأرادت أن تنقذ الفرصة للقضاء على الحركة الوطنية في تلك الفترة الأولى التي سادت فيها الفوضى ، وأول ما بادرت إليه هو خلع ملك البلاد جلالة محمد المنصف ، بدعوى التعاون مع المحور ، يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ ، ونفته إلى بلدة الأغوات في جنوب الجزائر . وقد قام الجيش الفرنسي والسلطة الفرنسية في كل أنحاء القطر بحركة قمع إجاعي ؛ فأصدرت أوامرها بإعدام المئتين من الأفراد ، فأعدموا رمياً بالرصاص بدون محاكمة ، ونسفت القرى الآمنة بسكانها ، وألقي بالمئات من الوطنيين في غياهب السجون . كل ذلك لا تزال الرعب في قلوب الشعب والقضاء على الحركة الوطنية .

ولكن الشعب أمام هذه الموجة من الاضطهاد العنيف صمد في مقاومته ، حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورات مسلحة ، خاصة بناحية دوز وناحية رأس الجبل . أما زعماء الحركة الوطنية أنفسهم فقد أفلتوا من هذا الاضطهاد ؛ ولكنهم



الوات تحت رحمة السلطة الفرنسية التي ضيقت عليهم الخناق ووضعتهم تحت رقابة سديدة ، وكانت الأحكام العرفية مسلطة على البلاد . وبالرغم من هذا فإنهم عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب ، مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعى القومى الذى كان قد زرعه الحزب بجهود جبارة فى السنوات الأخيرة .

وبعد أن انتظم الحزب فى الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة ، عقد قادة الراى فى تونس مؤتمراً فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ ، وانفقوا على تقديم عرضة للحكومة الفرنسية تتضمن المطالبة بالاستقلال الذاتى للبلاد التونسية .

ولكن السلطة الفرنسية لم تغير موقفها بل شددت الخناق على الحزب ، واستمرت فى اتباع سياسة الضغط والاضطهاد . وفرضت على الزعيم الحبيب أبو رقيبة إقامة جبرية بالماسمة . وكانت تقصد من ذلك منعه من القيام برحلات داخل القطر التونسى لنشر دعاية الحزب .

وإزاء هذه الحالة ، وبعد أن يؤس قادة الحركة من الوصول إلى حل للقضية التونسية مع فرنسا ، اتجهت أنظارهم إلى الخارج ، وخاصة إلى الشرق العربى ، ورأوا وجوب خرق النطاق الحديدى المضروب على تونس ، حتى يرفعوا صوتها عالياً بالمطالبة بحقوقها أمام الضمير العالمى . وفى ذلك الحين كان برتوكول الإسكندرية قد تم توقيعها ، وظهرت للوجود جامعة الدول العربية ، فأرقدوا الأستاذ الحبيب أبو رقيبة إلى مصر ، فغادرتونس فى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ واجتاز حدودها خفية ، وبعد سفرة طويلة مملوءة بالأخطار والمتاعب وصل القاهرة فى يوم ٢٦ إبريل ١٩٤٥

وبعد مغادرة الزعيم الحبيب أبو رقيبة لتونس ، خلفه فى قيادة الحركة الأستاذ صالح بن يوسف أمين الحزب العام مع بقية أعضاء الديوان السياسى ، وهم الأساتذة : المنجى سليم والهادى نويرة وعلى البلهوان والدكتور سليمان . فواصل الديوان السياسى عمله فى إحكام تنظيم الحزب ، وتقوية دعايته بين طبقات الشعب ، بالرغم من كل العراقيل التى كانت تضعها السلطة الفرنسية فى طريقه . فازدادت الحركة قوة وانتشاراً أما السلطة الفرنسية فقد استمرت فى سياستها دون أن تلتفت إلى هذه الوضعية الجديدة التى أصبحت تهدد نفوذها ، وحاولت فى مناسبات عديدة أحداث الاضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على حزبه . ومن هذه الحوادث



حادثة « الطابور » التي دارت رحاها في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وقد أطلقت أيدي جيش الطابور في شوارع تونس ، فهجم على السكان وقتل منهم الكثيرين . وتكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسي في سائر أنحاء القطر التونسي في سنتي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، كانت أفظها كارثة بلدة زرمدين في شهر يوليو ١٩٤٦ ، حيث سلط الفرنسيون قوات الدرك على سكان القرية ، فماتوا فيها فساداً وهدموا الدور وأتلفوا ما بها وهدموا الأعراس .

وإزاء هذه الاعتداءات الشنيعة نظم الشعب حركة مقاومة ، بجانب حركة الحزب الحر الدستوري . فتكونت جمعيات سرية كثيرة توزع النشريات السرية ، وتدعو إلى المقاومة العنيفة .

وقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامناً قادة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري مع قادة الديوان السياسي للحزب في ميدان الكفاح الوطني ، واتحادهم في جبهة وطنية واحدة ، وكذلك دخل عناصر جديدة لها مكانتها في الأوساط التونسية وفي مقدمتها علماء جامعة الزيتونة نخص بالذكر منهم الأستاذ الشاذلي بن القاضي والأستاذ الفاضل بن عاشور .

وفي شهر أغسطس ١٩٤٦ رأى قادة الشعب أن يمدوا النظر في موقفهم على ضوء ما طرأ على قضيتهم من عوامل جديدة جعلتها معروفة في الرأي العام ، فمقدروا مؤتمر أعاماً في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، حضره ممثلون عن الحزب الدستوري الجديد والقديم ، ونقابات العمال ، وأساتذة جامعة الزيتونة ، واتحاد الموظفين ، واتحاد التجار وأرباب الصناعات ، وجمعية الفلاحين ، وجمعية الأطباء والسيادة وجمعية المهنيين التونسيين ، وجمعية المعلمين ، كما حضره الوزراء السابقون في عهد جلالة النصف باي ، وبعض أعضاء المجلس الكبير ، وكان عدد الحاضرين يفوق السبعمائة . فوافق المؤتمر بالإجماع على ميثاق وطني<sup>(١)</sup> أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية . وقبل انفضاض المؤتمرين هاجمت القوات الفرنسية مكان الاجتماع وألقت القبض على أربعين من الحاضرين . فعم البلاد جو من الاضطرابات الخطيرة ،

(١) انظر نس الميثاق في ملاحق هذا الكتاب .



## الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية

وقد ظهر إلى الشمال الأستاذ صالح بن يوسف سكرتير الحزب الحر الدستوري التونسي  
وللى جانبه المرحوم الشيخ العروسي الحداد رئيس المؤتمر الوطني



طائفة من شباب الحزب يحملون الأعلام العربية



وقامت المظاهرات واضرب الناس عن أعمالهم ، واحتجبت جميع الصحف العربية كما احتج العالم العربي على هذا التصرف ، وردد صدى هذه الحادثة الرأى العام العالى . وخشيت السلطنة الفرنسية اندلاع الثورة في البلاد ، فأطلقت سبيل المعتقلين بعد أن قضوا شهراً في السجن .

وأمام إجماع الشعب على المطالبة باستقلال البلاد ، رأت السلطنة الفرنسية أن تتخذ موقفاً جديداً ، وإن تدخل إصلاحات على البلاد فأعلن المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ برنامج إصلاحاته<sup>(١)</sup> . وكانت إصلاحات صورية لا تغير شيئاً في جوهر الحماية ، ورأى الشعب أن هذه الإصلاحات لا تحقق المطالب التي قررها المؤتمر ، فرفضها رفضاً باتاً وأعلن منغطفه واحتجاجه عليها .

وقد كثرت في ذلك العهد الاتصالات بين المقيم الفرنسي وقادة الشعب للتفاهم معهم وإقناعهم بقبول مشروع الاتحاد الفرنسي ، ولكنهم رفضوا التفاهم مع الحكومة الفرنسية على غير أساس إعطاء الاستقلال التام لتونس . وقد كانوا أعلنوا من قبل احتجاجهم على مشروع الاتحاد الفرنسي ، لما أدرج في دستورفرنسا الجديد ، وأيدم في هذا الاحتجاج الباي نفسه .

وكان من أبرز مظاهر الحركة الوطنية في هذا العهد الاحتفالات الشعبية الرائعة التي أقامها الحزب يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤٧ ، بكافة المدن والقرى ، أحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية . وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن استغناء عام قام به الشعب التونسي ليبين لفرنسا ، أن انظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية ، لا إلى المشاركة في الاتحاد الفرنسي .

والظهر الثاني لنشاط الحزب إعلانه الحداد والقيام بإضراب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ، وهو يوم الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسي على تونس بفرض الحماية الفرنسية ، وكذلك إعلانه الإضراب العام يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٧

(١) أهم ما تضمنته هذه الإصلاحات هو إحداث مجلس وزراء يتكون من ست وزراء تونسيين وست وزراء فرنسيين، ورفع عدد المجالس البلدية المنتخبة ، وإلغاء المراقبات الاقليمية ، وإلحاح من اختصاص المراقبين المدنيين .





احتجاجاً على خلع جلالة محمد المنصف باي ، وهو اليوم الذي إعتدى فيه الفرنسيون على عرش تونس .

وقد رأت فرنسا في أغسطس ١٩٤٧ أن تنفذ برنامج الإصلاحات التي أعلنت عنه في سبتمبر ١٩٤٨ ، وهي تريد من وراء ذلك أن توهم الرأي العام العالمي أنها تعمل للإجابة رغبات الشعوب الواقعة تحت سيطرتها . غير أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئاً في جوهر القضية التونسية ، بل رجعت بالقضية إلى الوراء ، وقد أجمع الشعب على رفضها ، وفي مقدمته قادة الحزب الحر الدستوري الذين صمموا على رفض أى مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنياً على أساس الاستقلال التام للبلاد .

أما جلالة المنصف ملك تونس الشرعي فقد نقل من جنوب الجزائر إلى شمالها بمدينة « تينيس » ، ومن هناك إلى مدينة « بو » بجنوب فرنسا في شهر أكتوبر ١٩٤٥ حيث يقيم اليوم ، ولا يزال الشعب يطالب برجوعه إلى العرش . وقد أصبح جلالته بفضل مواقفه الخالدة في منفاه رمز الجهاد الوطني ، وهو يؤيد الحركة الوطنية في الداخل والخارج وينفخ فيها من روحه القوية .

### حركة العمال في تونس :

أصبحت حركة العمال في تونس من العناصر الأساسية في كفاح الشعب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي . وقد نشأت هذه الحركة عقب الحرب العالمية الأولى . وكان العمال في تونس في ذلك العهد منضمين إلى جامعة النقابات الفرنسية (C. O. T.) ، وبالزعم من نزعتها اليسارية فإن اتجاه هذه الهيئة كان اتجاهاً استعمارياً . فرأى العمال التونسيون أن يكونوا نقابات وطنية ، وقام الزعيم النقابي الدكتور محمد علي القابسي سنة ١٩٢٤ بإنشاء نقابات للعمال التونسيين ، منفصلة عن جامعة النقابات الفرنسية . ولكن هذه المنظمة الفتية لاقت مقاومة عنيفة من السلطة ومن المنظمة الفرنسية ، وانتهى الأمر بحلها ، ونفى زعيمها إلى الشرق مع جماعة من قادة هذه الحركة في أواخر سنة ١٩٢٥ ، ولكن فكرته أثمرت وترعرعت ، فلما عادت الحريات العامة إلى تونس سنة ١٩٣٧ ، قامت من جديد حركة نقابية وطنية ، مستقلة عن جامعة النقابات الفرنسية ، ولكن السلطة الفرنسية قضت



عليها في نفس الوقت الذي قضت فيه على الحركة الوطنية أثر حوادث ٩ إبريل سنة ١٩٣٨

وفي سنة ١٩٤٤ سمحت السلطة الفرنسية بتأسيس نقابات تونسية حرة ، فانتشرت هذه الحركة الفتية بسرعة كبيرة ، وبفضل مجهودات زعيمها فرحات حشاد أنظم إليها كافة العمال التونسيين ، ويبلغ عدد المنخرطين فيها مائة وخمسين ألفاً وهم يكونون اليوم قوة كبيرة تحسب لها السلطة الفرنسية حسابها . وقد ظهرت هذه الحركة العمالية في مظهر حركة وطنية تؤيد الحزب الدستوري في مطالبته بالاستقلال . ولذا رأت السلطة الفرنسية أن تقضى عليها ، واستعملت ما في وسعها من نفوذ ومناورات حتى لا تعترف بوجودها هيئة الاتحاد العالمي للعمال ( F, S, M ) . وقد قامت في المدة الأخيرة باضراب عام دقاً من الحريق النقابية ، وتم هذا الإضراب في كامل القطر ، ونعلت جميع مصالح الحكومة وطرق المواصلات . فأرادت السلطة الفرنسية أن تفتّم الفرصة للقضاء عليها من أساسها ، فديرت لها مؤامرة بمساعدة الجيش الفرنسي ، وبينما كان العمال المضربون في محطة قطار صفاقس يحافظون على تنفيذ الإضراب ، هاجمهم القوات المسلحة بدون سابق انذار وأطلقت عليهم الرصاص ، فمات منهم ٣٠ وجرح ١٥٠ ، واعتقلت السلطة الفرنسية عقب ذلك مئات من العمال وأودعهم السجن ، وقد تظاهر الشعب التونسي بأسره احتجاجاً على هذا الاعتداء الدامي ، وقدم أعضاء بلدية صفاقس استقالتهم وحملوا السلطة الفرنسية مسؤولية هذه الحوادث . ولكن السلطة الفرنسية مع ذلك قدمت زعماء الحركة النقابية إلى المحكمة الفرنسية ، فأصدرت عليهم في ٢٠ يناير ١٩٤٨ أحكاماً قاسية .

وبالرغم من هذا كله فلم تستطع السلطة الفرنسية القضاء على الحركة العمالية في تونس .

### الحركة الوطنية في المشرق :

كان الشرق العربي لا يعرف عن القضية التونسية إلا القليل ، بسبب النطاق الحديدي الذي ضربته فرنسا لمنع تسرب الأخبار عن هذه البلاد التي تعيش في



هزة جعلتها أشبه ما تكون ببلاد السوفيات .

وفي أواخر الحرب العالمية الأخيرة استطاع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة خرق هذا النطاق ، وبجرد وصوله إلى القاهرة بذل نشاطاً كبيراً للتعريف بقضية تونس ، وقد تجلّى ذلك في اتصالاته بدوائر جامعة الدول العربية والهيئات السياسية العربية ، وفيما كان ينشره من فصول في شرح القضية التونسية ، وما يقدمه من مذكرات ، وفيما تنشره له الصحافة من تصريحات .

وقد عزز جهاده في الشرق العربي إخوانه الذين كانوا لاجئين في أوروبا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به في القاهرة في شهر يونيو ١٩٤٥ . فانتظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية لقضية تونس في القاهرة تحت اسم « مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي » . وبدأ بإصدار نشرة دورية باللغة العربية تغذي الصحافة العربية في أقطار الشرق بأحداث الأخبار عن تونس ، وتشرح قضيتها للرأي العام العربي ، وأخرى باللغة الفرنسية لتغذية شركات الأخبار والأوساط الأجنبية .

وفي يوليو ١٩٤٦ وصل إلى دمشق قادماً من أوروبا الأستاذ يوسف الروبيعي ، فبدأ نشاطه لقضية تونس وبقية القضايا العربية ، بما كان يقوم به من محاضرات في النوادي القومية واتصالات بالدوائر الرسمية ، وما كان ينشره من مقالات في الصحف .

وقد قامت هذه الحركة بمهمتها في ربط الصلة من جديد بين الأقطار الشرقية وتونس ، التي يعمل الاستعمار الفرنسي جاهداً على فصلها عن شقيقاتها في الشرق العربي ، وقد أخذ العالم العربي في المشرق يهتم بما يجري خلف الستار الحديدي المضروب حول هذه البلاد .

وكان الغرض من هذه الحركة هو إخراج قضية تونس من المحيط المصطنع الذي وضعتها فيه فرنسا إلى محيطها الطبيعي ، كجزء من القضية العربية العامة . وبعد أن اتسعت الحركة في الشرق ، سافر الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ديسمبر ١٩٤٦ ، للاتصال بالهيئات الرسمية والوفود الدولية في هيئة الأمم المتحدة ، تمهيداً لمرض قضية تونس على هذه الهيئة .



### في مكتبة المغرب العربي

صو الأيمير عبد السكريم جلال المغرب وملك يقينه ساحة المقي الأأكبر والأستاذ المظيب أبو رقية  
والم شله دولة رياض الصليح ودولة جميل صمدم بك وممال عبد الرحمن حزام باشا



وكان بجانب مكتب تونس مكاتب تمثل حركة الجزائر وحركة مراکش وتقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به مكتب تونس .  
ولما كانت الحركات الوطنية في أقطار المغرب الثلاثة تعمل لتحقيق هدف واحد ، وتكافح عدواً واحداً ، فقد قررت عقد مؤتمر في ١٧ فبراير ١٩٤٧ ، وقد اجتمع المؤتمر ، وانتهى بتقرير استقلال أقطار المغرب ووحدتها وجلاء القوات الأجنبية عنها ، ورفض مشروع الاتحاد الفرنسي والالتزام إلى جامعة الدول العربية ، تمهيداً للوحدة العربية الكاملة . كما قرر توحيد مكاتب الحركات الوطنية في القاهرة وإنشاء مكتب موحد تحت اسم « مكتب المغرب العربي » .  
فلاقي هذا المكتب تأييداً كبيراً من كافة الهيئات والأحزاب في الشرق العربي ، وكان لهذا العمل التوحيدي أثره في نشاط الدعاية لقضية المغرب .  
وقد ضاعف هذا النشاط خروج البطل العربي سمو الأمير عبد الكريم الخطابي من الأسر الفرنسي ، ونزوله في القاهرة ضيفاً على جلالة المنصور المنعم .  
وقد خطت الحركة الوطنية في المغرب خطوة أخرى جريئة ، وذلك بتكوين لجنة تحرير المغرب العربي من ممثلين عن الأحزاب القومية في تونس والجزائر ومراكش ، تحت رئاسة سمو الأمير عبد الكريم الخطابي .



## خاتمة

أجلنا في الفصول السابقة تاريخ تونس في القديم والحديث ، وقد حاولنا أن نرسم للقارى صورة واضحة العالم عن هذا القطر العربى كما يبدو من خلال عصوره التاريخية ، معتمدين على أوثق المصادر وأدق الإحصاءات دون أن نغفل عن التنبيه إلى ما فى بعض المصادر الأجنبية من محاولة تكييف تاريخ هذه البلاد — وبخاصة فى العصر الحديث — تكييفاً يلائم أغراض المستعمرين ويخفى الأهداف الحقيقية التى يرمون إليها من وراء استعمارهم .

وقد اقتصرنا فى عصور تونس التاريخية على النواحي البارزة فى حياتها ، وهى النواحي التى من شأنها أن تعطى للقارى صورة واضحة من حياة هذه البلاد وحضارتها وعلاقتها بغيرها من الدول ، وعيننا بصفة خاصة بالعصر الحديث ، لأن تونس دخلت فيه فى عهد سرطان ما انقلب إلى عهد استعمار أجنبى تحت ستار الحماية الفرنسية . ولا محيص لمن يريد أن يشكهن بمستقبل هذه البلاد عن أن يحيط بهدها الحاضر ، وبالسياسة الفرنسية المتبعة فيها وبالتيارات الاستعمارية التى تسيرها فى جميع النواحي .

وقد لاحظ القارى أن هناك تغطية تحول فى تاريخ تونس الحديث : أولها ناتجة من معاهدتى «باردو» و«المرسى» اللتين سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية .

والثانية ناتجة عن الحركة الإستقلالية التى نشأت بصفة منظمة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وقطعت فى مقاومة الفرنسيين والمطالبة بحقوق البلاد شوطاً بعيداً ، حتى ترعرعت وبلغت حدّاً أقض مضاجع الفرنسيين فى الوقت الحالى . وإذا كانت الحماية الفرنسية قد فرضت على تونس أن تسلم مقاليد أمورها لفرنسا التى تحاول أن تبقىها إلى الأبد مرهوبة بعجلة امبراطوريتها ، فإن الحركة التونسية الاستقلالية قد كانت دائماً معارضة لهذا الاتجاه واستطاعت خلال الثلاثين سنة الماضية أن تثير حرباً عواناً ضد الخطة الفرنسية . فنجحت فى إيقاف



التجنيس بالجنسية الفرنسية ، واستفحال أمر الإدارة الفرنسية المباشرة واحباط سياسة الإدماج وغير ذلك .

وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تخدع العالم في الماضي بأنها تقوم في تونس بمهمة تمدينية كما خدعت بعض التونسيين الذين تستند إليهم في استتباب سيطرتها ، فإن هذه الخدعة لم تمد تنطلي على أحد ، بعد ما تبين للجميع - بعد تجربة دامت سبعة وستين عاماً - أن فرنسا لا تريد خيراً لهذه البلاد ، وأن الحماية قد عرقلت تقدمها ووقفت حجر عثرة في سبيل رقيها .

وقد أصبح جميع التونسيين يؤمنون بأن تقدمهم لا يتأتى إلا بعد رفع النير الفرنسي عنهم واسترجاع استقلال البلاد وحربيتها ، بعد أن فشلت كل المحاولات التي بذلت في ظروف مختلفة للاستفادة من الحماية وتوجيهها في صالح البلاد ، كنظام مؤقت ينتهي بالوصول إلى أن تتولى البلاد مقاليد أمورها وتحكم نفسها بنفسها .

وإذا كان الاستقلال حقاً طبيعياً لكل شعب ، فهو - علاوة على ذلك - شيء ضروري لتونس ؛ إذ أنها لم تجن من الحماية الفرنسية إلا استنزاف ثروتها وبقاءها ترسف في أهلال الجهل والفقر والمرض ، وتمريض منشآنها ومرافقها وأراضيها للدمار والحراب في الحربين العالميتين الماضيتين .

وقد كان من الأمل - أثناء الحرب العالمية الأخيرة - أن تتحول فرنسا عن أساليبها الاستعمارية ، وتحاول إقامة علاقتها بتونس على أساس استقلالها ، والتعاون معها داخل هذا الإطار على ما يحفظ مصالح الطرفين دون مساس بسيادة البلاد وكرامة أصحابها .

ولكن الحرب انتهت ، وعلى الرغم من أن فرنسا خرجت منها ضعيفة منهارة لا تستطيع أن تقف على رجلها دون معونة خارجية ، فإنها لم تتحول قيد أعلة عن سياستها الاستعمارية إزاء تونس ، ولم تستطع جميع التغيرات التي طرأت على كثير من البلاد المستعبدة التي تحررت من ربة الاستعمار - إما بحد السيف ، وإما بالتفاهم - أن تحدث أثرها في العقلية الفرنسية ، وتنبها إلى أن عهد الاستعمار قد انقضى ، وأن دولا أعظم منها وأقدر على الاحتفاظ بمستمراتها قد اضطرت إلى أن تسلم مقاليدها لأصحابها وتصلح أخطاها الماضية ؛ مراعاة لمصالحها الحقيقية



لأنها قد أدركت أن المستقبل هو لحرية الشعوب ، وأن الاستعمار الذي أشرف على الانهيار لم يبق له مجال ، وأن الأساس الصحيح هو تقدير رغبات الشعوب وإقامة العلاقة معها على أساس التعاون الصادق وتبادل المنفعة المشتركة .

برغم هذا كله فإن فرنسا ما تزال مصرة على الاحتفاظ بما تسميه الامبراطورية الفرنسية في الوقت الذي ترى فيه انهيار الامبراطورية البريطانية والهولندية أمام أعينها ، وفي الوقت الذي تواجه فيه داخل بلادها من المشاكل ما يكاد يفضي بها إلى الانهيار المحتوم .

ومع ذلك فما يزال الفرنسيون يتشبثون بالاستعمار ، ويحاولون أن يموهوا على الشعوب الراضحة تحت حكمهم بما يسمونه بمشروع « الاتحاد الفرنسي » . أما هذه الشعوب فقد شقت طريقها إلى الاستقلال ولن تنطلي على تونس ولا على غيرها خدعة هذا الاتحاد الذي تعرف أنه بدعة جديدة يراد بها المحافظة على الاستعمار الفرنسي تحت ستار جديد .

والتونسيون جميعاً يدركون أن هذا الاتحاد إنما هو مظهر من مظاهر سياسة الإدماج التي حاولتها فرنسا في الماضي وأخفقت فيها ، وأن هذا الاتحاد لا يمكن أن يتم بين تونس وفرنسا ؛ لأنه لا توجد هناك رابطة تربط بينهما ، وأن مستقبل بلادهم مرهون بكفاحهم وبمعاونة الجامعة العربية التي يعتبرون الانضمام إليها شيئاً طبيعياً تفرضه وحدة الجنس والدم واللغة والتاريخ والتقاليد .





## الملاحق

- ١ -

### نص معاهدة باردو

المنعقدة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضهما أن يمتد إلى الأبد حدوث قلاقل ، كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكم علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال ريار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة ، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس ، قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للفرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحرييتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث : تعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يمس بأمن مملكته .



البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية :

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته الدهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الحائنين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيها بعد ، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقم عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها ، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باي

الجنرال بربار



- ٢ -

## نص اتفاقية المرسى

المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالملكة التونسية ، وفقاً لأحكام المعاهدة البرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه ، توثيقاً لمرى المودة بين القطرين العاصرين ، إتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض ، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسمو بهاد بولس كامبوت وزيره المقيم بتونس ( الحامل لنيشان الليجيون دونورصنف أوفيسيه ونيشان المهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ ) ، فقدم الوزير المشار إليه أوراق اعتماده لمعد الإتفاقية المحددة في البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمدلية والمالية ، التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها .

البند الثاني : تضمنت الحكومة الفرنسية قرضاً بمسقطه سمو الباي لتحويل أول دفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠٠ فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك . وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب الملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص اسمو الباي المعظم من مداخيل الملكة أولاً : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا ، ثانياً : مخصصات سمو الباي ، وقدرها مليونان من الريالات التونسية ( أي ١٢٠٠٠٠٠ فرنك ) ، وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة الملكة ودفع مصاريف الحماية .



البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكتملة للمعاهدة المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل . ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير القرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن .

وإبداناً بصحة ما تقدم ، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

الإمضاء

وكتب بالمرس في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

علي باي

بولس تابور

---



- ٣ -

## ميثاق المؤتمر الوطني التونسي

بعد أن تناول المؤتمر الوطني التونسي ، المنعقد يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ بماصمة تونس ، وضعية البلاد السياسية بالدرس والتحليل ، وافق بالإجماع على الميثاق التالي :

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً - وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا - بعد أن دافعت على استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها - إلى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام . وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية .

وحيث أن الحماية قد استحوذت - بعد مضي خمس وستين سنة - إلى نظام استغلالي استعماري ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريباً منظماً ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المهمة في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية - التي هي حق خاص لجلالة الباي ، حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرقي سام مضغوط على حريته الشخصية - وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وأن المال ( المديرين والمحافظين ) أصبحوا أهواناً



ينفذون أوامر المراقبين الدنيين الفرنسيين ، وحيث أنها زعت سلطات جميع الموظفين التونسيين ، وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من العطن .

وحيث أن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي ومائلته قد خرقت الماهدات مرة أخرى ، نقلت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف ، معتدية حتى على الفواعد الأصلية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب ، لا هو إلحاف ولا حـكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلكت فرنسا — منذ أول عهد الحماية — سياسة تفكير الأهالي مفتعصة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين ( وجلهم من الفرنسيين ) — وهي ميزانية لا رقابة لاشعب عليها ، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجركية وتجارية ، تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفكير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة العمرين والموظفين ، وفتح باب التجنيس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية للمعالطين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ، وحتى الإيطاليين في العهد الأخير ، لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي ، والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإسراف المالي ، الذي تقتضيه هذه السياسة ، إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو السكان العرب ، من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ، ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة ، التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .



وحيث أن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية وحيث أن التونسيين قد حرروا في بلادهم من الحريات الأولية ، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية

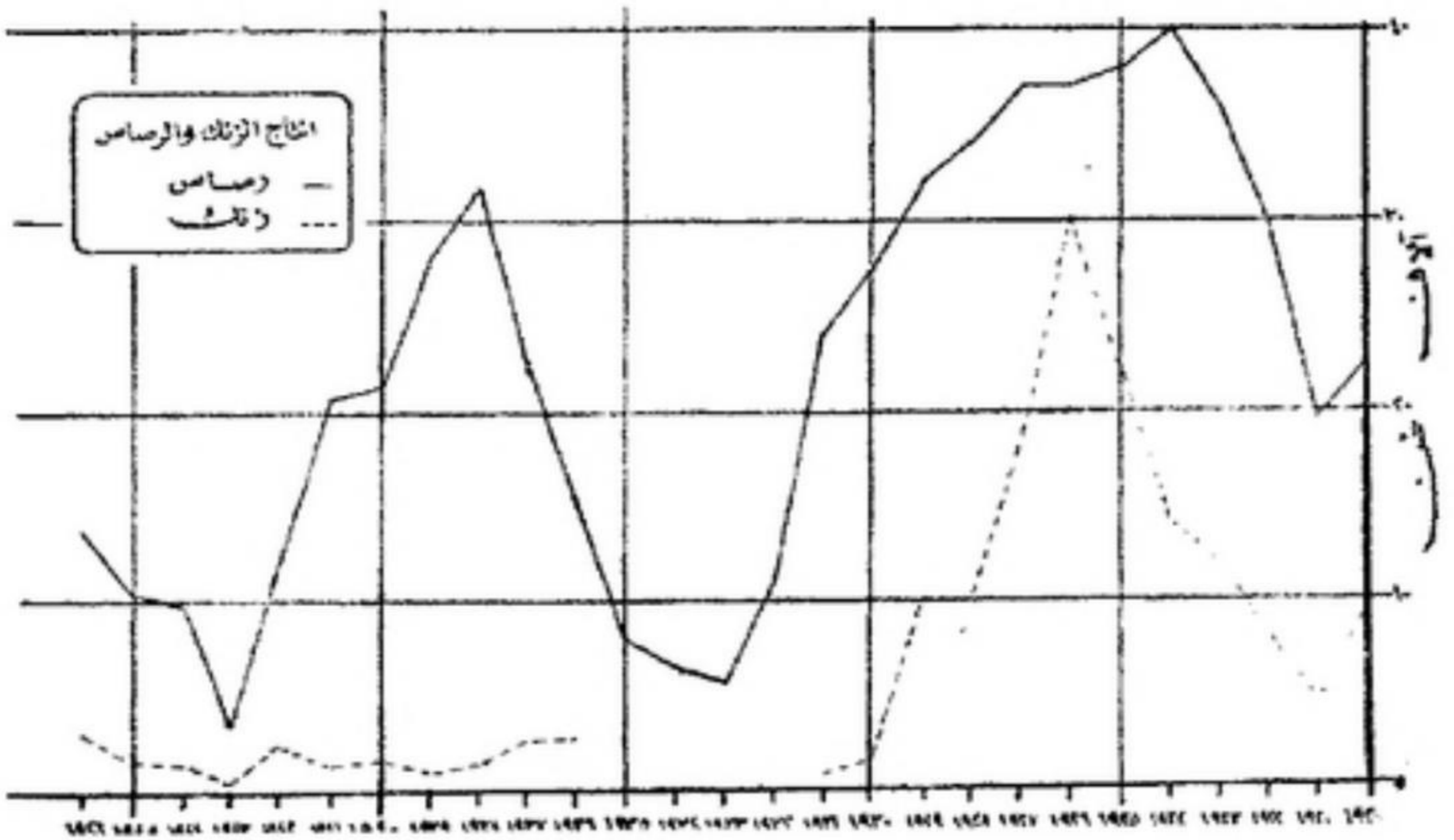
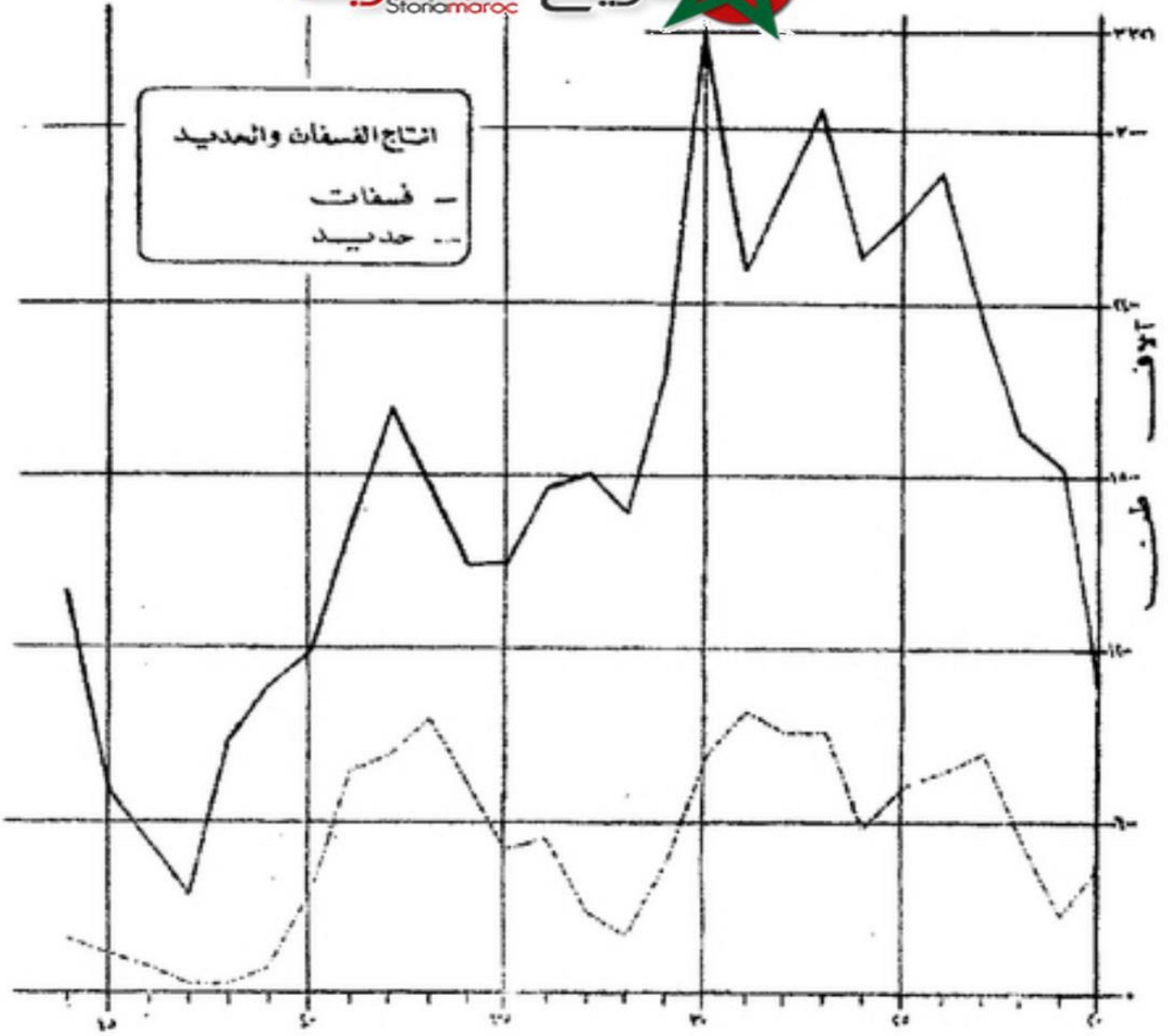
وحيث لم تحترم الدولة الحامية زعماداتها في حراسة أمن الدولة وسلعت البلاد لدول المهور ، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها وحيث أن معاهدة باردو نمت على أن الحماية في جوهرها نظام وقفي ، وأن مصالح الفرنسيين الناجمة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار

وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

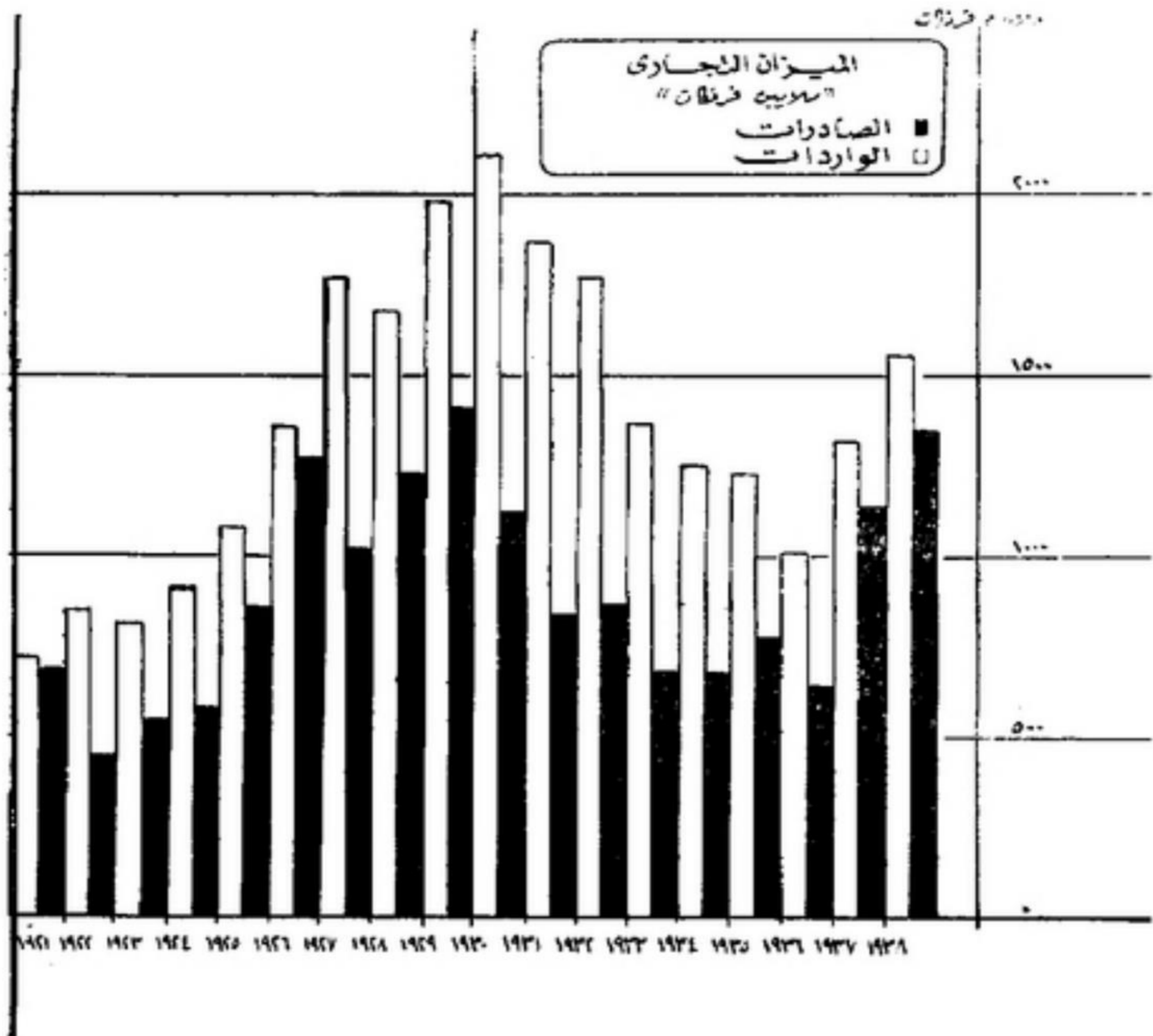
وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية — وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب « حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً »

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتنتأ كد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً »

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن : إن نظام الحماية نظام سيامي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق ، بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة ، والمشاركة في مؤتمر الصلح .



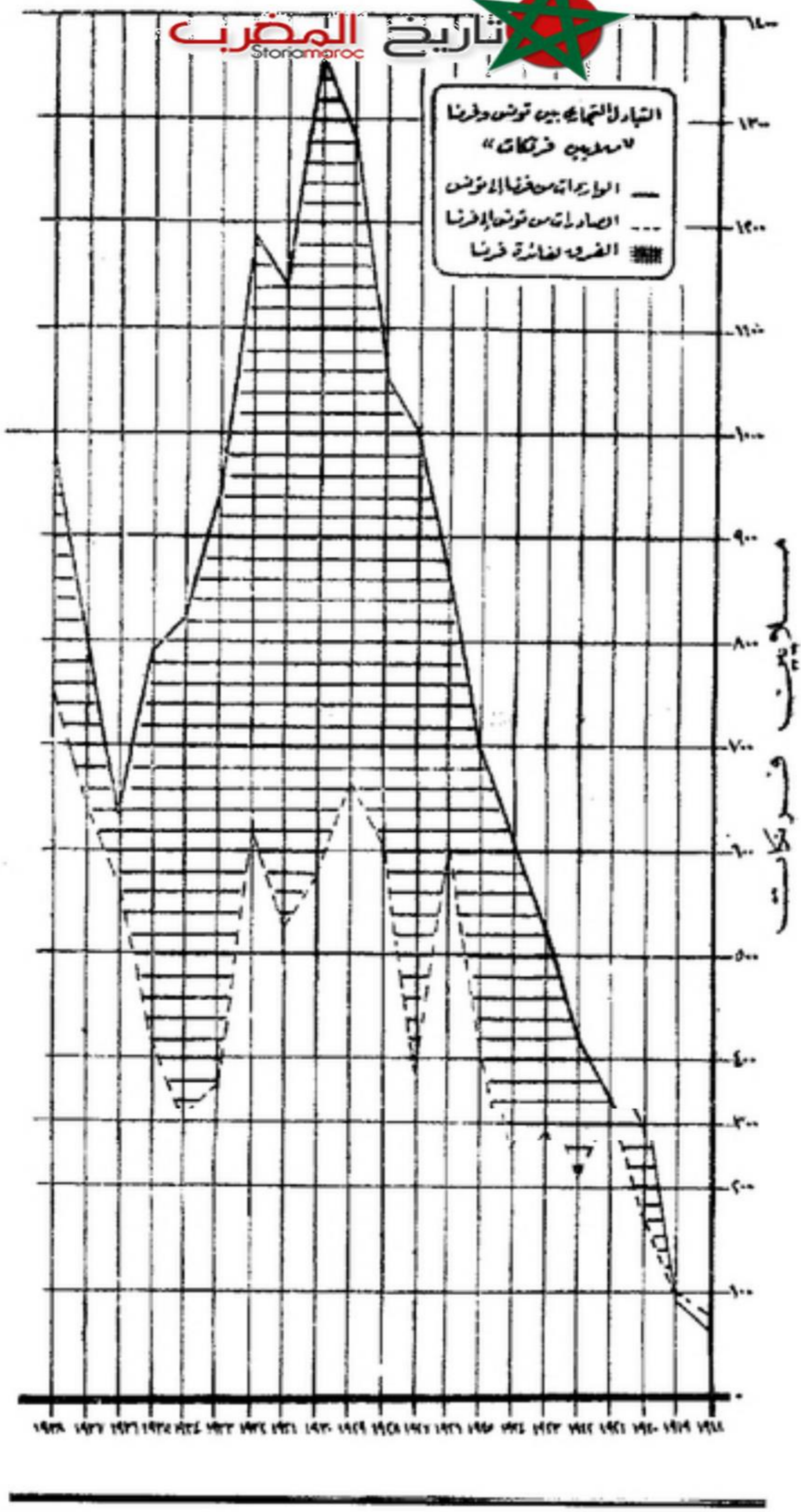






التبادل التجاري بين تونس وفرنسا  
 لاسابيع فراتات

الواردات من فرنسا الى تونس —  
 الصادرات من تونس الى فرنسا - - -  
 الفرقة بفاضة فرنسا





# المراجع

## العربية :

- فتح العرب للمغرب ... : حسين مؤنس ...
- الخلاصة النقدية ... : محمد الباجي السعودي ...
- المؤنس في تاريخ افريقيا وتونس ... : ابن أبي دینار القيرواني ...
- الممالك والممالك ... : ابن حوقل ...
- كتاب العبر ... : ابن خلدون ...
- نهاية الأرب في فنون الأدب ... : النويري ...
- البيان المغرب في أخبار المغرب ... : ابن عذارى ...
- الكامل في التاريخ ... : ابن الأثير ...
- معجم البلدان ... : ياقوت الحموي ...
- كتاب الولاة ... : الكندي ...
- الممالك والممالك ... : البكري ...
- تاريخ الأمم والملوك ... : الطبري ...
- تونس الخضراء ... : دائرة المعارف الإسلامية . ١٩٤٣ ...
- التقويم التونسي ... : الحبيب بن عمر . ١٩٤٦ (تونس) ...
- المال التونسيون وظهور الحركة النقابية : الطاهر الحداد . ١٩٢٧ (تونس) ...
- وثائق مكتب المغرب العربي ...
- وثائق الحزب الحر الدستوري التونسي ...



- Histoire de l'Afrique du Nord*, Ch. André Jullien, Paris 1937.
- Encyclopédie Coloniale et Maritime*, Tunisie, Paris 1942.
- La Tunisie*, J. Despois, Paris 1930.
- La politique française en Tunisie*, P.H.X. Paris 1891.
- Législation en Tunisie*, M. Bompard, Paris 1888.
- La colonisation agricole en Tunisie*, D. Zolla, Paris 1899.
- Etude sur la colonisation officielle en Tunisie*, Tunis 1919.
- Documents Diplomatiques* (affaires de la Tunisie 1870-81-96-97), Paris.
- L'Etat Tunisien et le Protectorat Français*, E. Fitoussi et A. Benazet, Tunis.
- Souveraineté et Nationalité en Tunisie*, L. Agnesse, Paris 1930.
- La Tunisie Martyr. Ses revendications*. Paris 1920
- La Tunisie après la guerre*, Rodd Balek, Paris 1920
- Les finances Tunisiennes*, G. Guinée, Tunis 1930
- Principes du Contentieux Administratif Tunisien*, R. 1922.
- De la Juridiction française en Tunisie*, M.S. Berg
- Régime légal et Fiscal des Sociétés en Tunisie*, J. Co Tunis.
- Code annoté de la Tunisie*, P. Zeys, Nancy.
- Rapports de la Sous Commission d'Etudes Economiques* (I, II et III).
- Conférences sur les administrations tunisiennes*, T1
- Compte rendu des travaux du Congrès de l'Afrique* (Tomes I et II).
- Etudes sur le régime douanier de la Tunisie*, M. Isa:
- Enquête sur l'alimentation en Tunisie*, Dr. E. Burn
- La Tunisie aux fonctionnaires*, Abel Hac, Tunis



- Le Destour et la France*, H. Bourguiba, Paris.
- Procès verbaux du Grand Conseil de la Tunisie*, Tunis 1932-46.
- La Tunisie, Exposition Universelle de Paris*, 1900.
- Rapport au Président de la République sur la situation en Tunisie en 1896*, Paris.
- Mines, Carrières et Phosphates*, P. Zeyb, Nancy 1921.
- La Propriété Immobilière*, G. Soulmagnon, Paris 1933.
- Loi foncière et règlements annexes*, P. Cambon et M. Massicault, Paris 1893.
- La propriété foncière en Tunisie*, P. Cambon, Tunis 1886.
- Conférences sur les administrations tunisiennes*, Tunis 1902.
- Commerce de la Tunisie*, Tunis 1932-37.
- Union Douanière France-Tunisie*, A. Giroud, Paris 1939.
- L'industrie extractive en Tunisie*, K. Roberty, Tunis 1907.
- La Justice Française en Tunisie*, G. de Sorbier de Pougnaoressse, Paris 1897.
- L'enseignement public dans la Régence de Tunis*, M.L. Machuel, Paris 1889.
- Les clauses coloniales dans les accords franco-italiens du 7 janvier 1935*, Paris 1936.
- L'industrie minérale en Tunisie*, L. Berthon, Tunis 1922.
- Les italiens de Tunisie et les accords Laval-Mussolini de 1935*, Monchicourt, Paris 1938.
- Statistique générale de la Tunisie*, Tunis 1928-35-38.
- Une loi agraire en Tunisie*, De Montety.
- Les populations indigènes et la Terre Collective en Tunisie*, E. Dumas. Attention en Tunisie, Paris 1931.
- Projet sommaire d'un plan général de paysanat*, Secrétariat général du Paysanat, Tunis 1944.
- Journal Officiel Tunisien*.
- Evolution de l'industrie minière*, P. Reufflet. Tunis, 1931.
- Le tarif tunisien*, 1936.
- Essai sur la dualité législative et judiciaire en Tunisie*, V. Bismut. Dijon, 1922.



# فهرس الكتاب

صفحة

ج	:	المقدمة
١	:	الفصل الأول : جغرافية تونس
٧	:	الفصل الثاني : عصور تونس التاريخية
٢٤	:	الفصل الثالث : الحماية الفرنسية
٣١	:	الفصل الرابع : النظام الدستوري
٤١	:	الفصل الخامس : السياسة الاقتصادية والمالية
٥٦	:	الفصل السادس : التعليم
٦٢	:	الفصل السابع : الصحة والأسعاف العام
٦٦	:	الفصل الثامن : الادارة والوظائف العامة
٧١	:	الفصل التاسع : نظام القضاء
٧٥	:	الفصل العاشر : الحريات العامة
٧٩	:	الفصل الحادي عشر : سياسة التجنيس
٨٣	:	الفصل الثاني عشر : الحركة الوطنية
١١٢	:	خاتمة
١١٥	:	ملاحق : ١ - نص معاهدة باردو
١١٧	:	٢ - نص اتفاقية الرمي
١١٩	:	٣ - ميثاق المؤتمر الوطني
١٢٢	:	٤ - انتاج الفسفات والحديد
١٢٣	:	٥ - الميزان التجاري
١٢٤	:	٦ - التبادل التجاري بين تونس وفرنسا
١٢٥	:	مراجع
١٢٨	:	الفهرس
١٢٩	:	خريطة